مجلة الدراسات العليا

مجلة تصدر عن أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية



السنة الثانية | العدد السابع | ربيع 1428م

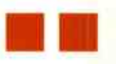
1999

تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي

د . عامر الغيتوري المقري

البرنامج النووي الباكستاني

د . هاني الياس الحديثي



دراسات في تاريخ ليبيا الحديث

د . الهادي عبد العال حنيش

وسائل جمع البيانات والمعلومات في الدراسات الاجتماعية

د . عبد الحميد النعمي

تعليم المرأة وتحديات الثورة العلمية والتكنولوجية في الوطن العربي

د . نوزاد عبد الرحمن الهيتي

النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية والنظام العالمي الجديد

د . سيد ابوضيف أحمد

المعايير اليومية للمراجعة أهميتها وكيفية التعامل معها

د . حازم هشام الالوسي

الازدواجية الاقتصادية / نموذج للتنمية

د . علي عبد العاطي الفرجاني

د . قاسم الدجيلي

محاولة لتفسير مأزق القضية الفلسطينية

د . سالم حسين البرناوي

مجلة الدراسات العليا

■ مجلة تصدر عن أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ■

مجلة علمية تصدر فصلياً عن أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية بطرابلس تهدف الى تعزيز الرسالة العلمية وتطويرها بما يخدم أهداف التنمية والتطوير فى مجالات الاقتصاد والمال والادارة والشؤون السياسية والقانونية .

وتحقيقاً لهذا الهدف فان اسرة التحرير ترحب بالأبحاث والدراسات المعمقة ذات العلاقة بالعلوم المذكورة ، وتدعو الأساتذة والباحثين والخبراء والمتخصصين والمهتمين بشؤون التنمية والتطوير فى مجالات الاقتصاد والمال والادارة والسياسة والقانون بالجماهيرية العظمى والوطن العربى والعالم كافة للمساهمة فى إثراء المعرفة والبحث العلمى والمقالات العلمية ونشرها بالمجلة

شروط النشر فى المجلة

1 - الا يكون البحث او الدراسة او المقال قد سبق نشره او مقدماً للنشر فى جهة اخرى .

2 - ان يتصف البحث او المقال بالأصالة من حيث إثراء المعرفة وإضافة الجديد وان يساهم فى نقل وتوسيع وحل المشكلات .

3 - ان تكون المادة مكتوبة باللغة العربية وباسلوب سليم .

4 - ان يتسم البحث او المقال بالمنهج العلمى فى البحث والاسناد والموضوعية وتحديد مصادر المعلومات والإقتباسات حسب الأصول العلمية فى كتابة المصادر والمراجع فى نهاية البحث او المقال .

5 - ان يرفق البحث أو المقال بإسم كاتبه ثلاثياً وبمعلومات عن عمله ومكانه ومستواه العلمى .

6 - ان تكون المادة مطبوعة أو مكتوبة بخط واضح ، والمقال لا يعاد الى صاحبه سواء نشر ام لم ينشر ويتم إبلاغ الكاتب بموعد نشر المقال .

7 - الآراء والأفكار والإستنتاجات الواردة بالبحث أو المقال لا تعبر إلا عن آراء وافكار اصحابها او صاحبها فقط .

معلومات عامة

1 - تخضع البحوث والمقالات لمقيمّين يتم اختيارهم ، ولهيئة التحرير ان تطلب اجراء التعديلات اللازمة قبل الموافقة على النشر . 2 - الأعمال المقدمة للنشر لا تعاد لأصحابها سواء نشرت ام لم تنشر . 3 - تصرف مكافأة مقطوعة مناسبة لكل كاتب ينشر عمله فى المجلة . 4 - لا يزيد عدد صفحات المقال أو البحث عن (30) صفحة .



أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية



أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية
مجلة الدراسات العليا

جمع وإخراج وتنفيذ

دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي

أكاديمية الدراسات العلياوالبحوث الإقتصادية





قضايا الفكر العربي

في هذا العدد

بريد مصور : 4902146 ص.ب: 72331
بريد الهضبة الخضراء طرابلس ـ الجماهيرية العظمى

أسعار المجلة
ثمن النسخة 3 دينار
الإشتراك السنوي 7 دينار

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخوة الاعزاء

القراء الكرام ... اصدقاء المعرفة ... عشاق الكلمة وزملاء مجلة الدراسات العليا ، يشرفنا أن نواصل معكم المشوار دون انقطاع خروجاً عن العادة العربية السلبية ، وخلافا لأعراف عرب القرن العشرين الذي قارب على الغروب حيث ندخل هذه الايام عامه الاخير ، و لندخل الالفية الثالثة بنفس ضعيفه وروح خائرة وعزيمة هشة واختلاف تميز به إجتماع خارجية الدول العربية ناهيك عن التردي الاقتصادي والضعف العسكري وموارد الانتاج وضآلة العطاء لامة لاتستطيع تلمس سبب واحد مقبول لاستمرارها في هذا الوضع الا الهزيمة النفسية لنظامها العربي الرسمي ، وتهميش كل كوادرها المتعلمة والمثقفة والمبدعة ، واستخفاف بكل شعوبها . شعوب تحولت من شعب واحد لامة واحدة خلال القرنين الماضيين الى شعوب مختلفة خلال هذا القرن ، وربما تتحول إلى امم مختلفة متعددة أو دول لقبائل ممزقة خلال الالفية الثالثة التي يتواصل فيها البحث حثيثا لدى الامم الاخرى لاعمار الفضاء واكتشاف اسرار كل المعضلات المستعصية في الطب والاقتصاد وسائر العلوم الحية .. فهل ستنهض الامة من سباتها العميق لتعود مرة اخرى وكما اختارها الله سبحانه وتعالى « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » لا كما هي اليوم حيث ينهي فيها عن المعروف ويؤمر بالمنكر ؟ .

وللحديث بقية ...

رئيس التحرير

د. صالح ابراهيم

وسائل جمع البيانات والمعلومات في الدراسات الاجتماعية

د. عبد الحميد النعمي
امين قسم العلوم السياسية باكاديمية
الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية

وسائل جمع البيانات والمعلومات في الدراسات الاجتماعية

د. عبدالحميد النعمي

تكتسي البيانات والمعلومات اهمية كبرى في العالم المعاصر ، فهي تمثل المنطلق الاساسي لكل قرار يمكن اتخاذه سواء على مستوى الفرد او الجماعة ، فطبيعة الحياة المدنية جعلت من الموضوعات المطروحة امام الافراد والجماعات موضوعات بالغة التعقيد ، ومرتبطة مع شبكة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على الموقف بشكل او بآخر ، ولعل المهمة الاساسية للانسان هي كونه متخذاً لقرارات على مختلف الاصعدة ، ولكن القرارات الانسانية تتوقف الى حد كبير على طرح الاسئلة الصحيحة ، وعلى التوصل الى الاجابات المناسبة ، وايضا القدرة على تحديد المعلومة المطلوبة ، فالتاجر والموظف والمزارع يحتاجون الى البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم المهنية ، وكذلك الشركات والمنظمات الكبرى والدول بحاجة الى البيانات والمعلومات ، وبالاشارة الى هذه الاهمية ذهب بعض الكتاب الى القول بان من يملك المعلومات يستطع ان يكون الاقوى وهو ما يؤكد ان المعلومات هي العامل الاساسي للقوة فنحن بحاجة لكي تكون لدينا معلومات صحيحة عن الصديق لمعرفة الى اي حد يمكن الاعتماد عليه وكذلك عن العدو لنعرف مدى الخطر الذي يمثله ، وكذلك عن الماضي

والمستقبل ، عن البيئة ، عن العوامل الداخلية والخارجية ... الخ ، غير اننا كثيرا ما ندرك اهمية البيانات والمعلومات بطريقة سليمة اي من خلال الخسائر التي تعرضنا لها نتيجة نقص في المعلومات او الاضرار التي كان يمكن تجنبها لو توفرت المعلومات الضرورية في الوقت المناسب ، ويمكن ان ناخذ مثالا على ذلك حالة الدول العربية في علاقاتها الدولية ، حيث لعب النقص في المعلومات دورا حاسما في معظم النكسات التي تعرضت لها هذه الدول ، لقد خاض العرب الحرب العالمية الاولى الى جانب الحلفاء وقد غابت عن اذهانهم حقيقة مصالح الدول الغربية في المنطقة وتحالفاتها واتفاقياتها السرية ، وخاض العرب حرب 1948ف دون ان تكون لديهم المعلومات التي تمكنهم تقدير القدرة التعبوية للعدو وخطورة تشتت الامكانيات العربية ، وتضارب سياسات الاطراف العربية ، وتكرر هذا الموقف بأدق تفاصيله في 1967 و 1973ف ، وحرب الخليج الاولى والثانية حيث ظل العرب قاصرين عن ادراك حقيقة امكانياتهم الذاتية بالمقابلة مع الاطراف الاخرى ، وكذلك ادراك حقيقة التطورات في النظام الدولي .

اما على صعيد البحث العلمي فان جمع البيانات والمعلومات يمثل خطوة مبدئية في عملية البحث ، ولكن ماذا نقصد بالبيانات والمعلومات ؟ يمكن استخدام نظم المعلومات للاشارة الى اشياء عديدة ، فالمنجد مثلا يعرف المعلومات انها كل ما يعرفه الانسان عن قضية ، عن حادث ويعرفها لاروس بانها الاختبار والتحقيقات او كل ما يؤدي الى كشف الحقائق وايضاح الامور ويؤكد لاتكاستر على الجانب الحركي والديناميكي في عملية المعلومات حيث يعتبر ان المعلومات هي ذلك الشيء الذي يعتبر الحالة المعرفية للشخص في موضوع ما (1) والمعلومات ايضا تشير الى عملية تؤدي الى تغيير او تعديل في البناء المعرفي لدى الافراد او الجماعة او المؤسسة ، فعلى الرغم من انه يغير «يحدث في بعض الاحيان ان تفرض

علينا المعلومات الا ان اي معلومات نكتسبها انما هي نتيجة عملية يحدث فيها نوع من التنشيط لنظامنا العصبي بواسطة مصدر ما خارج عقولنا او ادمغتنا » (2) ، فالمعلومات اذاً عملية مرتبطة بالبيانات وتنتج عنها من خلال نقل البيانات مثلا ، او تصنيفها وتنظيمها ، او من تحليلها اما البيانات فهي المادة الاساسية للمعلومات التي تؤدي بعد تجهيزها ومعالجتها الى اضافة تغيير في بنيتنا المعرفية السابقة .

غير ان جمع البيانات والمعلومات ليس غاية في ذاته ، فهو يمثل حلقة هامة من حلقات عملية المعرفة او البحث العلمي ، اذ يتم توظيف هذه البيانات والمعلومات في اطار منهجية علمية معينة للكشف عن حقائق او عوامل تتعلق باشكالية للبحث ، ولذلك فان جمع البيانات والمعلومات واختيارها وتصنيفها يتم في اتجاه الغرض العام للبحث و ويتم اختبار اداة جمع البيانات على ضوء فرضيات معينة تمثل دليلا ومرشدا للباحث في سعيه للوصول للبيانات الهامة التي تتعلق بموضوع الدراسة كما تتوقف فعالية عملية جمع البيانات والمعلومات على عدة عوامل بعضها يتعلق بالباحث وامكانياتها وتأهيله للقيام بهذه المهمة ، وبعضها يتعلق بكفاءة وملائمة الادوات المستعملة ، وايضا يتوقف نجاح عملية جمع البيانات والمعلومات على عوامل البيئة المحيطة بعملية البحث وتعامل الباحث معها كالاعتبارات الاجتماعية والثقافية ،السياسية القائمة او التي يصادف وجودها عند تنفيذ عملية جمع البيانات والمعلومات وكذلك ترتبط نوعية اداة البحث وفعاليتها بطبيعة الموضوع فمثلا يمكن دراسة الراي العام المحلي من خلال الاستبيان او المقابلة في حين انه يتعذر ذلك بالنسبة للرأي العام العالمي الذي يتطلب اسلوب تحليل المضمون ، وسنتناول في هذه الدراسة اهم ادوات جمع البيانات والمعلومات ، وهي الاستبيان وتحليل المضمون والملاحظة والمقابلة .

الاستبيان

يعتبر الاستبيان احد الوسائل الحديثة لجمع البيانات والمعلومات ، والاستبيان كنشاط عفوي او عابر ، يقوم به جميع الافراد بشكل او باخر ، في إطار التعرف على آراء المحيطين بهم حول قضية من القضايا ، فرب الاسرة يستطلع آراء أفراد الأسرة حول موضوع أو قضية من القضايا ، او البقال الذي يهمه راي الزبائن حول السلع المطلوب توفيرها وطريقة عرضها وسعرها .

اما الاستبيان كأداة من أدوات البحث العلمي ، فيخضع لعملية تنظيمية دقيقة تتطلب استعدادا خاصا من الباحث (3) . والاستبيان هو عبارة عن اعداد مجموعة من الاسئلة يتم تقديمها الى عينة من الافراد ، ويطلب منهم الاجابة عنها و، وفي بعض الحالات يتطلب تقديم الاسئلة شرحا من الباحث ، او من المنظم لعملية الاستبيان ، وللاشارة الى هذا المفهوم تستعمل في اللغة العربية عدة مصطلحات ذات مدلولات متقاربة مثل الاستبيان ، وسبر الرأي ، والاستجواب ، والاستقصاء ، والاستطلاع .. الخ (4) .

اما الاستبيان المقصود هنا فيشير الى نشاط ميداني ، يستهدف دراسة سلوك الافراد ، للتعرف على مواقفهم حول بعض القضايا .

1ـ الاستبيان المقيد .

ويتضمن هذا النوع من الاستبيان عددا من الاسئلة تقابل كل واحد منها مجموعة اجابات مقترحة من قبيل (أ ، ب ، ج ، أؤ نعم ، لا) ويختار المستجوب من بينها الاجابة التي تعبر عن راية بشأن الاسئلة المطروحة .

2ـ الاستبيان المفتوح .

هو الاسلوب الذي تتاح فيه الفرصة للمستجوب لكتابة الاجابة التي يراها مناسبة ، فالباحث لايقترح في هذا الاسلوب اجابات معينة .

3ـ الاستبيان المقيد المفتوح .

وهو يجمع بين الإسلوبين السابقين ، اي ان الاستمارة تتضمن اسئلة ، كما تتضمن بعض الاجابات يمكن للمستجوب ان يختار من بينها ، وتتضمن مجالا او فراغا لتمكين المستجوب من كتابة رأيه ان لم يكن من ضمن الاجابات المقترحة ، مع وجود امكانية لتقديم مبررات للا جابة بطرق مختلفة ، وتوضيح الاسئلة بأساليب مختلفة ، كالرسوم والالوان ، وصور للاطفال .. الخ (5) .

مزايا الاستبيان :

1ـ التكلفة الاقتصادية للاستبيان غالبا ما تكون محدودة ، فهو يوظف عدداً محدودا من الباحثين لتنفيذه ، ولايشترط في هذه العناصر مؤهلات علمية او بحثية خاصة ، وفي معظم الاحيان يقوم باحث متخصص باعداد الاستمارة ، ويطلب من اشخاص عاديين توزيعها .

2ـ تمكين الباحث من الاتصال بأكبر عدد من الافراد في مدة محدودة .

3ـ يوفر الفرصة والامكانيات لتوجيه العملية نحو المعلومات المطلوبة توضيحها من خلال ترتيب الاسئلة ، ومن خلال الاجابات المقترحة ، فهو يوجه المستجوب نحو القضايا الهامة التي يراها الباحث .

4ـ يمكننا من الوصول الى فئات مختلفة من الجمهور ، وذلك باختيار عينات لتكون ممثلة لطبقات ، او جماعات مختلفة من المجتمع .

5ـ ويعتبر وسيلة كافية في حد ذاتها للقيام بالبحوث ، فغالبا لاتتوقف

نتائج الاستبيان على استخدام ادوات ووسائل اضافية اخرى مكملة لجمع البيانات والمعلومات .

عيوب الاستبيان :-

1- صعوبة تحديد المصطلحات والمفاهيم ، والعبارات المستعملة في صياغة الاسئلة والاجابات المقترحة ، فقد لاتفهم هذه الصياغات الفهم الصحيح كما هي في ذهن الباحث ، وبالتالي ونتيجة لعدم الاتصال بين الباحث والمستجوب ، فلاتوجد فرصة لتوضيح هذه المفاهيم او لشرحها او تصحيحها .

2- الاستبيان يتطلب من المستجوبين ، او المسئولين قدرا معينا من الالمام باللغة المستعملة ، القراءة ، الكتابة ، الحاسوب ... وبالتالي قد لايكون فعالا بالنسبة لبعض الفئات .

3- نتيجة عدم وجود الاتصال الشخصي بين الباحث والمستجوب ، لايتمكن الباحث من ملاحظة تعامل المستجوب مع الاسئلة ، مثل ردود افعاله للاسئلة المطروحة .

4- قلة الاسئلة او كثرتها او عدم وجود مجال لتوضيح وجهات النظر ، او قد تكون الاجابات المقترحة متقاربة بحيث يصعب على المستجوب اختيار اي منها .

5- عدم ضمان المشاركة الفعالة للمستجوب ، ومما يؤدي الى عدد كبير من الفاقد في الاستمارات والبطاقات نتيجة لعدم امكانية ضمان المشاركة الفعالة للعينة المستهدفة (6) .

6- عدم وجود معايير ، او ظوابط للتأكيد من مصداقية الاجابة ، او الردود المقدمة ، واحيانا يقدم المشاركون اجابات تضليلية نتيجة عدم فهم الاستبيان ، او اوجه الاستفادة منه .

تنفيذ الاستبيان :

كيف يمكن تنفيذ الاستبيان ؟ ماهي الخطوات التي يجب ان يتبعها الباحث في تنفيذ الاستبيان ؟ يتوجب على الباحث القيام ببعض الترتيبات النظرية للاستبيان ومنها :-

اولاً : تحديد أهداف الدراسة والبحث .
ثانيا : تحديد نوعية البيانات المطلوبة .
ثالثا : تحديد الفئات التي سيتم توجيه الاسئلة اليها .
رابعا : تحديد مسار المعلومة بشكل منطقي وموضوعي بحيث تتكامل الاسئلة فيما بينها بهدف توضيف جميع جوانب الموقف او الموضوع المستهدف .
خامسا : تحديد الوسائل والاساليب التي سيتم اتباعها في تنفيذ الاستبيان .

وهذه الخطوات عمليات نظرية ذهنية تتعلق بتصورات الباحث ونظرته للموضوع ، والاهداف ، والمنهجية التي سيتبناها ثم يتولى الباحث في مرحلة لاحقة مباشرة تنفيذ الاستبيان من خلال العمليات التالية :

1- وضع تصميم أولي للاستبيان ، واعداد مسودة للاسئلة والاجابات المفتوحة .
2- وضع الاسئلة في صياغتها النهائية ومراجعتها .
3- إجراء اختبار تجريبي ميداني مصغر لعملية الاستبيان ، كأن يقوم الباحث باختيار الاستبيان في اطار ضيق مثل الاسرة او المدرسة او الكلية.
4- إدخال التعديلات والاضافات التي يمكن اضافتها للاستمارة .

5 ـ اعداد الاستمارة النهائية للاستبيان وتوزيعها على العينات المختارة .

6ـ متابعة تنفيذ الاستبيان والتحقق من سير عملية التوزيع ، ووصول الاستمارات الى الفئات المطلوبة ، والتعرف على ردود الفعل التي يمكن ان تكون ذات طبيعة سياسية او اجتماعية او ثقافية .

فقد يلاحظ الباحث مثلاً ان عملية الاستبيان تثير حفيظة بعض فئات المجتمع ، على اساس ديني او اجتماعي ، او تحيط بها ملابسات سياسية ، وهنا يتوجب على الباحث توجيه المستجوبين وتوضيح وجهات النظر .

7ـ جمع استمارات الاستبيان ، وتفريغ البيانات الواردة في بطاقات او في جداول او نماذج الخ ... ومن ثم تصنيفها ، وتبويبها ، وتحليلها ، وصياغتها في شكل تقرير نهائي او توصيات للجهة المعنية بهذه الدراسة .

مقدمة :

كثيرا ما يثار تساؤل هام حول ما اذا كان تحليل المضمون منهجا ، او اداة من ادوات جمع البيانات والمعلومات . هناك راي يقول ان تحليل المضمون يمكن اعتباره منهجا (7) ، لانه يستعمل عددا كبيرا من الوسائل ، والادوات العلمية اللازمة لعملية التحليل ويمكننا من التوصل الى نتائج قابلة للتعميم .

بينما راي اخر يقول بان تحليل المضمون ليس كافيا لكي يعتبر منهجا قائما بذاته (8) ، لانه غالبا ما يركز على عدد محدود من المتغيرات ، وكذلك على مصدر واحد ومحدد للبيانات والمعلومات .

وهذا الرأي الاخير اقرب الى طبيعة تحليل المضمون ، الذي هو في حقيقة الامر وسيلة لجمع البيانات والمعلومات وهو اداة من ادوات الملاحظة ، لان تحليل المضمون يوفر عادة مادة علمية ، او بيانات اولية يتم توظيفها في اطار مناهج بحث متكاملة ، وادماجها في اطار عملية بحثية واسعة تشمل عدداً كبيراً من العناصر ، والمتغيرات والوصول الى استنتاجات نهائية تتعلق بتساؤلات وافتراضات الدراسة (9) .

وتحليل المضمون يتناول محتوى عملية الاتصال المتمثل في رسالة او خطاب او بحث او وثيقة ، او اية وسيلة اتصال كالصحافة والاذاعة والهاتف والحاسب والتقارير والاثار التاريخية وغيرها من وسائل الاتصال ، سواء كانت بين افراد او جماعات ، او بين جيل وجيل عبر الزمن او بعبارة اخرى معرفة من الذي يقول ماذا ومَن ، وكيف وما الاثار التي تتترتب على ذلك (10).

اذا تحليل المضمون يعتبر وسيلة من وسائل الكشف عن البيانات او

وصفها ، وبذلك فهو مكمل للمناهج الوصفية ، وخاصة المنهج التاريخي والمنهج الوثائقي باعتباره يقدم الاداة اللازمة لجمع المادة العلمية وتصنيفها، وتبويبها(11).

ويهدف تحليل المضمون الى الكشف عن مجموعة من العناصر منها :ـ

اولا : محتوى الرسالة الاساسية اي محتوى عملية الاتصال او الرسالة . وكل عملية اتصال تعتبر رسالة لها مرسل ، ولها مستقبل ، ولها محيط اطار عام تتم فيه عملية الاتصال .

ثانيا : تحديد مصدر الرسالة ، والكشف عن اكبر قدر ممكن من البيانات المتعلقة به وعلاقته بالمستقبل والهدف من الرسالة .

ثالثا : تحديد الظروف المحيطة بعملية الاتصال والعوامل المؤثرة فيها .

رابعا : دراسة اثر الرسالة او النتائج المترتبة عنها .

اذا تحليل المضمون يعتبر من الوسائل الحديثة لجمع البيانات والمعلومات ، واكثرها فعالية ، كما انه اكثرها دقة من حيث الهدف والموضوع والادوات وخطوات العمل . ويمكن استعمال تحليل المضمون على مستويات مختلفة ، كالدولة مثلا في علاقتها مع الرأي العام الداخلي والخارجي ، وعلاقاتها مع الدول الاخرى . وتستعمله اجهزة الاستخبارات في ميادين مختلفة ، والمؤسسات الاقتصادية في تتبع التطورات الاقتصادية بالداخل والخارج . ويمكن استعماله لدراسة اي مادة علمية ، او اية رموز أو نصوص سواء كانت سياسية . او تاريخية . او دينية (12) .

وهكذا فإن تحليل المضمون يتناول دراسة عدة عناصر متضمنة في الرسالة نفسها او مرتبطة بها او ضمن الاطار العام المتمثل في المحيط والظروف الذي صدرت فيه الرسالة .

لقد اصبح بالامكان توظيف وسائل مختلفة في عملية التحليل مكنتنا من الاستفادة من المادة المكتوبة او المسموعة او المرئية لوسائل الاتصال ،

او من خلال تحويلها بطريقة منظمة ، وموضوعية الى مادة مصنفة ، ومبوبة الى فئات قابلة للتعامل الاحصائى ، ولذلك فان مفهوم تحليل المضمون نفسه تطور مواكبا تطور ادواته وآفاق استعمالاته ، فيمكن مثلا تعريف تحليل المضمون بانه :ـ

« الاسلوب الذي يرمي الى الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر لعملية الاتصال بهدف تفسيرها » (13) .

ويعتبر تعريف آخر تحليل المضمون هو « وسيلة لعمل استنتاجات عن طريق التحديد المنظم ، والموضوعي لخصائص عملية الاتصال » ، وهذا التعريف يتجاوز الفكرة الكمية الى تناول ملابسات اخرى يتم التعبير عنها من خلال صيغ ، او تعبيرات ، او اشكال مختلفة (14) .

ويذهب باحث آخر الى تعريف تحليل المضمون بانه الاسلوب الذي يستخدم في تصنيف وتبويب المادة الاعلامية ، مع التركيز على تقسيم المضمون الى فئآت بالاستناد الى قواعد واضحة ، ورصد تكرار ظهور وحدات التحليل في السياق (15) .

ويقول تعريف آخر بان تحليل المضمون هو « الاسلوب الذي يسعى الى عمل تصنيف كمي لمضمون معين على أساس نظام معين للفئآت ، تم اعداده بطريقة تضمن توفير مادة مرتبطة بفروض معينة ذات علاقة بهذا المضمون » (16) .

بينما يشترط تعريف آخر في تحليل المضمون امكانية « التوصل الى استنتاجات واستدلالات صحيحة ومطابقة في حالة اعادة البحث الى التحليل »(17) .

اي ان هذا الاسلوب يجب ان يوفر ضمانات للوصول الى نفس النتائج في حالة اعادة البحث مع اختلاف الباحثين ـ وهو مطلب اساسي مقترن باي اداة جادة للبحث العلمي .

وعموما فإن معظم هذه التعريفات يؤكد على مجموعة من العناصر الهامة وهي:-(18).

1- تحليل الخصائص اللغوية او الدلالية للرموز المستخدمة .
2- تحديد تكرار ظهورها .
3- تمييز هذه الخصائص بمصطلحات ذات صيغة عامة .
4- استعمال مصطلحات ذات صلة بفروض الدراسة .
5- استخدام منهجية علمية تضمن الدقة والموضوعية .

وهذه التعريفات تؤكد الرأى الذي اشرنا اليه في بداية بحثنا عن تحليل المضمون ، من انه لايمثل منهجا علميا قائما بذاته ، وانما هو مجرد اسلوب او أداة من ادوات البحث يتم اسستخدامه في إطار منهج من مناهج البحث المعروفة ، وخاصة المناهج الوصفية ، كالمنهج التاريخي والوثائقي والمسح . فالمنهج هو الذي يقوم بتوظيف المادة العلمية التي تم التو صل اليها من خلال تحليل المضمون ، في إطار أوسع وأشمل يقوم على تحديد للمشكلة البحثية ، والفروض في إطار اوسع واشمل يقوم على تحديد للمشكلة البحثية ، الفروض والملاحظة ، والتجربة ، والمقارنة ، وتحليل البيانات في سياقها العام واطارها الموضوعي الاشمل .

مسلمات تحليل المضمون

1- يقوم تحليل المضمون على فرضية اساسية مفادها ان لكل انسان بصمة فكرية خاصة به وان هذه البصمة تحدد شخصيته ، وهويته وطريقة تفكيره ، ونظرته الى الحياة . وهكذا يمكن اعتبار السلوك اللغوي للانسان الشفهي او التحريري ، او الرمزي معبراً تعبيراً دقيقا عن شخصية الانسان (19) .

2- يجب ان تكون المادة العلمية قابلة للدراسة ، وان عملية الاتصال يجب ان تكون قابلة للفهم .

3ـ الموضوعية والحياة في التعامل مع مادة الاتصال .

وتفترض عدم تأثر الباحث بمحتوى عملية الاتصال ، وعدم دراسة المادة العلمية من منظور شخصي ، اي التميز بين قناعات الباحث الشخصية والمحتوى الفعلي لعملية الاتصال .

4ـ دراسة المحتوى الظاهر لعملية الاتصال لايعني بالضرورة استبعاد المفاهيم الكامنة غير المباشرة التي تشير اليها عملية الاتصال ، او الدوافع المباشرة التي تشير اليها عملية الاتصال او الدوافع المباشرة ، او الخفية ألتي يمكن ان تكون ورائها .

5ـ يتناول تحليل المضمون مادة الاتصال من جانبها الشكلي والموضوعي .

6ـ التعريف الجيد لفئآت الاتصال فيجب ان يكون الباحث على قدر من الالمام بالعناصر المطلوب دراستها في مادة الاتصال من حيث الاتجاه السياسي ، والمدلول التاريخي ، وسلامة التعبير ، واخراج الرسالة الخ ... وهذه العناصر يفترض ان تكون محددة بدقة لضمان نجاح عملية التحليل .

7ـ ان عملية تحليل المضمون يجب ان تتم وفق قواعد ثابتة ، ومنهجية علمية دقيقة ، وفترات زمنية مختلفة ، عن طريق باحثين مختلفين ، وفي ظروف ومواقف مختلفة ، لمقارنة النتائج التي تم التوصل اليها ، وبالتالي امكانية التوصل الى نفس النتائج في حالة اعادة البحث من قبل باحثين آخرين وفي ظروف اخرى .

8ـ الاهتمام بأكبر عدد من العناصر المحيطة والمواكبة لعملية الاتصال للتعرف على الظروف التي تمت فيها وطبيعة التأثير الذي تعرضت له هذه العملية من قبل هذه العناصر .

9ـ ترجمة الفئات الى معطيات كمية ، اي رصد تكرار ظاهرة او تكرار المعلومة او تكرار عملية الاتصال في فئات مختلفة ، وعلى ضوء اوضاع وعناصر مختلفة وذلك مع عدم اهمال الجوانب النوعية التي تتعلق

بالاهمية النسبية لعامل من العوامل او حدث من الاحداث حتى في حالة رصده لمرة واحدة (20) .

10- يرتبط تحليل المضمون بالسياق العام للبحث الاوسع من حيث المشكلة الاساسية والافتراضات والاهداف والنتائج .

ماهي استخدامات تحليل المضمون ؟.

1- يمكن الاستعانة بتحليل المضمون في الكشف عن مصدر الرسالة او الاتصال او المعلومة .

يوظف مثلا للتعرف على كاتب مقال بدون اسم ، او باسم مستعار ، او نص قديم وغير معروف كاتبه ، او بين شعر لايعرف قائله ، او إشاعة لايعرف مصدرها ، كلها تحتاج الى تحليل المضمون . وقد تم استخدامه مثلا للتحقق من صحة بعض الاحاديث النبوية ومن نسبة بعض القصائد لشعراء معينين ، وكذلك لتحقيق بعض المخطوطات القديمة (21) .

2- يستعمل في تحديد خصائص موضوع الاتصال : فعلى الصعيد السياسي مثلا يمكن دراسة محتوى خطاب او تصريح ومعرفة المقصود به والجهة الموجه اليها الخطاب والملابسات الداخلية والخارجية للخطاب .

3- دراسة الشخصيات الهامة : كالزعماء السياسيين ، ودراسة القادة سواء الدينيين او قادة الفكر او قادة الرأي ، حيث يستعمل تحليل المضمون للتعرف على نفسياتهم وطريقة تفكيرهم وطريقة تعاملهم واستجابتهم لآراء معينة وفي اطار مواقف معينة .

4- التعرف على العلاقة بين وحدات السلوك « أطراف عملية الاتصال » مثل الدول والجماعات والاحزاب والافراد ، ودراسة أنماط السلوك السائدة بين هذه الاطراف .

5- دراسة تأثير عملية الاتصال على المستقبلين لها ، وماهي ردود فعل هؤلاء المستقبلين هل هو لردود الفعل المتوقعة والمحتملة قبل عملية الاتصال

على ضوء الخبرة المكتسبة والتجارب السابقة .

6- يساعد على التنبؤ بتطور حدث او قضية معينة ، فمثلا تحليل مضمون افتتاحات الصحف الرسمية في دولة معينة يمكننا من التعرف على الاتجاه العام لسياسة تلك الدولة او التغيرات في المواقف الرسمية فيها ، وكذلك التعليق اليومي ، او التعليق السياسي على هامش الانباء فتحليل المضمون يمكننا من التنبؤ بتطور الموقف الرسمي للدولة ، حتى صياغة الاخبار في الإذاعة تعتبر مؤشرا للتوجهات السياسية للدولة تجاه قضية معينة او موقف معين (22) .

7- يساعد في الكشف عن الغايات الحقيقية لمادة الاتصال : تحليل المضمون هو الكشف عن الغايات الحقيقية ، والاهداف النهائية لعملية الاتصال ، فكثيرا ما يلجا صاحب الرسالة الى مصطلحات او مفاهيم معينة او طريقة معينة في التعبير بهدف التأثير على المستقبلين او الجمهور .

8- يساعدنا على دراسة موقف الرأي العام بالنسبة لقرارات سياسية معينة مثل دراسة المقالات الصادرة في فترة معينة او رسائل القراء الواردة الى صحيفة معينة ، او الامثال الشعبية المتداولة او النكتة الخ ...

9- دراسة القيم والعادات السائدة ، فمثلا بالنسبة للمجتمعات الاسلامية يمكن دراسة هذه القيم من خلال النصوص القرآنية ، والاحاديث النبوية ، والتراث بشكل عام الذي يمثل في مجمله جانبا هاما من القيم او المعتقدات السائدة في المجتمع .

10- يستعمل تحليل المضمون في الحرب النفسية من خلال اساليب مختلفة مثل اصدار بيانات مزورة في الحرب وتوجيه رسائل مزورة لبعض الاطراف في هذه الحرب لدفعهم للتصرف بطريقة معينة ، وكذلك نشر الاخبار الكاذبة والاشاعات المغرضة .

الملاحظة :-

كوسيلة من وسائل جمع البيانات والمعلومات او كنشاط انساني يومي يمارسه كل الافراد في كل لحظة من خلال المشاهدة وهي عملية تلقائية وتتم غالبا بطريقة عفوية . ويمكن ان تتم بطريقة منظمة ومقصودة بهدف دراسة بعض القضايا والظواهر التي تواجه الانسان في حياته اليومية ، ويستعملها الرجل العادي لاشباع رغباته في حب الاطلاع او فهم بعض الجوانب المتعلقة بالظواهر التي يواجهها في حياته . ويمكن ان يستخدمها الباحث للتأكد من صحة فرضيات معينة سواء قام هو نفسه بصياغتها او كانت قائمة من قبل .

اما الملاحظة في إطار البحث العلمي ، فهي تتطلب استخدام الحواس والقدرات والامكانيات الذهنية والملكات والمواهب الخاصة بالباحثين ، تتطلب ايضا تحديد الهدف ، او تحديد الموضوع ، وكذلك تعتمد على مهارات وقدرات الباحث الذهنية والعقلية (23) .

كيف يمكن ان نعرف الملاحظة ؟ .

هي سلسلة من العمليات الحسية ، والذهنية المنظمة ، والهادفة الى التعرف على بعض جوانب الظاهرة موضوع الدراسة ، سواء كانت تتعلق بظاهرة معينة او ببعض جوانبها . والملاحظة عملية منظمة تتناول جوانب الحياة المختلفة وخاصة الظواهر الاجتماعية والسياسية وانماط السلوك للافراد ، والجماعات.

الملاحظة العلمية : هي عملية مخططة ، ومنظمة تتم وفق خطوات محددة واسلوب علمي ، ويجب ان تخضع لخطوات البحث العلمي باعتبارها اداة من ادواته وحلقة من حلقاته الهامة . وهي تخضع للضوابط العلمية ،

والعملية من قبيل تحديد الموضوع ، والمشكلة ، والخطوات والمراحل والادوات وصياغة الاستنتاجات (24) .

ماهي ادوات الملاحظة ؟.

1- ترتبط اهم ادوات الملاحظة بامكانيات الباحث الذاتية ، حيث يتوقف نجاحها على مهاراته وقدراته الذهنية والعقلية وتدريبه واعداده لهذه المهمة ويتم توظيف هذه المهارات سواء في مرحلة رصد الظاهرة ، او التعرف على المعلومة ، او اكتشافها ، وفي مرحلة تدوينها ، وتسجيلها .

2- يمكن ان نستعمل ادوات اخرى في الملاحظة مثل التدوين ، والتسجيل والتصوير من خلال معدات متطورة ، المذكرة الخرائط النماذج ، والرسومات والحاسبات الالكترونية للتأكد من صدق هذه البيانات والمعلومات ، وعادة تتم الملاحظة على فترات محددة من جانب الباحث نفسه ، او اعادة عملية الملاحظة من قبل باحثين مختلفين ، لمقارنة النتائج ، والتاكد من صدق النتائج الاولية التي تم التوصل اليها (25) .

اهمية الملاحظة :-

1- تعتبر وسيلة مباشرة لدراسة الظواهر الاجتماعية وخاصة تلك التي تتعلق بسلوك الافراد .

2- الملاحظة المباشرة غالبا لاتتطلب ادوات ووسائل غير الادوات الطبيعية المتعلقة بالحواس وبامكانيات الباحث الذهنية التي تلعب دورا بارزا حتى في حالة استعمال ادوات واجهزة متطورة .

3- الملاحظة تتطلب عددا محدودا من المبحوثين ، او عينة محددة اي انها يمكن ان تتركز على فئة محددة من الظواهر ، او القضايا ، او الافراد يتم اختيارهم على ضوء اهداف الملاحظة او متطلباتها .

4- تمكن الباحث من الوصول الى البيانات المطلوبة عن الظاهرة في الموقف المحدد وفي ظروف طبيعية دون تحريف او تشويه .

5ـ الملاحظة لاتعتمد على معلومات خارجية بدرجة كبيرة ، لان المعلومات المطلوبة متعلقة بالظاهرة نفسها ، اللهم إلاّ اذا تعلق الامر بمنهجية الدراسة او الادوات المستعملة او ببعض الملاحظات السابقة .

6ـ الملاحظة تضمن اندماج الباحث مع الظاهرة وارتباطه بها وتفاعله معها في بعض الاحيان مما يمكنه من توجيه البحث الوجهة الصحيحة او يمكنه من ادخال عوامل جديدة في اطار الدراسة او اثارت ملاحظات جانبية او اسئلة جديدة .

7ـ تمكن من تسجيل السلوك او الاحداث خلال فترة زمنية او في ظل معطيات خاصة او اثناء ممارسة نشاط او مناقشة او اصدار قرار معين .

8ـ الملاحظة تعتبر افضل طرق البحث للتعرف على ظواهر السلوك وآراء الافراد وردود افعالهم في ظل مواقف معينة .

عيوب الملاحظة :ـ

1ـ يمكن توقع قصور في الحواس لدى الباحث عن الادراك الصحيح لحقيقة الاحداث او الوقائع موضوع الملاحظة .

2ـ امكانية حدوث اخطاء في تفسير البيانات والمعلومات والاختلاف في التفسير من باحث الى آخر .

3ـ يمكن ان تكون الالات التي يتم توظيفها في عملية الملاحظة عرضة للتلف او التاثر بعوامل مختلفة مثل الحرارة والرطوبة ، وبالتالي فان آداء هذه الالات يمكن ان يكون لها مردود سلبي على دقة الملاحظة وصحة نتائجها .

4ـ قد يعمد بعض المبحوثين الى تغيير سلوكهم عند شعورهم بانهم تحت الملاحظة ، وبالتالي يقوم الباحث بتسجيل هذه المواقف في شكلها المصطنع المتكلف ، اي شكلها غير الطبيعي او غير الصحيح .

5ـ دقة الملاحظة تتطلب اعادة عملية الملاحظة لفترات متعددة ، مع مراعاة

ترك فسحة كافية من الزمن للتأكد من ثبات تطور الظاهرة ، ومن ثبات سلوك الافراد في اتجاه معين مما يشكل اهداراً للوقت وللامكانيات .

6- امكانية تدخل عوامل خارجية تؤثر على عملية الملاحظة ، مثل الطقس او اوضاع اجتماعية خاصة او ظروف شخصية خاصة بالباحث .

7- صعوبة التنبؤ بالاحداث من خلال عملية الملاحظة ، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي يكون الباحث طرفا فيها .

8- الملاحظة مرتبطة بوقت حدوث الظاهرة ، وهو ما يدعو في بعض الاحيان الى الانتظار لمدة طويلة ، وربما عشرات السنين قبل ان تتكرر الظاهرة ويصبح بالامكان اعادة الملاحظة ، والتأكد من النتائج السابقة ، او استكمال الملاحظة لذلك فان التطبيقات العملية للملاحظة تظل رهينة الامكانيات المتوفرة ومحدودة في نطاق قضايا معينة .

9- صعوبة التسجيل الوافي للبيانات ، ونتائج الملاحظة في بعض الاحيان ، خاصة في حالة الملاحظة بالمشاركة ، مثل حالة الباحث الذي يقوم بدراسة سير العمليات العسكرية من خلال مشاركته في الحرب .

10- الملاحظة قد تتطلب تكاليف باهضة في بعض الاحيان ، سواء فيما يتعلق بالباحثين او الالات المطلوب استعمالها او الوقت اللازم لعملية الملاحظة ، مثل دراسة حالات اجتماعية معينة ، او ملاحظة انواع من الاعشاب او الطيور او الاجرام السماوية ... الخ ..

انواع الملاحظة :-

1- الملاحظة العادية

أ- هي الملاحظة العابرة العرضية السريعة التي تتم بدون هدف محدد ولاتتطلب امكانيات خاصة ، ولاتخضع لمنهجية علمية محددة ، وتستند اساسا على الحواس .

ب - لاتعتمد علي فكر عميق ومنهجية دقيقة من الفرضيات والتساؤلات والمقارنة والمقابلة بين معطيات مختلفة .

ج - وهي لاتسعى لبناء نظريات ، ولا اختبار فرضيات ، ولاتتطلب مؤهلات خاصة سواء فيما يتعلق بالقدرات العلمية او اسلوب منهجي او خطوات منطقية في عملية الملاحظة .

د - كما انها لاتبحث عن أسباب الاشياء وعلاقاتها وامكانية تطورها في المستقبل .

هـ - وفي الملاحظة العادية يتم الانتقال من ملاحظة الى أخرى بطريقة عفوية دون منطق واعٍ ، وبالتالي فإن الملاحظة العادية لايمكن ان تكون اساسا لبناء علم او للتوصل الى قوانين او صياغة نظرية علمية ، ولكن ميزتها الاساسية هي لفت نظر الباحث نحو ظواهر معينة يمكن ان تكون مفيدة في بداية البحث . وكثيرٌ من البحوث كانت بدايتها او انطلاقتها الاولية ملاحظة عابرة ، وبالتالي فإن الملاحظة العادية قد تكون مفيدة في البداية ، ولكنها غير مفيدة في المراحل المتقدمة التي يتم فيها توظيف قدرات ومهارات خاصة .

2- الملاحظة العلمية :-

أ- تهدف الى الوصول الى بيانات تفصيلية ودقيقة عن الظواهر موضوع الدراسة .

ب - تنطلق من هدف معين وفي اطار منهجية محددة باستعمال ادوات وامكانيات خاصة ، سواء كانت في شكل امكانيات بشرية او مادية .

ج - تستهدف دراسة العلاقات بين الظواهر .

د - تستهدف تسجيل وقياس هذه الظواهر موضوع الدراسة .

هـ الملاحظة العلمية تتيح المجال للاتصال المباشر واندماج الباحث مع الظاهرة موضوع الدراسة (26) .

انواع الملاحظة العلمية :ـ

1ـ الملاحظة البسيطة .

تستهدف تجميع البيانات والمعلومات عن طريق الحواس دون استخدام اية معدات او اجهزة خاصة .

2ـ الملاحظة المقننة .

تتم وفق برنامج محدد انطلاقا من فرضيات خاصة وهي تستهدف اختيار هذه الفرضيات والتأكد من صدقيتها ، وتسجيل البيانات والمعلومات التي يتم التوصل اليها وفق نماذج معدة لهذه المهمة ، ونقديم البيانات والمعلومات للباحث او لفريق البحث او المؤسسة لاستنتاج مايمكن استنتاجه من هذه البيانات والمعلومات وتوظيفها في اطار دراسات او بحوث اشمل واوسع .

3ـ الملاحظة بالمشاركة .

يمكن للباحث المشاركة في النشاط موضوع الدراسة كأن يجري الباحث دراسة على عمال مصنع ما يكون هو نفسه احد العاملين به ، او ينضم اليهم لغرض القيام بالبحث ، اي يجعل من نفسه واحدا من المبحوثين ، او دراسة نشاط لجنة يكون الباحث عضوا فيها (27) ، وهي اكثر انواع الملاحظة استعمالا واكثرها فاعلية وهي تأخذ شكلين هما .

أـ الملاحظة المعلنة أو الظاهرة :

اي ان الباحث يعلن عن وجوده داخل المجموعة ، مثل حالة عضو اللجنة المكلف باعداد دراسة عن عمل هذه اللجنة او الباحث الذي يقوم بتنفيذ بحث عن قرية هو احد سكانها ويعلم الجميع انه يقوم بهذه الدراسة .

ب ـ الملاحظة المستترة :

يندس الباحث ضمن المجموعة التي تمثل العينة دون علم من افرادها ، مثل حالة الباحث الذي يقوم بدراسة السجون بعد ان يجعل من نفسه سجينا تحت اي ذريعة كانت ، او دراسة الجماعات السياسية السرية ، او

عصابات التهريب بعد ان يلتحق الباحث بهذه المجموعات وينظم الى عضويتها (28) .

صعوبات الملاحظة في مجال العلوم الانسانية :-

1- يمكن ان يؤدي النقص في قدرات الباحث او عدم المامه ببعض الجوانب المختلفة بموضوع الملاحظة الى قصور في متابعة موضوع الملاحظة ، لان القضايا الانسانية متعددة الجوانب ، فلسفية ودينية ومادية ومعنوية وثقافية يصعب على اي باحث ان يلم بها جميعا .

2- عدم ثبات سلوكيات الافراد . يمكن ان يكون للاشخاص الخاضعين للملاحظة سلرك معين في موقف معين ، ويمكن ان يتغير سلوكهم في موقف آخر دون ان تكون الاسباب الداعية الى هذه التقلبات واضحة . او مفهومة من قبل الباحثين غير انه يمكن زيادة فاعلية الملاحظة عن طريق ادخال اكبر عدد ممكن من العناصر في اطار الملاحظة ، واعادة اجراء الملاحظة في فترات زمنية متباينة وبواسطة باحثين مختلفين ، وكذلك عن طريق استعمال وسائل الرصد ، والتسجيل الحديثة .

شروط الملاحظة الجيدة :-

1- ان تكون الملاحظة شاملة لكل العوامل ذات العلاقة ، والتي يمكن ان يكون لها تأثير ، او ارتباط بالظاهرة سواء من حيث نشأتها وظهورها او علاقتها بالظواهر الاخرى او احتمالات تطورها في المستقبل ، مع شمولها لكافة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للظاهرة .

2- استعداد الباحث يجب ان يكون الباحث مهيأ نفسيا وذهنيا ومتأهبا ومتيقظاً في جميع الاحوال ، وتحت كل الظروف ، وعدم وجود شاغل اخر للباحث اثناء الملاحظة .

3- تدريب الباحث تدريبا جيدا لزيادة فاعليته في عملية الملاحظة ، ولتنمية خبراته في تحليل البيانات والمعلومات التي يتم جمعها .

4ـ توفر ملكة النقد والتحليل لدى الباحث اثناء الملاحظة . فليس كل باحث يملك القدرة على النقد واكتشاف جوانب المشكلة المتعلقة بالظاهرة .

5ـ يجب ان يتمتع الباحث بسلامة الحواس ، كما يجب تهيئة الظروف اللازمة للادراك الحسي الدقيق للاوضاع موضوع الدراسة وعدم وجود اية مظاهر تشويش او اعاقة .

6ـ ان تكون الملاحظة موضوعية ، اي ان يقدم الباحث الصورة واقعية وصحيحة عن الظاهرة ليقوم بملاحظتها بغض النظر عن ميوله ، وتفضيلاته الشخصية .

7ـ الاستعانة بالاجهزة والادوات العلمية المتوفرة والمتاحة سواء في رصد الظاهرة ومتابعة تطورها واوضاعها المختلفة ، او تسجيل وتبويب البيانات والمعلومات .

كيف يمكن توظيف الملاحظة في العلوم الاجتماعية ؟ .

1ـ يتم استخدام الملاحظة في دراسة الرأي العام ، والتعرف على مدى استجابة الرأي العام لتوجهات او تطورات سياسية او اقتصادية او اجتماعية معينة .

2ـ يمكن توظيفها في التنشئة من خلال اخضاع مجموعة من الافراد لادوار او مهام معينة يقصد منها اعدادهم لتحمل مسؤوليات خاصة دون ان يشعروا انهم خاضعين لعملية الملاحظة .

3ـ يمكن توظيفها مثلا في محاولة التعرف على مواقف الافراد ، ونفسياتهم ، وطريقة تفكيرهم ، واستعداداتهم المختلفة ، وفي هذا الاطار طور الباحثون عددا من الاساليب ، والاختبارات البحثية تهدف الى التعرف على شخصية المبحوثين ، واستعداداتهم من حيث الذكاء ، والميول ، والرغبات من خلال بناء سلم للتفضيلات ، والرغبات ، والميول كأن يقوم الباحث بتقديم مجموعة من الرموز والنماذج والصور ذات الدلالة الى

المبحوثين ، ويطلب منهم وصفها وشرحها ، او الغاز يطلب الاجابة عنها ، او تقديم نماذج او كتل مفككة مجزئة يطلب اعادة تركيبها .

ويمكن الاشارة الى اسلوبين رئيسيين من الاختبارات (29) .

أ- الاختبار الموضوعي .

يتم فيه اعداد مجموعة من الاسئلة في صيغ مبهمة يطلب من المبحوثين الاجابة عنها ، ليتمكن الباحث من خلال تحليل الاجابات المقدمة من التعرف على السمات الشخصية للمبحوثين ، خاصة ما يتعلق منها بميوله ، واستعداداته من حيث الصدق والمخادعه . والايهام ، والغموض . وطريقة تناول الاجابة .

ب - الاختبار الاسقاطي .

يقوم الملاحظ بتوجيه مجموعة من الاسئلة تهدف الى التعرف على فهم المبحوث لها في ساعة الجواب ، هذا الاسلوب يوفر للباحث عناصر هامة تمكنه من التعرف على اهم جوانب شخصية الملاحظة ، حيث ان الاجابة تتوقف الى حد كبير على فهمه ، وتقديره لمعناها .

وهناك نموذجان للاختبارات الاسقاطية هما نموذج

MURRAY ونموذج ROHRSCHACH :

أ- نموذج او اختبار روشاشا ، ويتمثل في تقديم عشرة لوحات يقوم باعدادها الباحث . وهذه اللوحات تكون ملطخة بالحبر دون نسق محدد ولاتعبر عن معنى ، ومغطاة باوراق مطوية ويسأل المبحوث عن معنى كل لوحة او ما يمكنه استنتاجه منها .

وهكذا فان اجاباته تكون عبارة عن اسقاطات لحالة نفسية معينة ونظرة خاصة للامور ، وبذلك يتمكن الباحث من تكوين صورة متكاملة لنفسية المبحوث تعبر عن سريرته وقناعاته الدفينة .

اما مجموعة موري فهي تتكون من ثلاثين رسما يقوم باعدادها الباحث

ويتضمن كل رسم مجموعة من الاشخاص يظهرون على شكل غير واضح في مواقف غير وا ضحه ويطلب من الملاحظ شرح هذا الرسم وتفسيره ، وهنا ايضا تعكس الاجابة المقدمة حالته النفسية واستعداداته وميوله الخاصة الخ ..

وقد استعملت هذه الاختبارات في دراسة قياس المواقف والاتجاهات الاجتماعية من خلال عدة اساليب اهمها :ـ (30) .

أ ـ سلم BOGARDUS .

يتعلق بالتفضيلات ، والميولات الخاصة بدرجة الترابط ، او الانقسام الاجتماعي ، ويستهدف معرفة مدى تعصب الافراد لجماعة او فئة معينة التصورات العصبية ، والانقسامات الطبقية كما تراها الفئة الاجتماعية موضوع الدراسة و ويتكون من سبعة اسئلة الغرض منها المساعدة على التعرف على شعور الملاحظ ، وموقفه تجاه طائفة معينة ، مثلا التعرف على موقف البيض من السود في امريكا بتقديم مجموعة من الاسئلة من قبيل :ـ هل تقبل ان يكون لك جار اسود ، او علاقة مصاهرة معه ، او ان يكون لك شريك في المواطنة ، او تقبل كزائر او سائح ؟

وتأتي الاجابات لتعبر عن نظرة المبحوثين تجاه الفئات المختلفة للمجتمع(31) .

ب ـ سلم THURSTONE.

تهدف الى قياس درجة التعصب القومي والنزعة الى السلم ، او الى الحرب ، او دراسة التعصب الديني (32) .

لقد طرح هذا النموذج خلال فترة مابين الحربين ، حيث لجأت الولايات المتحدة الى عزلة سياسية وثقافية لتفادي التورط من جديد في نزاعات خارجية على شاكلة الحرب العالمية الاولى ، وصاحب هذه العزلة ركود وكساد اقتصادي كبير ،

ويتكون هذا السلم من عدة ابعاد :-

1- هل ترى مثلا ان الحرب هي الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الشرف القومي ؟

2- عند اعلان حالة الحرب يجب على كل مواطن المشاركة فيها .

3- الحرب يمكن ان تكون مقبولة في حالة الدفاع عن الدول الضعيفة .

4- هل ترى ان الحرب والسلام كلاهما ضروريان حسب ما تمليه الظروف القائمة ؟

5- الحرب شر لايمكن وضع حد له .

6- الحرب نوع من انواع الجرائم .

7- يجب نزع السلاح فوراً من جميع الامم مهما كانت وفي ظل جميع الظروف .

وبعد تحديد هذه الصياغات يتم تقديمها الى عدد من المحكمين المستقلين الذين يطلب منهم تقدير قيمة لكل عبارة على السلم اي وضع رقم امام كل عبارة لتحديد قيمتها النسبية على السلم . وبعد الانتهاء من هذه العملية يقدم هذا المقياس الى المبحوثين ويطلب منهم وضع اشارة (+) امام الاجابات التي يوافقون عليها واشارة (-) امام العبارات التي لايوافقون عليها . ومن خلال جمع هذه الاجابات والقيمة النسبية لكل اجابة يمكن تحديد الموقف الذي يأخذه المبحوث من قضية السلام والامن وقضايا التدخل خارج الولايات المتحدة .

المقابلة

المقابلة وسيلة من وسائل جمع البيانات والمعلومات من خلال الاتصال المباشر بين الباحث ومصدر المعلومات (33) .

انواع المقابلة :

1ـ مقابلة غير مقننة :

او مقابلة مفتوحة ، وتقوم على اعداد اسئلة لاتتطلب اجابات محددة ، ولكي تتاح الفرصة للباحث الاجابة عنها باسلوبه الخاص ، مثل المقابلة وتطوير افكار جديدة . وفي هذا الاسلوب غالبا ما يكتفي الباحث باعداد رؤوس اقلام تتعلق بالموضوعات التي يرغب في التطرق اليها كأن يقوم بتحديد اطار عام لتسيير المقابلة . وفي حالة وجود اسئلة تم اعدادها مسبقا يمكن للباحث ان يتخلى عن بعض هذه الاسئلة التي يتبين انها لاتخدم غرضه العلمي وتعتبر اداة اكثر تلقائية تمكن الباحث من الحديث مع المبحوث في جو طبيعي قريب من جو اللقاءآت الاجتماعية العادية . وفي هذا الجو تكون الاسئلة غير مصطنعه . وغير متكلفة ، وتنسجم مع السياق العام للمناسبة ، او الموضوع ، والاجابات تكون حرة . ويقوم المبحوث بصياغتها بطريقته الخاصة ، وتواجه هذا النوع من المقابلة صعوبات رئيسية ، تتعلق بتجميع الاجابات ، وتصنيفها الى فئات ، او مجموعات ، لان الاجابات تكون موزعه ومبعثرة بين مجموعة من العبارات ، واحيانا المعلومة تكون مجزئة بين اسئلة واجبات متعددة .

2ـ المقابلة المقننة :ـ

او المقابلة المقفلة ، وتهدف الى الحصول على معلومات من خلال طرح اسئلة محددة ، تتطلب اجابات دقيقة ، وغالبا ماتكون الاجابة في صيغة نعم او لا ، حيث يتم اعداد الاسئلة بدقة . ويقوم الباحث باعداد دليل للمقابلة يتطلب جمع الخطوات والاجراءات المتعلقة بتنفيذ المقابلة ، والادوات والجهزة والتكاليف اللازمة ، وتفريغ البيانات والمعلومات وتسجيلها ، وكتابة التقرير النهائي(34).

اذا الباحث يقوم باعداد دليل يتضمن كل هذه البيانات في ادق تفاصيلها . ويضمن هذا الاسلوب قدرا اكبر من الموضوعية ، واستبعاد العديد من المؤثرات على عملية المقابلة ، سواء كانت هذه المؤثرات تتعلق بالباحث اونابعة من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وهذا الاسلوب يتميز بثبات النتائج رغم اختلاف الباحثين واختلاف التوقيت ، وهذا الاسلوب يعتبر اكثر الاساليب فعالية وضمانا لسلامة نتائج المقابلة (35) .

أ- المقابلة المسحية :-

تهدف الى الحصول على معلومات في اطار وضع معين تتعلق مثلا بموقف الافراد او مستوى المعيشة او مستوى التعليم في نطاق اجتماعي معين .

ب - المقابلة التشخيصية :-

تهدف الى التعرف على الاسباب الحقيقية والدوافع المتعلقة بحدث او ظاهرة معينة في نطاق اجتماعي محدود ، مثل دراسة او تفسير انخفاض نسبة المشاركة السياسية في مجتمع ما او ارتفاع معدلات البطالة واسبابها .

ج - المقابلة العلاجية :-

بالاضافة الى استكشاف الاسباب تهدف الى البحث عن افضل سبل العلاج وايجاد حل للمشكلة ، وفي بعض الاحيان يتم الايحاء بهذا الحل او الايعاز به من قبل المبحوثين ، مثلا المقابلة بين الطبيب والمريض ودورها في اكتشاف طريقة العلاج اللازمة او دراسة الوضع الاجتماعي في قرية من القرى واهميتها في التعرف على الحلول الممكنة .

د - المقابلة التكرارية :-

وتهدف الى جمع المعلومات حول قضية معينة واهميتها تكمن في امكانية التأكد من صدق المعلومات من خلال اجراء المقابلة على فترات

زمنية مختلفة ، ومن خلال باحثين مختلفين .

هـ ـ المقابلة البؤرية :ـ

تهدف الى التركيز على حالة محددة في اطار وضع معين ومحاولة استخلاص معلومة تتعلق بهذه الحالة مثل البحوث القانونية ، في البحث عن ملابسات قضية معينة للتعرف على تورط شخص ما مثلا ، اما على مستوى الدول فيمكن توظيفها لتحديد المسوولية بخصوص احداث معينة ، مثل حوادث على حدود دولتين ، او نزاع يتعلق باستغلال موارد طبيعية في مناطق متنازع عليها (36) .

الخطوات التي يجب ان يتبعها الباحث في المقابلة :ـ

1ـ تحديد الموضوع بعناية ودقة من جانب الباحث ، ونوعية المعلومات المطلوبة .

2ـ اعداد استمارة المقابلة او دليل المقابلة .

3ـ اعداد وتدريب القائمين بتنفيذ المقابلة ، مثل اجراء تمرينات مصغرة .

4ـ دراسة الباحث للموضوع ، والمامه بجميع جوانبه .

5ـ اتخاذ الترتيبات الضرورية لاتمام عملية المقابلة ، والاتصال بالمبحوثين ، وتوجيه اخطار مسبق يتضمن الموضوع ، والهدف ، والجهة المعنية ، والموعد والمكان الخ ... كما يتضمن الاشخاص المكلفين بتنفيذها .

6ـ تقديم الباحث لنفسه للاشخاص المعنيين بالمقابلة ، ومحاولة خلق جو من الالفة بينه وبين المبحوثين .

7ـ تحديد نوعية العينة التي سيتم التوجه اليها ، اي الا شخاص الخاضعين للمقابلة ، ابتداء من مكان المقابلة الى طريقة الجلوس الى ترتيب المتحدثين.

8ـ تحديد الكيفية التي يتم بها الحوار ، بحيث تتضمن جميع تفاصيل عملية المقابلة .

9ـ توجيه الاسئلة للمبحوثين وفق نظام معين ، وتسلسل وترابط منطقي

، البدء بالاسئلة البسيطة والكلية والعامة ، ثم الانتقال الى الجزئيات والتفاصيل .

10- تسجيل البيانات في الاستمارات المعده لها .

11- استخدام الادوات الحديثة السمعيه والبصرية في التسجيل والتصنيف.

12- تلخيص النقاط الاساسية للاجابة .

13- تحليل البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال الاسئلة وتصنيفها وتقييمها .

14- التأكد من صدق هذه البيانات والمعلومات من خلال مقارنتها بالبيانات الاخرى ، التي تم جمعها بواسطة باحثين اخرين ، او من خلال مصادر اخرى .

15- مقارنة هذه البيانات والمعلومات ببيانات تم الحصول عليها من مصادر اخرى .

آداب المقابلة ، شروطها :-

1- تقديم الباحث لنفسه ، وجهة عمله ، والهدف من المقابلة ، وتوضيحها للمبحوثين بشكل كافٍ .

2- كسب ثقة وتعاون المبحوثين عن طريق اثارة اهتمامهم بالموضوع والهدف العام من المقابلة .

3- الحديث بصوت هاديء وببط ، وبعبارات واضحة .

4- اعطاء فرصة كافية للاجابة ، والانتظار لوقت كاف بعد طر ح السؤال ، وبعد الاجابة والتأكد من ان المبحوث لم يعد لديه ما يضيفه .

5- الانصات عند الاجابة باحترام ، والنظر نحو المستجوب ، واشعاره انك مهتم بالاجابة التي سيقدمها ، وانك ستستوعب مايقول ، وذلك لان المتحدث

دائما بحاجة لمعرفة ردود فعل السامع .

6ـ عدم ابداء الضيق والاستغراب ، او استهجان الاجابة .

7ـ الاستفادة من الوقت بشكل جيد ، سواء من حيث بدء المقابلة في الوقت المناسب ، او الحفاظ على وثيرة معينة في انتظام الاسئلة وفي ترابط الموضوعات ، او في انهاء المقابلة .

8ـ توجيه الاسئلة بأدب ولباقة وبكياسة ، مع الاحترام لوضع المبحوث الوظيفي او الاجتماعي ومكانته ، وحالته النفسية .

9ـ عدم تكرار الاسئلة التي اتضح لك انه لايرغب في الاجابة عنها وعدم احراج المبحوث باسئلة تتناول مواقف مهمة بالنسبة له ، وتثير في نفسه ذكريات سيئة .

10ـ عدم قيام الباحث بمهمة المبحوث في الاجابة ، او استكمال الاجوبة التي قدمها ، او تذكيره ، او الايحاء له بعبارات معينة .

11ـ ان يقوم الباحث بدور المعرض ، او المجادل في بعض الاحيان ، وذلك بهدف تشجيع المبحوث ، وحثه على الاسترسال في الاجابة لمزيد من التوضيح بخصوص نقاط معينة . وهذه المهمة تعتمد على كفاءة الباحث ، وسرعة البديهة عنده ، وتكون مقبولة من قبل المستجوب في حدود الخطوط الحمراء التي يجب ان يقف عندها الباحث .

يتضح مما سبق ان المقابلة عملية هامة وحساسة ، تتطلب كفاءة ومستوى ذهني وثقافي ، وسرعة بديهة ، وتتطلب استعداداً من المبحوث في ظروف خاصة وفي حالات ومواقف يقوم الباحث باختيارها .

ميزات المقابلة :ـ

1ـ تعتبر اداة من ادوات جمع البيانات والمعلومات التي تمكن الباحث من الاتصال المباشر مع مصدر هذه المعلومة .

2ـ يمكن ان تؤدي الى الكشف عن بيانات جديدة غير البيانات المطلوبة

والمتوقعة في بداية البحث .

3ـ تتناسب مع عينات مختلفة تنتمي الى مستويات اجتماعية مختلفة .

4ـ تمكن من التطرق الى معلومات غير واردة في استمارة المقابلة الاصلية واتضحت اهميتها على ضوء سير المقابلة .

5ـ المقابلة اداة سريعة لجمع البيانات ومقارنة مع وسائل جمع البيانات الاخرى .

6ـ هناك امكانية التثبيت من صدقية البيانات الواردة في المقابلة ، عن طريق استكمالها بمقابلات اخرى ومقارنتها بمعلومات من مصادر اخرى .

7ـ تعتبر من افضل الاساليب لدراسة الموضوعات المتعلقة بشخصية المبحوث ، ورد فعله ، وطريقة تقييمه لموقف معين ، او استنتاجه بخصوص حادثة معينة .

8ـ تعتبر وسيلة هامة بالنسبة للمبحوثين الذين لايعرفون الكتابة .

9ـ وسيلة مناسبة للذين لايريدون الادلاء بآرائهم كتابة .

10ـ توفر قدراً كبيراً من المرونة في توجيه الاسئلة حسب متطلبات الموقف وقد يرى الباحث ضرورة التخلي عن بعض الاسئلة ، او ادخال اسئلة جديدة لقائمته الاصلية .

11ـ تعتبر المقابلة اداة ذات مردود عال ، لانها يمكن ان تمتد الى اكبر قدر ممكن من القضايا والموضوعات التي يسمح بها الموقف .

12ـ تقدم فرصة للباحث للاطلاع بنفسه على الظاهرة وعلى الاوضاع موضوع الدراسة ، من خلال الحضور الى موقع العمل ، او مكان الاحداث كما تتيح امكانية الحصول على معلومات اضافية جديدة من مصادر مختلفة .

13ـ تتيح المقابلة فرصة استثمار العلاقات الشخصية القائمة بين الباحث والمبحوثين ، وفرصة لبناء علاقات شخصية جديدة .

14ـ المقابلة تفسح المجال اكثر لاشعار المبحوثين بأهميتهم ومكانتهم

وتقديرهم الخاص ، مثلا اختيار باحث ذي مواصفات معينة ، ومستوى ثقافي ، وعلمي معين ، وكذلك من خلال اعداد الاسئلة التي تتناسب مع مكانتهم العلمية او الوظيفية او الاجتماعية او العلمية .

عيوب المقابلة :ـ

1ـ قد يقدم المبحوثون بيانات ومعلومات غير صحيحة نتيجة مصالح ، او ضغوطات معينة ، كان يستهدف المبحوثون استغلال المقابلة للمطالبة بامتيازات او تعويضات او مساعدات من الدولة .

2ـ تؤدي الى معلومات مبالغ فيها ، وقد لايوفق في قراءة المعلومات الواردة في المقابلة قراءة سليمة فيقوم بصياغتها بشكل يختلف مع مضمونها الحقيقي ، اي المعني الاصلي الذي يقصده الباحث ، ويتفق مع اجابات المبحوثين.

3ـ الباحث قد ينحاز او يميل الى تضخيم او مبالغة في المعلومات الواردة من خلال المقابلة ، من حيث اهمية المعلومات ، او خطورتها بهدف الحصول على امتيازات او اثارة موقف معين .

4ـ قد تتعرض المعلومات للاستبدال من حيث الترتيب ، ومن حيث طريقة عرضها الاساسية من قبل المبحوثين ، مما يقدم تسلسل غير صحيح ، ومختلف للوقائع والاحداث ، او اضافة نهاية للحديث ، او الجمل لاغراض الصياغة الادبية او الاثارة .

6ـ تتأثر باسلوب ادارة الحديث من قبل الباحثين .

7ـ المقابلة تتأثر بعوامل مختلفة ، بعضها يتعلق بطبيعة الموقف ، او الموضوع محل الدراسة ، ويتعلق بعضها الاخر بالاوضاع العامة السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية الخ ... ، لذلك فإن نجاح المقابلة يتوقف على تفهم المبحوثين واستجابتهم ، وتعاونهم مع الباحثين ، وتقديرهم للموقف وكذلك ، على الظروف المواكبة والمصاحبة لعملية المقابلة .

وهكذا فإن المقابلة عبارة عن معادلة متوازنة بين الباحث والمبحوث والاطار العام .

وختاما فان عملية جمع البيانات والمعلومات ترتبط الى حد كبير بالباحث وبالعملية التي تنتجها فهي ترتبط اولا بالباحث او صاحب القرار لانه هو المعني بها اولا واخيرا وهو المدرك لاهميتها واولويتها ، وعلى صحة ادراكه وتقديره هذا يتوقف توجيه عملية البحث والتنقيب عن البيانات التي يراها ضرورية بالنسبة للقرارات التي هو مقبل على اتخاذها وادراك الباحث او صحاب القرار مرتبط الى حد كبير بواقع مجتمعي ومستوى ثقافي وفكري معين وقدر من التأهيل للمهام والمسؤوليات التي يواجهها وفعالية البيانات تتوقف ايضا على العمليةالتي تنتجها ، فكلما كانت عملية جمهع البيانات والمعلومات تقوم على اسس منهجية وعلمية ثابتة كانت صدقية البيانات اكبر ، لذلك يجب التأكيد على ضرورة الالتزام بالمنهج العلمي سواء من حيث اختيار الموضوع او ترتيب خطوات الباحث او حسن اختيار المصادر والمقارنة بين مصادر مختلفة او من حيث كبر عدد من العناصر والمتغيرات في نطاق عملية جمع البيانات والمعلومات .

د. عبدالحميد النعمي

المراجع:-

1ـ وفرد لاتكاستر ، نظم استرجاع المعلومات ، ترجمة حشمت قاسم ، القاهرة ، مكتبة غريب 1981 ، ص 36 .

2- Brooks,BC" Information As The Fundamental Social Science" In New Trends In Documentation And Information Edited By Peter Tayior , London , Aslid , 1980. P21.

3ـ د . أحمد بدر ، أصول البحث العلمي ومناهجه ، الطبعة الثانية ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، 1988 ، ص 347 .

*انظر ايضا

Grawitz Madeleine Methodes des Sciences Sociales 10 : ed Paris Dalloz , 1996 P . 6 .11.

4ـ د . عبدالباسط محمد حسن ، اصول البحث الاجتماعي ، الطبعة الرابعة ، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ، 1975 ، ص 350 .

* انظر ايضا :ـ

* Burgesser . R . Field Research . A Sowce Book And Field Manual . London , Allen and Unwin . 1982.

* Galtung . Theory And Methodes Of Social Reserach . London , George Allen And Unwin , 1967

* Champagne , P , Faire Lopinion . Le Nouveau jeu Politique , Paris , Minuis , 1990.

* Chau Chat Helene, L, enquette En Psychologie (Le Psy chologue No 94) , Paris , P . U . F . 1985.

5ـ سمير نعيم ، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، المكتب العربي للاوفست ، 1992 ، ص 173 .

6- Smith T.W The Hidden 25 Perceent : "An Analysis Of Non Response On The 1980 General Social Survey " Public Opinion Quarterly - Princetion . NJ 1983 . 47 , No 3 PP 386 - 404 .

* انظر ايضا :-

د . اماني قنديل ، الاستبيان كأداة للبحث مع التركيز على نماذج من استطلاعات الراي العام في :ـ البحث الامبيريقي في الدراسات السياسية ـ تحرير د . ودودة بدران ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1991 ، ص 223 .

* ويقترح بعض الباحثين لزيادة نسبة الردود على اسئلة الاستبيان التاكيد على عدة عوامل منها :ـ

1ـ نفوذ الهيئة المشرفة ومدى قربها من المبحوثين وتاثيرها عليهم واستجابتهم معها .

2ـ اهمية موضوع الباحث بالنسبة للمبحوثين .
3ـ طبيعة العينة المختارة وثقافتها ووعيها السياسي والاجتماعي .
انظر عبدالباسط حسن مرجع سابق ص 355 .

7- Grawitz M .

مصدر سابق ، ص 570 .

8ـ د . سمير محمد حسن ، تحليل المضمون ، القاهرة ، عالم الكتب ، 1996 ، طبعة 2 ، ص 20 .

9ـ د . نادية سالم ، د عواطف عبد الرحمن ، د ، ليلى عبدالمجيد ، تحليل المضمون في الدراسات الاعلامية ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع 1986 ص 13 .

10ـ السيد يس ، تحليل مضمون الفكر العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 1980 ، ص 10 .

11ـ د . احمد بدر ، مصدر سابق ، ص 358 ـ 359 .

12ـ وللاشارة الى اهمية تحليل المضمون وتعدد استخداماته يذكر برلسون الى ان الدراسات التي تناولت تحليل المضمون بلغت 400 دراسة وذلك حتى تاريخ نشر الطبعة الاخيرة من كتابة الصادر سنة 1971ف .

Berelson , Bernard , Content Analysis in Communication Research , New York , Hafner Publishing Company , 1971 , PP . 199 - 220 .

انظر ايضا بشأن البحوث التي تتناول تحليل المضمون .

Budd, Richard , and Others , Content Analysis of Communcations , New York , The Mac Millan Company , 1967 , PP . 105 - 142 .

13ـ برلسون ، مصدر سابق ، ص 14 ـ 18 .

14- Holsti O . R , Content Analysis for The Social Sciences and Humanities , Addison - Wesley Pub , Comp , PP . 2-3 .

15-Laurence Bardin L , Analyse de Contenu , Paris , PUF , 1993 Coll " Le Psycholoque ".

16- Kaplan, A and Goldsenj , The Reliabiliy of Content Analysis Categories , Chap , 5 , PP . 83 - 112 .

In Lasswellh . and Leites (ed) , Language of Politics , New ork , Hafner Publishing Comp 1971 .

17- Krippendorff , Klaus , Content Analysis : An Introduction to its Methodologies , London , Sage Publictions , 1980 , PP , 21 -24 .

18- Raymond Quivy , Luc Van Campenhoudt , Manuel de Recherche en Sciences Sociales , Paris Dunod 1995 , PP 231 .

19ـ حول مسلمات تحليل المضمون انظر :

Leger , J , M et Piorand M . F , (L, Analyse du Contenu : Deux Methodes , Deux Resultats) In , A Blanchet , et al .

L , Emtretien Dans Les Sciences Sociales , Paris Dunod , 1985 PP . 237 - 273 .
20- Grawitz Madeleine op cit , p , 553 .

انظر ايضا .

Berelson D, op . cit , pp , 18 - 20 .

21- حول تحليل وسائل الاتصال الشفهية كالخطاب والمحادثة والأمثال أنظر :-

Ghiglione , R et . al. Les Dires Analyses Presses Universitaires de Vencennes , Centre de Recherches de L, Universite de Paris , 1985 .

انظر ايضاً :

Bardin , L . (L Analyse DE Conten) Paris , P . U . F , 1983 P . 17 .
22- Grawitz . M . op . cit , pp . 573 .
23- Festinger . L . and Katz D . Methodes de Recherche dans Les Sciences Social . Paris . 1959 .

24- حول تقنيات الملاحظة أنظر :

Massonat . J (Observer) In A. Blanchet et . les Techniques D , enquette en Sciences Sociales . Paris . Dunod . 1987 .
25- Raymond Quivy . Luc Van Campenhoudt op . cit . 199 .
26 - Katz D . (Les Etudes sur Le Terrain) Festinger and Katz . Methodes de Recherche . op . cit . pp . 68 - 118 .
27- Grawitz . M . op . cit . pp . 726 .

أنظر ايضاً :

Caillot R, L Enquette Participation Methodlgie de L' Amenagement . Paris ed Ouvrieres , 1972 .
28- Heyns , R , W . and Zander , A ., F (Observation du Comportement de Groupe) In Festinger and Katz Methodes de Recherche , op , cit . vol , l pp 437 - 480 .
29- Hovland , C.l (Interview de Groupe , Connaissance du Probleme) Paris , Liprairie Techniques (Seminaire R, Muchielli) 1968 , pp - 72 - 62 .
30- Duverger M, Introduction A la Science, Politque Paris , Gallimard , 1964 pp 241 .
31- Grawitz , M . op . cit , pp . 677 .
32- I bid . p . 681 .

33- د . عبدالباسط محمد حسن مصدر سابق ص . 356 .

34 - Blanchet , A (Interviewer) in Blanchet - et al . les Technique D Enquette op . cit., pp .81 - 126
35- Kahn , R . C . Cannell , C . F , Dynamics of Interviewing , New York , John Wiley and Sons 1957 p . 12 .
36 - I bid . P . 181 .

محاولة لتفسير مأزق القضية الفلسطينية

د . سالم حسين البرناوي
جامعة قاريونس

محاولة لتفسير مأزق القضية الفلسطينية

د . سالم حسين البرناوي

مقدمة :

برغم ان العالم العربي بصفة خاصة ومنطقة الشرق الاوسط بشكل عام قد شهد العديد من الحروب والاحداث الهامة الاخرى لكن أيا من تلك الامور لم تؤثر في مسيرة القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة على مدى نصف قرن اي منذ قيام الكيان الصهيوني وحتى عام 1990ف - كما اثرت فيها احداث ونتائج الغزو العراقي للكويت في 2 هانيبال 1990 ف .

فلقد شهد العالم العربي الحرب العربية - الاسرائيلية الاولى والتي استهدفت القضاء علي الكيان الصهيوني في مهده كما استطاعت اسرائيل ومن خلال حربها العدوانية في يونيو (الصيف) عام 1967ف الانتصار العسكري على ثلاث جبهات عربية واوقعت القيادة القومية العربية المتمثلة في الرئيس الراحل جمال عبدالناصر في اكبر حرج قومي وأقليمي ودولي ومع ذلك ، لم تستطع نتائج حرب يونيو (الصيف) عام 1967 ف ان تحفز

الشعب العربي بما فيه الشعب الفلسطيني عن الاهداف القومية المتمثلة اساساً في عملية التحرير والمقاومة حتى يتم استرداد الارض العربية المغتصبة

وواجهت منظمة التحرير الفلسطينية حربا خاضتها في الاردن عام 1970ف وشهد العالم العربي غياب الرئيس جمال عبدالناصر ومجيء الفترة الساداتية وحرب (اكتوبر) التمور عام 1973ف والتي اعتبرها الرئيس السادات الحرب العربية الاسرائيلية الاخيرة ، ثم واجهت منظمة التحرير الفلسطينية الحرب الاهلية اللبنانية عام 1976ف وزيارة الرئيس السادات للقدس عام 1977 ف ودخوله في مفاوضات منفردة مع الاسرائيليين وتوقيع مصر لاتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ، الاسرائيلية عام 1979ف ومع ذلك لم يؤد خروج مصر عن الاجماع العربي إلى تحييد للشعب العربي عامة والشعب الفلسطيني عن الاهداف القومية المتمثلة ، وكما قلنا في عملية التحرير والمقاومة .

وجاءت قرارات مؤتمر فاس الثانية في عام 1982 ف التي اعترفت بدولة اسرائيل ، وقبلت التعايش العربي معها بشرط ان تنسحب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها عام 1967ف بما فيها القدس .

وقد دعت قرارات فاس إلى ترتيبات دولية تضمن سلامة اسرائيل ومع ذلك ، ظلت مسيرة القضية الفلسطينية تأخذ مجرى معيناً يغلب عليه الطابع الرافض للاستسلام لدعاوي الحركة الصهيونية والكيان الصهيوني .

ويحق للمرء ان يتساءل ، إذا كان الشعب الفلسطيني قد استطاع الصمود امام محن عام 1948ف وعام 1967 ف كما استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية الصمود امام نتائج الصلح المصري المنفرد مع الكيان الصهيوني وان تصمد امام كارثة صبرا وشاتيلا والخروج من بيروت عام 1982 ف كما صمدت اما م القمم العربية المختلفة فما هو السر أو القوة التي

انفردت بها ازمة الخليج الثانية ؟ والتي جعلت منظمة التحرير الفلسطينية تتخلى عن :-

أولاً : الكفاح البطولي الذي سطره الشعب الفلسطيني منذ عام 1948 ف ومئات بل الآف الشهداء الذين سقطوا من اجل التحرير الكامل للارض المقدسة في فلسطين .

ثانياً: المواثيق الفلسطينية ، فهناك على الاقل ثلاث وثائق هامة صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني وهي :-

الميثاق القومي الفلسطيني الصادر في القدس عام 1964 ف والميثاق الوطني الصادر في القاهرة عام 1974 ف وتؤكد هذه الوثائق جميعها على :-

أ/ ان فلسطين هي جزء لايتجزأ من الوطن العربي .

ب/ ان فلسطين بحدودها التي كانت قائمة وقت الانتداب البريطاني هي مبتغي الكفاح العربي .

ج/ ان الشعب الفلسطيني سيناضل ضد اية خطط من شأنها ان تجبره على التنازل عن اي شبر من ارضه (2).

ثالثاً : ماهي الاسباب التي جعلت منظمة التحرير الفلسطينية تتخلى عن مسألة التضامن العربي ، وتسير في اتجاه الحل المنفرد مع الكيان الصهيوني رغم وجود التفاوت الهائل في قدرات الطرفين .

رابعاً :- كذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية وبتوجهها إلى التفاوض مع الكيان الصهيوني قد ضربت الانتفاضة الفلسطينية التي تفجرت في شهر الكانون 1987ف .

ان هذا البحث يسعى لتتبع اهم التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية خلال العقدين الاخيرين ، وبخاصة الاثار السياسية للانتفاضة الفلسطينية وحرب الخليج الثانية وسيتم تناول التطورات في مبحثين هما :-

المبحث الاول :- تطور القضية الفلسطينية خلال عقد الثمانينات .

المبحث الثاني :- الاثار السياسية لحرب الخليج الثانية على القضية الفلسطينية .

المبحث الاول

تطور القضية الفلسطينية خلال عقد الثمانينات

شهد عقد الثمانينات من هذا القرن العديد من الاحداث والتطورات الهامة التي اثرت تأثيراً مباشراً على القضية الفلسطينية ، فقد اتخذ مؤتمر القمة العربية الحادي عشر بعمان الذي انعقد في الفترة من 25-29 الحرث 1980 ف قراراً ينص على التمسك بمقررات قمتي بغداد وتونس باعتبار القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للامة العربية والتأكيد على المبادئ التالية :-

أولاً : التحرير الكامل لجميع الاراضي العربية المحتلة منذ الصيف 1967 ف.

ثانياً: تحرير مدينة القدس وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة .

ثالثاً: الالتزام باستعادة الحقوق الفلسطينية بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

رابعاً : ان القضية الفلسطينية قضية عربية مركزية لايجوز لاي طرف

عربي التنازل عنها ولايجوز الانفراد بحلها ولايجوز القبول بحل لها إلا اذا كان ذلك بناء على قرار من مؤتمر قمة عربية يعقد لهذه الغاية (3).

وكان مؤتمر القمة العربية الثاني عشر الذي انعقد في مدينة فاس المغربية على فترتين من اهم ما واجه القضية الفلسطينية في هذه الفترة فقد قامت هذه القمة باخذ قرارات مثلث الاعلان العربي الرسمي والصريح بالقبول بالكيان الصهيوني كدولة معترف بها من قبل جيرانها العرب ، والاعتراف العربي الجماعي بان صلب الصراع العربي الاسرائيلي ، لم يعد الحصول على كامل ارض فلسطين وانما استعادة الاراضي العربية التي احتلتها القوات الاسرائيلية منذ شهر الصيف 1967 ف

وقد قرر مؤتمر فاس اعتماد مباديء عديدة كأساس لاضفاء الشرعية على الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة ومن تلك المبادي :-

1- الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ الصيف 1967ف بما فيها القدس العربية .
2- ازالة المستعمرات والمستوطنات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة منذ الصيف 1967 ف .
3- ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس .

ولم تتطرق مؤتمرات القمة العربية إلى قرارات مجلس الامن رقم 242 و 338 وذلك لان سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ظلت حتى هذا الوقت ترفض الاعتراف بهما .

ولكن مؤتمر فاس استبعد اخيراً خيار الحرب مع اسرائيل ، والتقى مع مقولة الرئيس السادات بان حرب عام 1973ف هي آخر الحروب العربية الاسرائيلية (4) ولقد ادت هذه التطورات العربية مع مستوى القمم العربية اضافة إلى دخول العراق في حرب مع ايران وبما كانت تمثله من رافد مهم

للقضية الفلسطينية إلى قيام اسرائيل باخطر هجمة على لبنان نتيجة لتحرر الكيان الصهيوني من الضغوطات العربية بسبب نتائج اتفاقات كامب ديفيد ، ومعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية ، وبسبب تفكك الموقف العربي نسبياً ، قامت القوات الاسرائيلية بغزو بيروت في شهر الصيف 1982ف ، وذلك بعد فترة قصيرة جداً من انسحابها من سيناء في الربيع 1982ف ، وذلك بهدف اخراج المقاومة الفلسطنيية من لبنان وقد تم ذلك بالفعل في اول الكانون 1982 ف، وتقول مصادر الامم المتحدة ان ياسر عرفات خرج من بيروت صحبة 3 الالف مقاتل والف من المليشيات على ظهر سفينة يونانية ترفع علم الامم المتحدة كمبادرة انسانية (5) .

لقد ادت عمليات الغزو الاسرائيلي لبيروت في عام 1982 ف إلى العديد من النتائج المؤثرة في القضية الفلسطنيية ومن ذلك :

اولاً: الغزو الاسرائيلي قد ادى إلى تعرية الموقف العربي وإلى الاعتراف مجدداً بالتفوق العسكري الاسرائيلي ، فقد استمرت اسرائيل تحاصر القوات الفلسطينية الذين فقدوا اسلحتهم واضطروا في نهاية المطاف إلى الخروج من بيروت في سفن تحمل اعلاماً اجنبية .

ثانياً: نتيجة للموقف السوري من منظمة التحرير الفلسطينية وبتبادل الاتهامات بين القيادتين اضطرت المنظمة إلى اتخاذ تونس مقراً لها ، بما يعنيه ذلك من التأكيد بأن المقاتل الفلسطيني لم يعد يمتلك جبهة عربية واحدة من دول الجوار بفلسطين المحتلة وقد تأكد ذلك بعملية طرد الرئيس عرفات من دمشق عام 1983ف واتهام هذا السوريين بانهم يخططون مع اسرائيل لتحويل المنطقة العربية إلى اقاليم عرقية وطائفية(6).

ثالثاً : ان ازدياد الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ، اضافة الى انشغال العراق في حربها مع ايران وخروج مصر من المواجهة العربية نتيجة معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية ، بترك القضية

الفلسطينية بكاملها في المعسكر الذي طالما جاهدت على الانفكاك منه ، وهو معسكر التسويات والتعاون مع الحل السلمي المبني على ضرورة الاعتراف بالوجود الاسرائيلي .

لقد زامن هذه الاحداث تطورات اخرى منها على سبيل المثال اعلان الولايات المتحدة اعتبار اسرائيل بمثابة « الحليف الاستراتيجي » للولايات المتحدة الامريكية والذي وقعت بشأنه مذكرة تفاهم اسرائيلية - امريكية في 1981/11/30ف. كما اعلنت الحكومة الاسرائيلية برئاسة مناحيم بيجن عن ضم الجولان في 13-12-1981 ف وسبق هذا وذاك ضرب اسرائيل للمفاعل الذري العراقي في الصيف 1980ف.

ولقد حدثت كل تلك التطورات نتيجة لعامل هام وهو التحول الذي طرا على السياسة الخارجية الامريكية والتي تبنت منذ مجيء الرئيس رونالد ريجان منهجاً عدوانيا كردة فعل مما اصاب المصالح الامريكية من نكسات ونتيجة للثورة الايرانية والغزو السوفياتي لافغانستان عام 1979ف وتطلع السوفيت للعب دور في المنطقة العربية ، وهو الامر الذي دفع بالرئيس كارتر في اي النار 1980ف إلى اعلان مبدأه الذي يقول بان من حق الولايات المتحدة ان تستخدم القوة للدفاع عن مصالحها في الخليج العربي .

رابعاً : ان من تداعيات دخول الاسرائيليين لمدينة بيروت وطرد المقاتلين الفلسطينيين من لبنان وما نتج من مذابح صبرا وشاتيلا على يد المليشيات اللبنانية المارونية بدعم شارون - الاسرائيلي ثم اجتماع قمة فاس الثانية والتوصل فيها إلى القرارات التي تمت الاشارة اليها فيما سبق ، ازدياد القناعة بان الموقف الرسمي العربي ، لم يعد قادراً على الاستمرار في مقاومة الكيان الصهيوني ، بل ان الموقف الرسمي العربي قد اضطر تحت ارهاب الكيان الصهيوني وارهاب الولايات المتحدة إلى الاعلان الصريح المباشرة من التنازل عن كل ماكان يدعيه العرب من حق العرب في فلسطين

وصار الموقف الرسمي العربي يتطلع إلى ان تتفضل الولايات المتحدة بالضغط على الكيان الصهيوني ، كما يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تقيم دولة فلسطينية على الاجزاء المحتلة عام 1967ف وهو الأمر الذي يعني صراحة التنازل عن الاراضي العربية المحتلة منذ عام 1948ف ويعني كذلك الاعتراف بحق الكيان الصهيوني في الوجود .

خامساً : ونتيجة لهذه الاحداث ، اضطرت منظمة التحرير الفلسطينية وتحت ضغوط إضافية « من داخلها » منها على سبيل المثال الانشقاق في صفوف منظمة فتح بقيادة ابو موسى (الماء 1982ف) وطرد السيد عرفات من دمشق (1983 ف) إلى الدخول في اتفاقية سرية مع الملك حسين بشأن التنسيق في المواقف بين الطرفين رغم التناقض الصارخ في المصالح بين المنظمة والقيادة الاردنية .

وقد ادى التحالف الفلسطيني مع الاردن إلي اتخاذ سوريا لمواقف اكثر حدة اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية فقد تم الاعلان في دمشق عن انشاء « جبهة الخلاص الوطني وتعمل محل منظمة التحرير الفلسطينية (7).

سادساً : وفي يوم 7 الحرث 1985 ف تم اعلان القاهرة الذي جاء فيه تخلي منظمة التحرير الفلسطينية عن الانشطة الارهابية ، ووقف اية عمليات عسكرية ضد المصالح الصهيونية خارج الارض العربية المحتلة (8).

ويعتبر هذا التطور في موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الامور المحسوبة فقد اتضح للعديد من المراقبين ان منظمة التحرر الفلسطينية كانت في طريقها للاعتراف بالكيان الصهيوني منذ ان اعلنت عام 1974 ف عن برنامج القبول باقامة الدولة الفلسطينية على اي شبر من التراب الفلسطيني(9).

ويعبر اعلان القاهرة لعام 1985ف عن توجهات قديمة وجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فقد افادت التقارير الصحفية ان قيادة المنظمة قد

اقـامت الـعـديد من الاتصـالات الـسـرية والـعلنيــة مع الادارة الامـريكيــة والمندوبين الاسـرائيليين وشارك في هذه الاتصالات والمباحثات العديد من الوسطاء من امثال كرايسكي وتشاوشيسكو ومنديس فرانس ، إلي جانب انظمة كامب ديفيد (مصر - السعودية - المغرب)(10).

سـابعـاً : فـي شـهـر الكانون 1987ف بدأت في غـزة ثـورة الـحـجـارة والـتي انتشرت إلى بقية الاراضي الفلسطينية وعرفت باسم الانتفاضة » وبينما ترى بعض المصادر ان سـبب الانـتـفـاضـة راجع إلى قـيـام سـيـارة جـيش اسـرائيليـة مـسرعـة بدهس وقـتل اربعـة فـلسطينيين (11) ولكن الـتـحليل العلمي يشير إلى ان قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني في غـزة والضفة الغربية ، قد بدأت تصدمها الخطوات الاستسلامية التي بداتها منظمـة الـتـحرير الفلسطينيـة وعلى هذا الاسـاس فـإنه يمكن الـقـول ان الانتفاضة في اساسها هي ضد منظمة التحرر الفلسطينية ، وضد توجهاتها الاستسلامية وليست فقط ضد اسرائيل.

ويمكننا تناول مـسـألة ثورة الـحـجـارة ، أو مـاعـرف بـاسم الانـتـفـاضـة الفلسطينية واثارها تحت عنوانين قريبين هما :-

1- الاثار السياسية للانتفاضة على القضية الفلسطينية .

2- اعلان قيام الدولة الفلسطينية .

وذلك على اعتبار ان قيام الانتفاضة ، واعلان الدولة الفلسطينية كانت من ابرز مـاحـصل من تطورات للقـضـيــة الفلسطينيـة في نهـاية عـقـد الثمانينات من هذا القرن .

الاثار السياسية للإنتفاضة على القضية الفلسطينية :-

اجمعت الابحاث المتخصصة على ان الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي العربية المحتلة تعبر من اوجه عديدة عن نقلة نوعية في نمط المقاومة العربية للاحتلال الصهيوني ، وانها اي الانتفاضة شكلت اخطر تحدٍ واجهته

اسرائيل منذ حرب التمور 1973ف

وقد نظر البحاث إلى الانتفاضة من عدة امور ، منها :-

أ/ الاهمية النفسية للانتفاضة سواء فيما يتعلق بالمواطن العربي الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة او في الخارج وكذلك ت أثرها على اليهود الاسرائيليين في داخل الكيان الصهيوني او خارجه .

ب/ الاثار السياسية التي تركتها الانتفاضة سواء فيما يتعلق بموقف منظمة التحرير الفلسطينية أو على الموقفين العربي والاسرائيلي ومواقف القوى الخارجية المختلفة .

ج/ الاثار الاقتصادية التي تركتها الانتفاضة على اقتصاديات الاراضي المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي وكذلك اقتصاديات دول الجوار .

د/ ولم يهمل المحللون الدور العسكري للانتفاضة خاصة فيما يتعلق بالعبء الجديد الذي شكلته الانتفاضة على القوات العسكرية الاسرائيلية أو الخسائر في الارواح والمعدات التي تكبدتها هذه القوات على ايدي رجال الانتفاضة الفلسطينية .

ويعتقد بعض الباحثين ان اهم مافعلته الانتفاضة من الناحية السياسية هو فلسطنه الصراع العربي الاسرائيلي وهو امر من وجهة نظر معينة قد سوغ لمنظمة التحرير الفلسطينية نهج سياسات واعلان مبادرات فلسطينية دون الرجوع إلى الاطراف العربية الاخرى .

والقول بأن القضية الفلسطينية ، قضية عربية فلسطينية وحلها أو الوصول فيها إلى قرار لايخص جهة بذاتها ، بل هو امر متعلق بالامة

العربية عامة هو من الامور الثابتة والتي لاتحتاج إلى جدل ولكن هذا الامر يطفو إلى السطح كلما طرأ على العالم العربي عرض من اعراض التفكك والضعف في مواجهة الاعداء الخارجيين .

وهذا الامر هو الذي دفع ببعضهم إلى رفع شعار فلسطنة القضية الفلسطينية » وهو الامر الذي يقع ضمن استراتيجية الكيان الصهيوني الذي يأمل ان ينفض من حول القضية الفلسطينية العرب غير الفلسطينين ، ثم ينفض من حولها فلسطنيو الشتات ، ثم ينحصر الاهتمام بها في بضعة الاف من فلسطيني الداخل الذين يمكن في النهاية استيعابهم والتغلب عليهم بطريقة أو بأخرى .

وقد ادت الانتفاضة إلى سلسلة هائلة من المبادرات الهامة لحل القضية الفلسطينية..

كما انها افزعت الكيان الصهيوني وتخوف ان تؤدي إلى أي من الامور التالية (12):-

1- ان تقوم الدول العربية باستغلال الانتفاضة وتشن هجوماً عسكرياً ساحقاً على اسرائيل .
2- او ان تقوم المنظمات الفلسطينية المختلفة بتمديد اعمال العنف ضد المصالح الاسرائيلية في العالم كعامل دعم للانتفاضة في الداخل .
3- او ان تتحول الانتفاضة ذاتها إلى الاعمال المسلحة ، وتحويل الاراضي المحتلة إلى ساحة للحرب كما حصل قبل قيام الدولة الاسرائيلية عام 1948ف

ولقد تخوفت القيادات العسكرية الاسرائيلية من ان الانتفاضة قد تستمر سنوات ، وان الجيش الاسرائيلي سيضطر للبقاء مستقراً مدداً طويلة بما يعينه ذلك من ضغوطات اقتصادية وسياسية على الاسرائيليين

وخاصة من حيث انهاك القوات المسلحة وزيادة الضغوطات عليها(13).

اما القيادات السياسية فكان عليها ان تفكر جدياً في مسألة الاثار السياسية للانتفاضة والضغوط التي تضعها على التحركات السياسية للدولة اليهودية وكان على الساسة الاسرائيليين ان ياخذوا مواقف اكثر تحديداً من مسألة ضم الاراضي العربية .

ان سياسة الضم للاراضي العربية ، هي سياسة اسرائيلية معتمدة ، فقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 181 لعام 1947ف قد اعطى حوالي 55٪ من الاراضي العربية الفلسطينية للاسرائيليين ، ولكن الاسرائيليين وبانتهاء الحرب الاسرائيلية العربية الاولى ضموا القدس الغربية التي كان من المقرر ان توضع مع القدس الشرقية تحت الوصاية الدولية ، وفي عام 1967ف اضافت القوات الاسرائيلية كامل الاراضي الفلسطينية وعن طريق بناء المستوطنات وسياسة الاستيلاء على الاراضي وبكافة الوسائل استطاعت اسرائيل السيطرة الكاملة على اكثر من نصف مساحة كل من الضفة الغربية وقطاع غزة(14).

كما عملت اسرائيل وعن طريق نشر مستوطناتها ان تحاصر التجمعات العربية وتعمل على تمزيق تلك التجمعات وبحيث اصبح السكان العرب في الاراضي المحتلة عام 1967ف يواجهون يوميا اما باحتمال التهجير والاستيلاء على اراضيهم واما بجعلهم يشعرون وكانهم يعيشون في جزر منعزلة لاشعارهم بالضعف وعدم الامان وقد بلغ عدد المهجرين حوالي 272 الف نسمة في مدة الاحتلال للضفة والقطاع وبلغ عدد المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة حتى عام 1987 ف حوالي 222 مستعمرة يسكنها حوالي 154 الف مستوطن ثلثهم في منطقة القدس (15).

وبرغم من تلك الاجراءات لم تجرؤ اسرائيل ان تعلن ضم الضفة والقطاع كما فعلت بالقدس والجولان ، وذلك لان ضم الضفة والقطاع

يتعارض مع مبدأ قيام الدولة اليهودية الخالصة ، فالمعروف ان الاسرائيليين وبالنسبة لسياستهم تجاه الضفة والقطاع انما تتعاطى فقط مع الارض ومصادرها الطبيعية من مياه وغيرها ، ولاتتعاطى مع سكانها لان ذلك وكما ذكرنا ، يضع الدولة الصهيونية في تناقض واضح مع المجتمع الدولي ومع المبادئ الصهيونية.

ان تعداد السكان العرب في الضفة الغربية تجاوز بحسب تقديرات منظمة التحرير الفلسطينية وحتى عام 1993ف حوالي 1.202.000 نسمة ، وعدد سكان قطاع غزة حوالي 716.200 نسمة بينما يبلغ عدد السكان العرب في الاراضي المحتلة منذ عام 1967ف حوالي 756.700 نسمة (16) . وبهذا فإن العدد الاجمالي للفلسطينيين المقيمين في الداخل يصل حوالي مليونين ونصف المليون نسمة فاذا تم ضمهم إلى الكيان الصهيوني ، فإن هذا الكيان سيكون ثنائي القومية وهو الامر الذي ترفضه الحركة الصهيوينية ، والحكومات اليهودية المتعاقبة.

ومن هذا المنطلق تقدمت اسرائيل بمبادرات الحكم الذاتي ، وكان هناك اشارات واضحة في اتفاقات كامب ديفيد عام 1978ف إلى مسالة الترتيبات الخاصة بالضفة والقطاع من اجل توفير حكم ذاتي للسكان (17).

وفي سبيل مواجهة الانتفاضة تقدم شامير في شهر الماء 1988ف بمشروعه للحكم الذاتي الفلسطيني الذي يخلص الكيان الصهيوني من مواجهة ثوار الحجارة ، ويخفف من الأعباء الاقتصادية ويخلص من حمل اعباء اكثر من مليونين ونصف المليون من العرب الفلسطينيين(18).

وفي مقابل المشروع الصهيوني لمواجهة الانتفاضة الذي تقدم به شامير كانت هناك مبادرة تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية وذلك نتيجة للظروف المواتية التي خلفتها الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي العربية المحتلة والضغوط الدولية التي صاحبتها.

اعلان قيام الدولة الفلسطينية :-

هناك رأي يقول ان الانتفاضة بما خلقته من ظروف جديدة على الساحة قد دفعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى اخذ المبادرة والتقدم بمشروع تسوية به كثير من الشجاعة والاقدام (19)

وفي رأي ان المنظمة لم تقدم على ما اقدمت عليه من واقع مايجري في الاراضي المحتلة وانما هي كانت تواكب المشاريع العديدة التي طرحت في فترة مابعد الانتفاضة سواء كانت هذه المشاريع عربية او اسرائيلية أو امريكية وسوفياتية .

وربما اقدمت منظمة التحرير الفلسطينية على تقديم مشروعها كي تبرهن للادارة الامريكية وكما فعل السادات من قبلها وبعد حرب التمور 1973 ف على أن الانتفاضة هي آخر الانتفاضات ، كما قال السادات بأن حرب اكتوبر هي آخر الحروب مع الكيان الصهيوني .

لقد دُعي المجلس الوطني الفلسطيني إلى الانعقاد في دورته التاسعة عشر بمدينة الجزائر في شهر الحرث 1988 ف وتبني مجموعة من القرارات والتي منها القبول لقرارات مجلس الامن رقم 242 ، 338 واعلان قيام الدولة الفلسطينية وقد جاءت هذه القرارات بعد ان قام الملك الحسين ، ملك الاردن بفك الارتباط مع الضفة في 21-7-1988 ف ، بعد ان اعلن السيد عرفات في اجتماع لمجموعة الاشتراكية بالبرلمان الاوروبي في 1988/9/13ف عن قبول منظمة التحرير الفلسطينية بقراري مجلس الامن رقم 242-338 ، كل القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وهو الامر الذي يعني بصراحة قبول المنظمة بحق الوجود الاسرائيلي على الاراضي العربية المحتلة قبل الصيف 1967ف (20).

وقد قام المجلس الوطني المجتمع بالجزائر في شهر الحرث 1988 ف باخذ مجموعة من القرارات منها :-

1- اعلان استقلال الدولة الفلسطينية.

2- اقامة حكومة فلسطينية مؤقتة.

وقد اكد المجلس الوطني في بيانه السياسي عزم منظمة التحرير الفلسطينية للوصول إلى تسوية سلمية شاملة للقضية الفلسطينية في إطار ميثاق الامم المتحدة والشرعية الدولية ، وقواعد القانون الدولي.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني بالامور التالية :-(21).

1- عقد مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة وعلى قاعدة القرارين رقم 242-338 .

2- الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي المحتلة منذ عام 1967 ف بما فيها القدس العربية .

3 - الغاء جميع اجراءات الالحاق والضم وازالة المستوطنات التي اقامتها اسرائيل منذ عام 1967 ف .

4- السعي لوضع الاراضي العربية الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت اشراف الامم المتحدة لفترة محدودة.

5- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الامم المتحدة.

6- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الاماكن المقدسة.

وبرغم كل ماقامت به منظمة التحرير الفلسطينية من تنازلات ، فإن الولايات المتحدة الامريكية ظلت على موقفها من اعتبار هذه المنظمة ، منظمة ارهابية ولاتبيح التعامل معها ، وذلك تمشياً مع الموقف الاسرائيلي الذي يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ارهابية هدفها القضاء على دولة اسرائيل.

ونتيجة لهذا الموقف الامريكي من منظمة التحرير الفلسطينية ، رفضت الحكومة الامريكية طلباً فلسطينياً بمنح السيد ياسر عرفات تاشيرة دخول للولايات المتحدة كي يتمكن من القاء خطاب له امام الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثالثة والاربعين ، فانتقلت الجمعية العامة إلى جنيف للاستماع إلى السيد عرفات الذي اعلن في خطابه عن مبادرة سلمية من عدة نقاط تتضمن القضايا التالية :-(22)

1- الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت اشراف الامين العام للامم المتحدة .

2- الدعوة إلى وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو(الصيف) 67 ف تحت الاشراف المؤقت للامم المتحدة ، ووضع قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني وللاشراف على انسحاب القوات الاسرائيلية .

3- تعهد منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل للوصول إلى تسوية شاملة بين اطراف النزاع العربي - الاسرائيلي ، ومنها دولة اسرائيل في اطار مؤتمر دولي للسلام ، وعلى اساس قراري مجلس الامن رقم 242-338 .

وبناء على هذه التطورات ، قامت الجمعية العامة للامم المتحدة باصدار اربعة قرارات منها قرار يدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة جميع الاطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى اساس قراري مجلس الامن رقم 242-338 .

وقد تضمن هذا القرار كذلك خمسة مبادئ لتحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط تضمنت كل المطالب التي جاءت في مبادرة السيد عرفات امام الجمعية العامة في جنيف (23) .

كما اعترفت الجمعية العامة باعلان الدولة الفلسطينية الذي جاء عن

طريق المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة بالجزائر وقد صوت ضد الاعتراف دولتان فقط هما اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وكللت الاخيرة اعتراضها علي الاعلان الفلسطيني بان القبول الصريح لقراري رقم 242–338 والاعتراف الواضح بحق اسرائيل في الوجود ، والتخلي عن الارهاب هي الخطوات اللازمة لقيام الولايات المتحدة بالتعامل المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية .

كما اكدت على مبدأ المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين واسرائيل ، وانه لاسبيل للاعتراف بالمنظمة إلا اذا اقدمت هذه على الاعتراف باسرائيل وبحقها في الوجود كدولة (24).

ورغم الموقف المبدئي للولايات المتحدة الامريكية من مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، فإن ظروف دولة اسرائيل اثناء الانتفاضة والمشاكل التي واجهتها محلياً واقليمياً ودولياً ونتيجة للتنازلات التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية سواء من خلال القبول بمبدأ الدولة الفلسطينية المحصورة في الاراضي المحتلة منذ الصيف 1967 ف وبمبدأ القبول بشرعية الوجود الاسرائيلي على الارض العربية بحسب قرار التقسيم رقم 181 ، نتيجة لذلك قام الرئيس رونالد ريجان باصدار بيان جاء فيه « اصدرت منظمة التحرير الفلسطينية اليوم بيانا قبلت فيه قرار مجلس الامن رقم 242–338 واعترفت بحق اسرائيل في الوجود وتخلت عن الارهاب ، وكانت هذه شروطنا منذ مدة طويلة لاقامة حوار مضموني ، وقد تم الوفاء بها ، وعليه فقد اذنت لوزارة الخارجية بالشروع في حوار مضموني مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية »(25).

وقد تم اول اجتماع بين الوفد الفلسطيني والخارجية الامريكية بمدينة قرطاج التونسية في 1988/12/16 ف وكان الوفد الفلسطيني برئاسة ياسر عبدربه ، والوفد الامريكي برئاسة السفير الامريكي في تونس(26).

المبحث الثاني

الاثار السياسية لحرب الخليج الثانية على القضية الفلسطينية

لايدخل في اطار هذا المبحث مسألة الاسباب التي دعت الرئيس العراقي صدام حسين لغزو الكويت في 2 هانيبال 1990ف ولكن المبحث يتقصى بقدر الامكان اثار غزو الكويت وعاصفة الصحراء التي تلت ذلك على مسيرة القضية الفلسطينية والحقيقة ان اثار السياسات العراقية على القضية الفلسطينية لاتقتصر فقط على غزو العراق للكويت عام 1990ف بل ان للحرب العراقية الايرانية التي سبقت غزو العراق للكويت اثاراً بعيدة المدى ايضاً .

ان الحرب العراقية الايرانية جاءت ولشدة الغرابة بعد ان ابعد الشاه في أيران نتيجة الثورة الايرانية الاسلامية ، والتي قامت بنقل ايران من دولة حليفة للغرب وللولايات المتحدة واسرائيل بوجه خاص إلى دولة حليفة للعرب والفلسطينيين ووصل الامر بالجمهورية الايرانية انها قطعت علاقاتها مع دولة اسرائيل وسلمت مقر سفارة اسرائيل لمنظمة التحرير الفلسطينية ليكون مقراً لها .

وفي هذه الظروف قام الرئيس صدام باعلان عدم قبوله للاتفاقية التي وقعتها ايران والعراق بالجزائر عام 1975ف بشأن شط العرب .

والمعروف ان الحرب العراقية الايرانية كانت بمثابة اللعب في ايدي السياسة الامريكية والصهيونية العالمية ، حيث ان القوتين الايرانية – بعد الثورة والعراقية يشكلان معاً رافدين مهمين من روافد المواجهة ودخولهما في حرب ضد بعضهما انما هو بمثابة القضاء عليهما معاً والدليل على ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية ، وكما تذكر بعض التقارير، قد قامت في عدة مناسبات بقصف المواقع الايرانية ، وضربت السفن والطائرات الامريكية

ابار النفط الايرانية وفي ذات الوقت اعلنت بعض التقارير ان اسرائيل كانت تزود ايران بالاسلحة والمعدات كي تستمر في حربها مع العراق (27).

وبعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية والتي دامت من شهر الفاتح 1980 ف إلى شهر الفاتح 1988 ف جاء الدور على العراق لتتم تصفيته هو الآخر .

ولاشك ان اسرائيل قد استغلت توقيعها لاتفاقيات كامب دفيد ثم المعاهدة المصرية – الاسرائيلية عام 1979 ف في تحقيق عدد من سياساتها العدوانية تجاه الفلسطينيين والدول العربية المجاورة اذ انه وبمجرد توقيع المعاهدة ، دخلت ايران والعراق في حرب الخليج الاولى وفي عام 1981 ف قامت الطائرات الاسرائيلية بضرب المفاعل العراقي ، واعلن الرئيس كارتر عن المبدأ القائل بحق الولايات المتحدة في استخدام القوة من اجل الدفاع عن مصالح الغرب في الخليج العربي ، كما قامت اسرائيل في عام 1982ف باجتياح بيروت واخراج الفلسطينيين منها وهو الامر الذي ادى إلى سلسلة من التفاعلات الهامة على القضية الفلسطينية ومن هنا يتضح ان للسياسات الاسرائيلية ، الامريكية والتنسيق الجاري بينهما اثاراً كبيرة على مجريات الامور في الدول العربية وخاصة الجبهة الشرقية ومنطقة الخليج العربي .

اولاً :- السياسات الإسرائيلية والامريكية ومقدمات حرب الخليج الثانية :-

لايستطيع المرء ان يحاول كثيراً في الاسباب التي تجعل القوى الغربية تقف موقفا متحفظا من تنامي وزيادة القوة العسكرية العراقية والاستشهاد التالي يدلل ان اسرائيل كانت تعمل للقدرة العراقية حسابات استراتيجية بعيدة المدى .

– يقول مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي في خطبة له بالكنيست الاسرائيلي اثناء مناقشة معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية .

« عندما يصادق الكنسيت على معاهدة السلام بين مصر واسرائيل

نستطيع توقيعها ، كما نأمل في الاسبوع القادم ، ولكن مشكلات الامن لاتزال دون حل . وسيبقى أمن اسرائيل يتصدر اهتماماتنا ، وحتى ذلك لحين ايضا ، وبعد توقيع معاهدة السلام بين اسرائيل ومصر ، سنواجه جبهة شمالية - شرقية ، وساشرح اهمية ذلك : ثماني فرق مدرعة ، ست فرق ميكانيكية ، 15 لواء مستقلا ، 5920 دبابة و 3320 مدفعاً ، 800 طائرة مقاتلة وقاذفة ، 113 بطارية (صاروخية) 9 قواعد اطلاق صواريخ سكاد 14 زورق صواريخ ، وكاسحتا الغام ، والقائمة ليست كاملة بعد .

وسترتكز الجبهة على سوريا والاردن ولبنان الذي تحتل سوريا اليوم جزء منه والعراق وربما ايضاً العربية السعودية ، ويتوجب على اعضاء الكنيست ان يعلموا ان العراق طلب من المانيا الغربية الف ناقلة دبابات .

وبعبارة اخرى : خلال 48 ساعة تستطيع اربع فرق مدرعة ان تقطع الصحراء بدباباتها والوصول إلى مرتفعات الجولان أو إلى اي جبهة اسرائيلية اخرى (28).

ويستمر مناحيم بيجن فيقول « لم ينشأ وضع كهذا حتى الان ستمتلك العربية السعودية بعد مرور بضع سنوات طائرات من نوع ف-16 وفي الاردن جيش جيد ، ويجب الاعتراف بالحقيقة ، وسوريا تمتلك دبابات اكثر مما تملكه مصر ، فعدد الدبابات السورية يبلغ 2800 ولدى مصر مابين 2400،2200 دبابة ستواجه جبهة شرقية شمالية كهذه (29) ثم يقول مناحيم بيجن « هناك جبهة بغداد ، فهذه الجبهة اجتمعت في عاصمة مابين النهرين ، واتخذت قراراً يقول بصراحة انه لابد من ان تختفي دولة اسرائيل عن الخريطة وانها اذن جبهة معادية (30).

ويعبر هذا القول عن مخاوف اسرائيل من الامكانات التي تتوفر للعراق وبقية الدول العربية في الجبهة الشرقية والتي يجب القضاء عليها كما تشعر دولة اسرائيل بالامن والسلام .

اما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، والتي يعبر موقفها من العراق عن موقف الغرب بصفة عامة ، فإنه بالاضافة إلى اعلان الامريكيين عام 1980 ف عن مبدأ كارثر الذي سبق ان اشرنا اليه فان اغتيال الرئيس انور السادات التمور 1981 ف مع فقدان الولايات المتحدة لحليفها في ايران - وقيام نظام معادي للمصالح الغربية فيها عام 1979 ف ومجيء رونالد ريجان للبيت الابيض في الحرث 1981 ف بما يعبر عنه هذا الرئيس من مواقف سياسية ذات توجهات عدائية للعرب فإن المسرح قد اعد بالفعل لقرارات استراتيجية ذات ابعاد بعيدة المدى .

لقد اعلنت الولايات المتحدة الامريكية في عام 1980ف انها تعتبر اسرائيل « حليفها الاستراتيجي » وفي شهر الحرث 1981ف وقعت الدولتان مذكرة عرفت باسم « مذكرة التفاهم » والتي كان من اهدافها تمكين الدولتين من التعاون وتقديم المساعدات العسكرية لبعضها البعض ، ومواجهة التهديدات الاجنبية التي تهددهما (31).

وترى بعض الدراسات ان العلاقات الاسرائيلية الامريكية هي محور العلاقات العربية - الامريكية ، وان الدعم المطلق من اميركا لاسرائيل سبب من اسباب التوتر في العلاقات العربية الامريكية (32).

وهذا التحليل ينطوي على كثير من المصداقية ، فإن كل القرارات الاستراتيجة الامريكية تجاه الوطن العربي تقع دائماً في دائرة خدمة دولة اسرائيل باعتبارها الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة ، خادمة مصالح الغرب في هذه المنطقة ولكن ومن وجهة نظر اخرى ، فإنه يمكن الادعاء بأن فلسطين المحتلة هي محور العلاقات العربية الامريكية ، وبقدر ما تأخذ الولايات المتحدة من قرارات ايجابية او سلبية تجاه حل القضية الفلسطينية وبقدر ما تتقدم او تتأخر او تتدهور العلاقات العربية الامريكية .

ولكن الولايات المتحدة كدولة كبرى لها مصالح تتعدى القضية الفلسطينية ولاتمثل لها هذه سوى جزء يسير من كم هائل من المسائل التي عليها معالجتها في نطاق سياستها الخارجية ، وعلاقاتها الدولية .

والعبء الاكبر ، يجب ان يقع على الجانب العربي فيما يتعلق بتهميش القضية او جعلها بؤرة هامة من بؤر واهتمامات السياسات الخارجية الامريكية والدولية .

وكما استطاع الاسرائيليون ، ان يجعلوا من اسرائيل بؤرة هامة في العلاقات الامريكية الخارجية ، يمكن للعرب اذا عرفوا الطريق لذلك ان يجعلوا القضية الفلسطينية مثار اهتمام دائم وغير موسمي للسياسات الامريكية الخارجية ولكن هذا الامر ليس بالسهولة التي قد يبدو بها ، اذ عندما بدأ الرئيس جمال عبدالناصر يشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة في الوطن العربي ، وعندما حاول الضغط على الدولة الاسرائيلية كي تكون اكثر انصافاً تجاه الشعب الفلسطيني ، ووجه الرئيس عبدالناصر بحرب الصيف 1967 ف والتي ادت إلى النكسة العربية المعروفة .

كما ان محاولة الرئيس انور السادات التقرب من الولايات المتحدة ومغازلتها عن طريق طرد الخبراء السوفيت من مصر عام 1972ف ثم الغاء معاهدة الصداقة المصرية - السوفيتية عام 1976ف وعقد اتفاق كامب ديفيد عام 1978ف واتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية عام 1979ف لم يتغير الموقف الامريكي نتيجة كل تلك السياسات المصرية بالقدر الذي يؤدي ولو إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني لا من قبل الولايات المتحدة الامريكية ولا من قبل اسرائيل .

ومن المعروف تاريخياً ان الدول العربية قد اتخذت ، سواء على المستوى القطري او العام سياسات ومبادرات ، ووافقت على كثير من الاطروحات الامريكية سواء فيما يخص الوطن العربي أو في اتجاه حل القضية

الفلسطينية .

والمؤكد كذلك ان غالبية المبادئ التي اعلنتها الولايات المتحدة خلال الخمسين سنة الماضية من تاريخ علاقاتها الخارجية ، نتوجه إلى منطقة الشرق الاوسط .

هناك مبدأ ترومان في شهر الربيع 1947 ف وهو مبدأ يقوم على اساس التصدي لانتشار الشيوعية في منطقة الشرق الاوسط ، تم هناك الاعلان الثلاثي عام 1950 ف وهو اعلان صادر عن الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا استهدف الحفاظ على آمن اسرائيل ومنع الاقطار العربية من الحصول على اسلحة تمكنها من اعلان الحرب عليها وفي اي النار 1957ف اعلنت الولايات المتحدة عن مبدأ ايزنهاور لملء الفراغ في الشرق الاوسط وفي عام 1980ف اعلنت امريكا مبدأ كارتر وهو كما سبق الاشارة يؤكد علي حق الولايات المتحدة في استخدام القوة العسكرية في حالة وجود مايهددا أمن الخليج ومصالح الغرب فيه .

وبعد احداث حرب الخليج الثانية اعلن عن مبدأ سياسة الاحتواء المزدوج ،، وهو المبدأ الذي يقوم على اهداف ضبط التسلح العراقي والايراني وعدم تمكين هاتين الدولتين من ان تمتلكا الاسلحة الذرية ومايتبعها من اسلحة الدمار الشاملة .

لكل ذلك فإن الباحث يعتقد انه من غير المنطقي الاعتقاد ان ما واجهته القضية الفلسطينية بعد حرب الخليج الثانية ، انما يعود فقط إلى هذه الحرب اذ ان هناك من القرارات والمبادرات والسياسات والمواقف القطرية والاقليمية والدولية مايجعل حرب الخليج الثانية تبدو وكأنها الثلاجة في المحيط والتي لايبدو منها سوى جزء بسيط.

ومع ذلك ، فإن كثيراً من الباحثين اتفقوا بان حرب الخليج الثانية هي التي ادت إلى عقد مؤتمر مدريد في شهر التمور 1991ف وماتلاه من

خطوات تصالحية بين الجانبين العربي والاسرائيلي ويتم ذلك رغم ان بعض الباحثين قد احصى عدد المبادرات السلمية التي ظهرت خلال الفترة الممتدة من عام الانتفاضة 1987ف إلى مؤتمر مدريد 1991 ف باربع وستين مبادرة (33).

ثانياً :- الأثار السياسية لحرب الخليج الثانية :-

يتضح من الدراسات والتقارير التي نشرت عن اثار حرب الخليج الثانية ان هذا الموضوع ينظر إليه على مستويات تحليل مختلفة .

هناك مستوى التحليل القطري ، بمعنى الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحرب الخليج الثانية على كل دولة من دول الخليج العربي ، وخاصة الكويت والعراق ومن بعدها دول اخرى كالمملكة العربية السعودية وايران وغيرهما وهناك مستوى التحليل الاقليمي ، وهو المستوى الذي يعالج اثار الحرب على اقليم ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة والوطن العربي عامة ومايمكن ان تؤدي اليه حرب الخليج الثانية من نتائج على منطقة الخليج العربي بوصفها اقليم استراتيجي ،وحيوي خاصة من حيث الطاقة ، وكذلك اثار هذه الحرب وتداعياتها على الوطن العربي كاقليم له سياساته ومنظماته واهدافه التي يحاول تحقيقها .

اما المستوى الثالث للتحليل ، فهو المستوى الدولي خاصة وان الحرب لم تخضها اطراف محلية فقط بل شاركت فيها قوى عالمية برئاسة الولايات المتحدة الامريكية ، ولكل مستوى من هذه المستويات اهمية وجدوى ، ولكنه بالنسبة لنا في هذا الفصل ، فإن المستوى الاقليمي هو الاقرب لمبتغانا ، ذلك ان هذا المستوى يمكننا من الوقوف على مدى تأثير حرب الخليج الثانية على القضية الفلسطينية بوصفها احدى اهم قضايا النظام الاقليمي العربي .

هذا الامر لايعني ان المستوى القطري غير مؤثر في القضية الفلسطينية

أو على العكس تماماً ، فإن مستقبل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما ان المستوى الدولي ، مهم للقضية الفلسطينية ، خاصة ونحن ندرك ان من اهم اثار حرب الخليج الثانية ، وهو بروز الولايات المتحدة كاقوى دولة عالمية ، وان باستطاعتها اذا توفرت لها الارادة السياسية ان تضغط على اسرائيل وتلزمها باخذ سياسات ومواقف لاتريدها ، كما فعلت ذلك اثناء حرب الخليج والزمتها بعدم الرد على صواريخ سكود العراقية .

لقد اتفقت كثير من الدراسات والمقالات التي صدرت عقب الانتهاء من عاصفة الصحراء ، واعلان الرئيس جورج بوش عن تحرير الكويت بان اهم نتائج حرب الكويت من الناحية السياسية وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية كانت في انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط في شهر التمور 1991ف وماتلا ذلك الموتمر من مفاوضات عربية - اسرائيلية ثنائية ، ومؤتمرات دولية شرق اوسطية تركزت حول مسائل تطبيع العلاقات العربية - الاسرائيلية خاصة في المسائل الاقتصادية (مؤتمر القاهرة وعمان والرباط والدوحة).

ويضاف إلى مؤتمر مدريد للسلام كأحد اهم النتائج السياسية لحرب الخليج الثانية توصل الفلسطينيون والاسرائيليون إلى اتفاق أوسلو واعلان الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة اسرائيل تم اتفاقات القاهرة وواشنطن والخليل والمباحثات الفلسطينية الاسرائيلية اللاحقة لها وبناء عليه ، فإنه يمكن الحديث عن نتائج حرب الخليج الثانية السياسية وخاصة فيما يتعلق باثارها على القضية الفلسطينية في بندين رئيسيين هما :-

أ/ مؤتمر مدريد للسلام مقدماته ونتائجه.

ب/ الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية والاعتراف المتبادل

بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة اسرائيل «الاسباب والنتائج»

أ/ مؤتمر مدريد للسلام مقدماته ونتائجه.

هناك مثل عربي يقول «من يده في الماء ليس كمن يده في النار» وهذا المثل يصلح كبداية للدخول في الاجابة على السؤالين التاليين :-

لماذا دخل الفلسطينيون مؤتمر مدريد؟وماهي الاهداف التي وضعوها لانفسهم واملوا ان يحققوها من خلال صيغة المؤتمر الدولي للسلام ؟

هناك في ادبيات النضال الفلسطيني كثير من الشعارات والمبادى والاطروحات التي تحرم على الساسة الفلسطينين الدخول في مفاوضات والاتصالات مع العدو الصهيوني ، وكانت مواثيق منظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المؤتمرات الفلسطينية العديدة ، وخاصة قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية تنادي بالكفاح المسلح والتحرير من منطلق واحد يقول «ان الارض الفلسطينية هي ارض عربية ولامكان فيها لشبر واحد للكيان الصهيوني المغتصب».

ولكن هذا الموقف بدأ يتراجع ، فقد اعلنت قيادة المنظمة في السبعينات عن امكانية قيام الدولة الفلسطينية الديمقراطية والتي تشمل العرب واليهود معاً ، وعندما رفض هذا التحول في الموقف الفلسطيني ، تراجع الفلسطينيون إلى الوراء قليلاً ، وقالوا انه يمكن ان يرضوا بقيام دولة فلسطينية إلى جانب الدولة اليهودية في الاراضي المحتلة منذ عام 1962ف ولم تتم الاستجابة لا الاسرائيلية ولا الغربية لهذا التراجع ، فانتقلت القيادة الفلسطينية إلى مرحلة ثالثة نادت فيها انه يمكن ان يقبلوا باقامة الدولة الفلسطينية على اي شبر من الاراضي الفلسطينية ، وحتى هذا لم يتم قبوله من قبل الاسرائيليين والغربيين على حد سواء .

ويبدو ان القيادة الفلسطينية ، وخاصة تلك التي كانت متواجدة في داخل الاراضي الفلسطينية وتشهد يومياً مدى تأكل الاراضي والمصادرة الاسرائيلية اليومية لها خشيت انه قد ياتي يوم لاتجد فيه منظمة التحرير الفلسطينية حتى ذلك الشبر الذي تقيم عليه الدولة الفلسطينية ولهذا رضيت هذه القيادات المحلية بالاشتراك في مؤتمر مدريد للسلام عندما دعيت له بوصفها جزء من الوفد الاردني(34) والذي تصر كثير من الدراسات على انه النتيجة المباشرة لحرب الخليج الثانية .

ويبدو ان المبادرات السلمية التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية قبل مؤتمر مدريد ، خاصة الاعلان عن قبول قراري مجلس الامن رقم 242-338 والاعلان عن قبول بقيام الدولة الفلسطينية على اي شبر لم تؤخذ على اساس انه اعتراف بدولة اسرائيل (35)

ولهذا فقد اخذت بعض الخطوات التمهيدية الاخرى الهامة ، ومنها على سبيل المثال اعلان الملك حسين عن قطع علاقات بلاده القانونية والسياسية مع الضفة الغربية في 31 الماء 1988 ف تم اعلان المجلس الوطني الفلسطيني عن قيام الدولة الفلسطينية في شهر ديسمبر (الكانون) 1988 ف وهذان الامران يشيران إلى رغبة كل من منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الاردنية في الاعتراف بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين منذ عام 1947 ف.

واضافة إلى كل ذلك ، فإن حدوث الانتفاضة الفلسطينية في شهر الكانون 1987ف عقب مؤتمر القمة العربي في عمان تم حدوث كارثة غزو الكويت ووقوف منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب العراق قد اوقع المنظمة في موقف شديد الحساسية سياسيا واقتصاديا وعربيا ومع شعبها الفلسطيني في داخل الاراضي العربية المحتلة ، والذي عبرت الانتفاضة عن تجاوزه الاطروحات وسياسات المنظمة ذاتها .

ان البرنامج السياسي الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر بمدينة الجزائر في شهر الحرث 1988 ف قد عبر عن رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة سياسات التسوية مع الاسرائيليين كتلك التي سبق لها الرئيس المصري انور السادات ، فقد اعلن المجلس الوطني عن امور منها :-

1- الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية على اساس قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947ف الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة .

ويعيب هذا القرار من قبل المجلس الوطني الفلسطيني أمران الاول ، انه قرار جاء متأخراً باكثر من اربعين عاماً عن موعد استحقاقه فالمعروف ان الدول العربية والقيادة الفلسطينية قد عارضت قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بتقسيم فلسطين واعتبرته قراراً غير عادل ولايحقق اماني الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة على كامل ارضه .

أما الامر الثاني وهو الاكثر خطورة ، فهو ان القبول بقرار التقسيم وفي هذا الوقت المتأخر ، يعني ان كل التضحيات وكل الشهداء وكل السياسات التي اتخذتها لاطراف العربية المختلفة قد ضرب بها عرض الحائط وان الجانب العربي كان طوال اربعين عاما يمارس ممارسات خاطئة وان الجانب الاسرائيلي هو الجانب المصيب ، هذا القول يؤكده ، ان المجلس الوطني الفلسطيني لم يقم بخطوته بناء على مبادرات أو سياسات اسرائيلية تصالحية فاسرائيل حتى وبعد اعلان المجلس عن خطواته التصالحية ، ظلت ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وظلت ترفض الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة عام 1967ف ناهيك عن الاراضي المحتلة عام 1948ف ، كما ظلت اسرائيل تؤكد على عدم انسحابها من القدس بعد اعلانها بانها عاصمة اسرائيل المحررة والدائمة وغير المقسمة .

2- اعتراف المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر كذلك

بقراري مجلس الامن رقم 242 ورقم 338.

والمعروف ان القرار رقم 242 قد صدر في شهر الحرث 1967 ف وهو القرار الذي اعتمد كأساس في الدعوة القائلة بمقايضة الارض بالسلام بمعنى ان العرب يأخذون الارض في مقابل ان يحصل الاسرائيليون على السلام.

ان اعتراف المجلس الوطني الفلسطيني بقراري مجلس الامن المذكورين قد نسف الدعاوي العربية التي استمرت لمدة عشرين عاماً والتي تقول في بعضها.

ان قرار مجلس الامن رقم 242 قد تجاهل الشعب الفلسطيني ، وانه لم يشر إلى المسألة الفلسطينية الا كقضية لاجئين ، وذلك كما جاء في البند «ب» بالفقرة الثانية منه .

وقد اعتبر الاعتراف بقرار مجلس الامن رقم 242 بمثابة الاعتراف بدولة اسرائيل في الاراضي التي احتلتها بموجب قرار التقسيم رقم 181 ، وكذلك في الاراضي التي احتلتها بعد ذلك عدا الاراضي التي تعتقد اسرائيل ان باستطاعتها الانسحاب منها ، وبرضاء منها ، ذلك ان التفسير الاسرائيلي لقرار 242 يشير إلى ان الاسرائيليين قد انسحبوا بالفعل من الاراضي التي يطالبهم القرار بالانسحاب منها وذلك عند انسحابه من سيناء

اما الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ، فهي اراضٍ اسرائيلية ولايفكر الاسرائيليون في التخلي عنها ، واما بالنسبة لهضبة الجولان فإن اسرائيل ستحتفظ بها لانها تقع من ضمن الاراضي التي تؤمن لها الحدود الامنة وهي الحدود الآمنة التي يكفلها قرار مجلس الامن رقم 242 لاسرائيل (36).

وبعد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر في شهر الحرث 1988ف جاءت الخطوة الامريكية بالاعلان عن العزم في الدخول مع منظمة التحرير الفلسطينية في حوار علني والقبول بفكرة المؤتمر

الدولي للسلام لمناقشة قضية الشرق الاوسط وبحضور فلسطيني (37).

ومن هنا يدرك المرء ان الهدف الاساسي من الحضور الفلسطيني لمؤتمر مدريد ، هو محاولة انقاذ مايمكن انقاذه من الاراضي العربية المحتلة والحصول على اعتراف امريكا بمنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك الأعلان على انهاء مرحلة من مراحل الكفاح الفلسطيني وبدء مرحلة جديدة تأخذ فيها منظمة التحرير الفلسطينية ،امرها بيدها بعيداً بقدر الامكان عند تاثيرات القوى الاقليمية العربية وخاصة التأثير السوري والاردني

والمحاولة الفلسطينية في هذا الشأن جاءت ، ومنظمة التحرير الفلسطينية قد فقدت مخالبها وانيابها ، ولم تعد تملك من الامر شيئاً.

جاءت مشاركة الفلسطينين في مؤتمر مدريد وقد تم الاتي :-

اولاً : قدمت منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف الصريح بالكيان الصهيوني في غير مقابل ، بمعنى ان اسرائيل لم ترد الجميل وتعترف بالمنظمة .

ثانياً : اعترفت المنظمة بعدم جدوى المواقف العربية منذ حرب عام 1948ف إلى عام 1988 ف.

ثالثاً : اعترفت المنظمة بقرار التقسيم رقم 181 ، وهو الاعتراف الذي مكن الحركة الصهيونية من اخذ 56٪ من الاراضي الفلسطينية.

رابعاً : جاءت المشاركة الفلسطينية والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تعلن وباصرار على الاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة وابدية للدولة اليهودية وباصرار على عدم الانسحاب من غالبية الاراضي في الضفة الغربية والتي يطلق عليها الاسرائيليون اسم «يهود أو السامرة».

خامساً : وقد جاءت مشاركة المنظمة لمؤتمر مدريد بعد ان فقدت اهم حلفائها الاقليميين والدوليين ، فمن جهة ، فقدت المنظمة ومنذ عام 1982ف دعم السوريين ، وهو اقوى حلفاء الشعب الفلسطيني في المنطقة ، كما سبق

للمنظمة ان فقدت دعم غالبية الجناح الثوري والعربي وعلى رأسه دعم الجماهيرية الليبية وذلك لانفراد المنظمة باتخاذ خطوات تصالحية مع العدو الاسرائيلي.

واكبر الخسائر الفلسطينية والعربية بصفة عامة كانت في انهيار الاتحاد السوفيتي كحليف استراتيجي ومجئ حكومة روسية تهددها المشاكل الاقتصادية والسياسية الداخلية والتي لم تكن في حال يمكنها من لعب دور متوازن وفعال في مؤتمر مدريد.

سادساً: جاءت مشاركة المنظمة لمؤتمر مدريد بعد ان اخذت المنظمة موقفاً منحازاً لموقف العراق ، ففقدت بذلك دعم قوى عربية كان يمكن ان يكون لها بعض التأثير على المواقف الامريكية ونقصد بذلك المملكة السعودية ودول الخليج العربي ، والتي اتخذت من كل الدول التي وقفت مع الجانب العراقي في ازمة الخليج الثانية موقفاً متشدداً فطردت مواطني كل من اليمن والاردن والسودان وكذلك الكثير من الفلسطينيين الذين عوملوا وبصفة خاصة في الكويت وكأنهم جواسيس للجيش العراقي الغازي.

سابعاً : جاءت مشاركة المنظمة لمؤتمر مدريد عام 1990ف وكانها تقول ان الانتفاضة كانت احدى الاخطاء التي ارتكبها العرب في حق الدولة اليهودية وبدلا من ان تعمد المنظمة الى تأييد الانتفاضة بمواقف سياسية متشددة ، اتخذت من مسألة انقطاع الدعم عن الانتفاضة سببا للتفاوض مع الاسرائيليين ، ويقول احد المسؤولين الفلسطينيين ان الانتفاضة كانت تكلف المنظمة حوالي خمسين مليون دولار شهرياً بينما ما تتلقاه المنظمة لدعم الانتفاضة لم يتجاوزا ثمانية مليون دولار شهرياً (38).

ثامناً: لقد جاءت مشاركة المنظمة لمؤتمر مدريد ، وبالطريقة التي رتب بها المؤتمر لتأكيد بعض الفرضيات التي يريد بعض العرب التمسك بها واثباتها ومنها:

1- ان امريكا هي التي تملك 99٪ من اوراق اللعبة في الشرق الاوسط وفي حل القضية الفلسطينية (39).

2- ان الدور العربي لم يعد هو الدور الفاعل ولم تعد القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للشعب العربي ، وعلى الفلسطينيين ان يخلصوا القضية الفلسطينية من اجواء السياسات العربية .

3- ان دولة اسرائيل امر واقع وعلى العرب ان يعترفوا بهذا الامر قبل فوات الاوان وانه لا امل في حل القضية الفلسطينية إلا عن طريق الاعتراف بدولة اسرائيل والتعايش معها والتنازل لها عن الاراضي التي تضمن لها حدوداً آمنة.

ويبدوا ان منظمة التحرير الفلسطينية وقد جابهت منذ الاعتراف بها في قمة الرباط عام 1974ف كثيراً من المواقف العربية المتخاذلة ، قد وصلت إلى قناعات خاصة بها اجبرتها على الانخراط في العملية السلمية ، رغم فقدانها لعناصر التكافؤ وعناصر التفاوض من موقف متوازن.

لقد واجهت المنظمة قبل عام 1974ف احداث ايلول 1970ف حيث تعرضت القوات الفلسطينية لحرب غير متكافئة مع الجيش الاردني وفي عام 1976ف وواجهت اثناء الحرب الاهلية في لبنان القوات السورية وفي عام ف 1978 تم اجتياح الاسرائيليين لجنوب لبنان تم اضطرت القوات الفلسطينية ان تخرج من لبنان عام 1982ف بعد اجتياح الاسرائيليين لبيروت وفي عام 1985ف تم القصف الاسرائيلي لمقر المنظمة بتونس ، ناهيك عن المواجهات المستمرة التي واجهت المنظمة وعليه فان قيادات منظمة التحرير الفلسطينية ربما وصلت إلى قناعات وخيارات محددة ومن بينها الانخراط في العملية السلمية وعدم الاستمرار في الاعتماد على المواقف العربية التي لم تثبت جدواها خلال العقدين الاخيرين « 1967-1987ف ».

ولقد جاء مؤتمر مدريد بناء على مبادرة قام بها الرئيس الامريكي جورج بوش وذلك اثناء القاء خطابه امام الكونجرس الامريكي في يوم 7الربيع 1991ف والتي اكد فيها على مبدأ الارض مقابل السلام » ، واعتماد قراري مجلس الامن رقم 242-338 كاساس لمؤتمر مدريد ، وقد ارسل الرئيس بوش وزير خارجيته جميس بيكر في رحلات مكوكية إلى الدول العربية واسرائيل ودامت هذه المهمة لفترة امتدت من شهر مارس إلى شهر التمور 1991ف طرح فيها الوزير الامريكي التصور الامريكي للحل السلمي لمشكلة الشرق الاوسط ، كما دعا فيها الاطراف المعنية إلى مؤتمر مدريد للسلام .

ويقول المحللون السياسيون ان الادارة الامريكية قد اقدمت على خطوة المؤتمر السلمي نتيجة لعدة معطيات اهمها :-

1- انتهاء الحرب الباردة ، وانهيار الاتحاد السوفيتي ، وعزم الامريكيين الدعوة إلى نظام عالمي جديد ، يقوم على الشرعية الدولية وعلى مبدأ القطبية آحادية الجانب.

2- ضعف موقف منظمة التحرير الفلسطينية وعدم قدرتها على تخريب المبادرة الامريكية ، وذلك بعد ان قامت المنظمة ذاتها بمجموعة من الخطوات والمبادرات ، ومنها على وجه الخصوص القبول بقراري مجلس الامن رقم 242 ورقم 338 والاعتراف بدولة اسرائيل.

3- تازم الموقف العربي بعد حرب الخليج الثانية ، وانقسام الدول العربية إلى معسكرين متخاصمين ، وشعور الجانبين الامريكي والاسرائيلي بان مخاطر فشل المؤتمر قد زالت ، خاصة مع اشتراك دولة مثل سوريا في هذا المؤتمر ، وقد كانت احدى الدول ذات المواقف المتشددة

تجاه موضوع الاعتراف بدولة اسرائيل ، وقد ساهمت بقواتها المسلحة في «عاصفة الصحراء» ضد العراق رغم عدم شطب اسمها من قوائم الدول المساندة للارهاب ، وهي القوائم التي عملت وزارة الخارجية الامريكية على استصدارها من حين لاخر وكانها تحولت إلى وزارة للبوليس الدولي .

ان الظروف السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والتي دفعت بادارة جورج بوش إلى اتخاذ مواقف لينة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها كممثل للشعب الفلسطيني لايمكن فهمها بعيداً عن الظروف التي جعلت اسرائيل تقبل بالجلوس إلى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط ، وتفاوض وفداً فلسطينياً اردنياً مشتركاً.

ان المصالح الامريكية - الاسرائيلية قد تلاقت في اكثر من نقطة في هذا الشأن فالمعروف ان موقف امريكا من منظمة التحرير الفلسطينية انما هو انعكاس صريح لموقف اسرائيل من تلك المنظمة ، فامريكا واسرائيل تعتبران منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ارهابية ، ترفع ستار تدمير دولة اسرائيل وقد علمت كل من امريكا واسرائيل وطول العقود الماضية على محاربة منظمة التحرير الفلسطينية واية دولة او جهة تساندها ، وتساند سياساتها ومبادئها واهدافها وبرامجها .

ولكن المواقف بعد حرب الخليج الثانية قد اختلفت ، فقد تأكدت سيادة التوجه الامريكي في المنطقة، وضعفت الارادة الدولية المعارضة ، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واستعادت امريكا توارنها بعد تلك الهزائم المتكررة التي شهدتها في عقد السبعينات ، من الفيتنام إلى ايران .

وانتهت معظم حركات التحرر الدولية أو كما راى السيد عمر موسى وزير الخارجية المصري انه طالما تم حل قضايا عالمية كثيرة مثل قضية

كمبوديا في جنوب شرق اسيا ، ومشكلة الابرتايد في جنوب افريقيا ومشكلة افغانستان فلن تكون القضية الفلسطينية هي الاستثناء(40).

ان اسرائيل عندما دخلت مؤتمر مدريد لم تقدم كثيراً من التنازلات بل على العكس من ذلك فهي استفادت كثيرا من هذا المؤتمر ، ومن تداعيات حرب الخليج الثانية ، فقد افادها كثيراً تدمير المقدرة العراقية واستفادت من تفكك الدول العربية وانقسامها ، واستفادت من التنازلات التي اعلنتها منظمة التحرير الفلسطينية ودخلت اسرائيل مؤتمر مدريد وقد ضمنت الاتي وذلك طبقاً لخطاب التطمينات الامريكية للحكومة الاسرائيلية (41).

أ/ التأكيد على استمرار الالتزام الامريكي بأمن اسرائيل وتفوقها العسكري.

ب/ الاقرار بوجود تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الامن رقم 242.

ج/ عدم تأييد الحكومة الامريكية لقيام دولة فلسطين مستقلة.

د/ الالتزام الامريكي بمبدأ المفاوضات العربية – الاسرائيلية المباشرة.

هـ/ الالتزام الامريكي بعدم الضغط على اسرائيل بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

و/ الالتزام الامريكي بضمان آمن اسرائيل خاصة من جهة الجبهة السورية .

واذا كان الوضع بهذه الكيفية ، فلا ضرر على اسرائيل من الدخول في مؤتمر مدريد فهو على الاقل سيوفر لها :–

1– المزيد من الوقت لاستيعاب المزيد من المهاجرين والاراضي العربية.

2- الظهور بمظهر الدولة المحبة للسلام.
3- العمل على زيادة الفرقة العربية بين الدول العربية الرافضة للمؤتمر والدول الراغبة فيه .
4- الحصول على المزيد من التنازلات العربية ، خاصة فيما يتعلق بمطالب الفلسطينيين بالاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة ، وبعودة القدس إلى السيادة العربية والانسحاب من الجولان ووقف بناء المستوطنات.
5- ابتزاز الادارة الامريكية والحصول منها على المزيد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية .

وكان لاسرائيل في مؤتمر مدريد مواقف مبدئية لم تحد عنها واستمرت في التمسك بها ، كما فعلت من قبل انعقاد المؤتمر ، ومن ذلك مثلاً :-

أ/ عدم التفكير في الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وخاصة ما اطلقت اسرائيل عليه اسم (يهودا والسامره) على (الضفة الغربية).
ب/ عدم الانسحاب من القدس ، وهي عاصمة اسرائيل الموحدة والدائمة.
ج/ عدم وقف بناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة .
د/ لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى اراضيهم .

وبالاضافة إلى هذه المبادئ الاسرائيلية المعلنة ، فإن اسرائيل اعلنت ان من شروط حضورها لمؤتمر مدريد (42).

1- لاتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية .
2- لاتمثيل فلسطيني القدس.
3- لاتمثيل فلسطيني الشتات .

واذا ما ضمنت اسرائيل هذه الشروط الثلاثة ، فلا بأس عليها في سبيل التخلص من مأزق الانتفاضة الفلسطينية ، والضغوط الدولية من الدخول في مفاوضات عربية - اسرائيلية مباشرة ، تستهلك من الوقت ماتستهلك كي يأتي زمن لايجد فيه العرب شيئاً يفاوضون من اجله ، خاصة وان هناك شبه اتفاق بين الباحثين بان مؤتمر مدريد كان من اجل التعامل فقط مع ما بقى من الضفة الغربية وقطاع غزة ، والاجراءات الامنية الاسرائيلية والحفاظ على زخم الانتصار الامريكي في حرب الخليج الثانية (43).

وبناء عليه ، فإنه يمكن القول ان مؤتمر مدريد الذي جاء نتيجة لرغبة امريكية قد ادى دوره لحسم مواقف بعض الاطراف الرئيسية المتمردة فيه :-

فعلى الجانب الفلسطيني ، تمت عملية الاعتراف بالدولة اليهودية ، وبشرعية وجودها وبحقها في العيش في حدود آمنة ومعترف بها ، كما تمت ونتيجة لمؤتمر مدريد حسم مبدأ المفاوضات مع العدو الصهيوني ، ليس على المسار الفلسطيني - الاردني فقط ، بل على جميع المسارات العربية ، وخاصة المسار السوري اللبناني - الاسرائيلي ، ناهيك عن الدعوة للمؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية وحُسمت كذلك مسألة الاعتراف بقراري مجلس الامن رقم 242 و338 من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ، كما حُسمت مسألة الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود وبحسب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 181 الصادر في 29 الحرث 1947ف.

وقد راى بعض الباحثين ان مؤتمر مدريد كان في حقيقة الامر مؤتمراً احتفالياً(44) ويرى اخرون ان الجولات الفاصلة بين احتفالي الافتتاح والاختتام ، فلم تكن اكثر من تمرين سياسي لتطويع الموقف الفلسطيني وانتزاع اعترافه بقدرية السيطرة الامريكية واستحالة التطلع إلى تحصيل اية حقوق من دون استجداء الوساطة الامريكية (45).

ب/ الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة اسرائيل «الاسباب والنتائج».

ان الاستشهاد الذي ذكرناه في آخر فقرة من حديثنا عن مؤتمر مدريد قد يكون مناسباً لبدء الحديث عن الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية من حيث الاسباب التي وقعت ان تجاوز صيغة مدريد إلى صيغة جديدة في العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية ، «هي صيغة اوسلو».

وبينما يصرح السيد ياسر عرفات بان السبب وراء قيام منظمة التحرير الفلسطينية بمفاوضات سرية مع اسرائيل في اوسلو هو «جمود المفاوضات الثنائية على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي على مدى 22 شهراً فضلا عن تغيير الحكومة الاسرائيلية وتدهور الاحوال المعيشية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة (46) ان المحللين السياسيين لايرون ان هذه الاسباب كانت كافية للتحلل الفلسطيني من التنسيق العربي والمعروف عن صيغه مدريد ، وهي الصيغه التي ارتضتها جميع الاطراف العربية المعنية ، وخاصة سوريا ولبنان والاردن بوصفها الاطراف العربية التي ماتزال في نزاع علني مع العدو الصهيوني.

ان الاسباب الحقيقية في تخلي منظمة التحرير الفلسطينية عن صيغه مدريد ودخولها لصيغه اوسلو ، يمكن تحديد بعضها في الاتي:-

1- شعور منظمة التحرير الفلسطينية بعد موقفها من غزو العراق للكويت باهتزاز وضعها السياسي الاقتصادي ، خاصة وان دول الخليج العربي قد قامت باتخاذ اجراءات عملية اتجاهها ومن ذلك طرد العمال الفلسطينيين من اراضيها ، ووقف التعامل مع المنظمة.

2- شعور منظمة التحرير الفلسطينية بان املها في جعل الولايات المتحدة الامريكية تخفف من انحيازها للمواقف الاسرائيلية

لصالح المنظمة قد تضاءل نتيجة لحرب الخليج الثانية .

3- ويبدو ان من اهم اسباب دخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى صيغه اوسلو بدل صيغه مدريد ، هو رغبة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في الاستفراد بالفلسطينيين ، كما سبق لهم ان استفردوا بمصر وابعاد المفاوضات عن تاثيرات الاطراف الاخرى ، وخاصة تاثيرات الموقف العربي الموحد ، وتاثير القوى الخارجية المختلفة مثل تاثير الروس ودول الوحدة الاوروبية هذا اضافة إلى رغبة قوية من جانب اسرائيل في استبعاد اي دور للامم المتحدة في الاشراف على المفاوضات المؤدية إلى السلام في منطقة الشرق الاوسط.

واذا كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد دخلت صيغة اوسلو لشعورها ببطء المفاوضات الثنائية العلنية التي انتجتها صيغة مدريد ، فما هي الاسباب التي شجعت الحكومة الاسرائيلية على التخلي عن صيغة مدريد ، والدخول في صيغة اوسلو برغم ان مبررات منظمة التحرير الفلسطينية لاتنسجم مع الاهداف والسياسات الاسرائيلية التي كانت دوماً تلعب على مسألة استهلاك الوقت واستنزافه في القضايا الشكلية لا الجوهرية في المفاوضات العربية الاسرائيلية .

ان اكثر سبب معقول ومنطقي ، ويفسر دوافع اسرائيل من لقاء منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها ، هو الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تركتها الانتفاضة على المجتمع والحكومة الاسرائيلية.

لايجب ان نذهب بعيداً عن الانتفاضة ، كي نفهم هذا التحول الخطير في الموقف الاسرائيلي من مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني .

لقد ظلت اسرائيل ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير منذ انشائها عام 1964 ف وعملت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على فرض موقفها علي الادارات الامريكية المتعاقبة ايضاً ، لدرجة ان رؤساء امريكان معروفين كانوا يتحاشون مجرد ذكر اسم المنظمة ، حتى لايفقدوا فرصهم في الانتخابات .

ولقد اصدرت الادارات الامريكية المتعاقبة عدداً كبيراً من القوانين والقرارات ضد منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها منظمة ارهابية لايجوز التعامل معها سياسياً أو اقتصادياً او دبلوماسياً وكانت هذه المواقف الامريكية تتمشى مع رغبة الحكومات الاسرائيلية المختلفة (47).

ان الرئيس ريجان هدد بانه سيقاطع اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة اذا حضرها السيد ياسر عرفات ، كما رفضت الادارة الامريكية منح السيد عرفات تاشيرة دخول إلى الولايات المتحدة لالقاء خطاب امام الجمعية العامة ودخلت الولايات المتحدة من اجل ذلك في مواجهة قانونية مع الامم المتحدة .

واتهمت منظمة التحرير الفلسطينية الولايات المتحدة بانها ساعدت اسرائيل في غارتها على قصر السيد عرفات في تونس من اجل اغتياله (48).

وعليه ، فإنه لايمكن تفسير هذا التحول الامريكي الاسرائيلي من منظمة التحرير الفلسطينية ومن موقف الانكار والتجاهل ، بل والعمل على القضاء عليها إلى موقف الاعتراف بها والتفاوض معها ، إلا اذا كانت هناك مبررات قوية لذلك أو لم تحدث اية مبررات في هذه الفترة ، سوى الانتفاضة الفلسطينية ، اما الادعاء بان سبب التحول الاسرائيلي الامريكي من منظمة التحرير الفلسطينية انما هو قيام المنظمة بالاعتراف بقراري مجلس الامن رقم 242–338 والاعتراف بدولة اسرائيل ونبذ الارهاب ، فإن

هذه كلها مما تريد الولايات المتحدة واسرائيل ان تعلنها كمبررات لموقفها الجديد من منظمة التحرير الفلسطينية و لكن الواقع يقول غير ذلك ، ان لبنان يعترف بدولة اسرائيل وبقراري مجلس الامن رقم 242–338 وهو لايمارس الارهاب ولاطاقة له على ممارسة الارهاب أو تهديد أمن اسرائيل ومع ذلك لم تقم اسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم 425 الصادر عام 1978 ف ولم تقم الولايات المتحدة الامريكية بالضغط على الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة كما لم تنسحب من الجنوب اللبناني ، ولم تقم اسرائيل بالاعلان عن رغبتها في تنفيذ قرار مجلس الامن رقم 425 إلاّ في عام 1998ف ، وبعد ان ارتفعت اعداد ضحاياها في الجنوب اللبناني .

وكذلك الحال بالنسبة لموقف الدولة الاسرائيلية من الاردن فهذا البلد يعترف بقراري مجلس الامن رقم 242–338 ، ولايهدد امن اسرائيل ولايمارس ضدها الارهاب ، فلماذا استمرت اسرائيل في احتلال اراضيه إلى ان وقعت الدولتان الاسرائيلية والاردنية اتفاق وادي عربة عام 1994ف

ان التحليل المنطقي يقودنا إلى ان المتغيرات الجديدة التي أجبرت كلاً من اسرائيل والولايات المتحدة على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية هي بالدرجة الاولى انتفاضة الشعب الفلسطيني إضافة إلى جملة المتغيرات الدولية

وفي مقدمتها انهيار الاتحاد السوفيتي ، وضعف الحكومة الروسية نتيجة مشاكلها السياسية والاقتصادية قد اعطى للولايات المتحدة الامريكية فرصة في الانفراد باخذ المبادرات الدولية ، كما ان نجاح الولايات المتحدة الامريكية في قيادة الصراع في منطقة الخليج قد طمأنها إلى ضعف جبهة المواجهة العربية لاية مخططات امريكية وخوفاً من عودة الانتفاضة ، واشتداد ساعد الخيار الاسلامي سارعت الولايات المتحدة واسرائيل إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

اذ اعتبرتا خيار منظمة التحرير الفلسطينية اقل ضرراً من الخيارات الاخرى خاصة خيار اشتعال الانتفاضة أو اشتداد ساعدي حركتي حماس والجهاد الاسلامي ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، ستعمل من وجهة النظر الاسرائيلية الامريكية على امتصاص اية بوادر جديدة لعودة الانتفاضة ، بل ستقمعها إذا طلب الامر منها ذلك .

وستكون من ناحية اخرى البديل المحتمل لقيادات الحركات الاسلامية ، واكثر من كل ذلك فإن الاعتراف بالمنظمة والحديث معها ، بعد ان قامت بالاعتراف بدولة اسرائيل ، وعن نيتها التخلي عن الكفاح المسلح « اي الارهاب » بالمفهوم الاسرائيلي - الامريكي ، واعطائها وعوداً يمكن التراجع عنها في اي وقت بعد ان تكون المنظمة قد قامت بدورها في الخطة الامنية الاسرائيلية ، واثبات ان الولايات المتحدة وحدها تملك كل اوراق اللعبة في الشرق الاوسط لايضر بالمصالح الاسرائيلية الامريكية .

ان النظر في اتفاقات اوسلو وواشنطن وطابا والخليل وغيرها من الاتفاقات التي وقعتها كل من منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ الفاتح 1994ف تؤكد على حقيقة واحدة ، وهي ان الاسرائيليين غير جادين في الوفاء بالتزاماتهم التي قطعوها على انفسهم وان الغرض الاساسي من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها هو :-

1- ان المنظمة كانت الخيار الاقل قدراً من مواجهة الانتفاضة .

2- ان هناك فرصاً اسرائيلية في استهلاك مزيد من الوقت .

3- العمل على تعرية منظمة التحرير الفلسطينية

وتجريدها من اسلحتها وخاصة مايتعلق بمبدا الكفاح المسلح وعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني.

لقد وقع الرئيس عرفات وثيقة الاعتراف المتبادل مع اسرائيل يوم 1993/9/9ف.

وقد جاء في هذه الوثيقة قضايا هامة لم يبادله اياها رئيس الوزراء اسحاق رابين في الوثيقة التي وقعها في ذات التاريخ .

لقد جاء في رسالة السيد عرفات للسيد رابين المسائل التالية:-(49)

1- اعتراف منظمة التحرير بحق دولة اسرائيل في الوجود في سلام وامن .

2- قبول المنظمة بقراري مجلس الامن 242-338 .

3- التزام المنظمة بعملية السلام في الشرق الاوسط.

4- نبذ المنظمة استخدام الارهاب وغيره من اعمال العنف وتتحمل المنظمة المسؤولية عن عمل عناصر المنظمة في هذا الشأن.

5- بطلان بنود ميثاق المنظمة التي تنكر حق اسرائيل في الوجود والتي تدعو إلى الكفاح المسلح وتحرير الاراضي من النهر إلى البحر.

اما رسالة رابين في اجابته على رسالة السيد عرافات ، فلم تحو سوى المسآلتين التاليين :-

1- انه بناء على الاعتراف الذي تعهدت به رسالة السيد عرفات ، فإن حكومة اسرائيل تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني .

2- ان حكومة اسرائيل قررت بدء المفاوضات مع المنظمة في إطار عملية السلام في الشرق الاوسط .

وعند مقارنة محتوى هاتين الرسالتين يتضح مدى الفارق بين ماقدمه كل من السيد عرفات والسيد رابين من تعهدات او التزامات وقد انعكس هذا الامر بصورة اوضح في «اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي الذي تم توقيعه في واشنطن مع الملاحق المكملة له في 13-9-1993 ف(50).

لقد جاء في البند الاول من اعلان المبادئ هذا ان الهدف من المفاوضات الفلسطينية -الاسرائيلية- إلى جانب امور اخرى ، هو تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة تؤدي بعد خمس سنوات إلى تسوية نهائية على اساس قراري مجلس الامن 242-338.

وبالنظر إلى ان الاسرائيليين ، سواء كانوا من العمال او الليكود لم يكن في نيتهم تنفيذ قراري مجلس الامن رقم 242-338 ، فإن وبمجرد تغير الوضع السياسي في اسرائيل ومجئ حكومه برئاسة بنيامين نتنياهو ظهر جليا نكوص الحكومة الاسرائيلية عن تنفيذ اعلان المبادئ الموقع في واشنطن وكذلك الاتفاقات الموقعة بعده ، خاصة اتفاق طابا واتفاق واشنطن بخصوص انتقال السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الفلسطينيين .

لقد اعلن نتنياهو ان اولويات حكومته تختلف جذرياً عن اولويات حكومتي رابين وبيريز ، فبينما يقدم هذان السلام على الامن ، فإن نتنياهو يقدم الامن الاسرائيلي على السلام ، ويقول في خطبة له امام الكنيست ان الفرق بين نهج الليكود ونهج العمال ان الليكود لايريد ان يقيم الفلسطينيون دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويجب ان يكتفوا بحكم ذاتي فقط ويجب ان يبقي الامن دائماً في يد القوات الاسرائيلية (51).

ومنذ وفاة اسحاق رابين تم اجراء الانتخابات الاسرائيلية ومجئ بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الوزراء الاسرائيلية في 18-6-1996ف تعطلت مسيرة السلام الفلسطينية الاسرائيلية ، لانها وفي الاساس قد بنيت على

كثير من المواقف والسياسات والمفاهيم الغامضة .

ان الاتفاق المبدئي الذي نتج عن مفاوضات اوسلو السرية والذي وقع في واشنطن «عرف باسم اعلان المبادئ» قد اسس على مبادئ تتضمن تطبيق قراري مجلس الامن رقم 242–338 وعلى اساس ان المسائل المتشابكة مثل مسالة القدس واللاجئين ، والمستوطنات والترتيبات الامنية والعلاقات الدولية ستؤجل إلى مرحلة المفاوضات النهائية.

والواقع ان مسألة تطبيق قراري مجلس الامن رقم 242–338 تواجه منذ البداية صعوبة مضمون هذين القرارين وخاصة القرار رقم 242 فمن جهة يعتقد الفلسطينيون ان تطبيق القرار 242 يغير انسحاب الاسرائيليين إلى حدود 4 الصيف 1967ف بينما يرى الاسرائيليون ان تطبيق القرار رقم 242 بمعنى حصول اسرائيل على حدود آمنة ومعترف بها ، وهذا المفهوم لايلزمهم بالانسحاب من كل الاراضي المحتلة وانما من الاراضي التي لايشكل الانسحاب منها تهديداً للامن الاسرائيلي (52).

ويرى كثير من الباحثين انه ليس هناك حزب او جماعة سياسية في اسرائيل توافق على الانسحاب الكلي وغير المشروط من الاراضي العربية المحتلة عام 1967ف وحتى حزب العمل يضع شروطاً كثيرة لتنفيذ قرار مجلس الامن 242 ، واهم شروط اسرائيل للانسحاب هو ضمات الامن الاسرائيلي وضمان امن المستوطنات وعدم قيام دولة فلسطينية تكون بمثابة بؤرة عربية للمقاومة (53).

واذا كانت هناك خلافات اسرائيلية فلسطينية جوهرية حول تحديد اطار الانسحاب الاسرائيلي بحسب قراري مجلس الامن 242–338 فإن الاسرائيليين لم يخفوا ابداً مواقفهم من قضايا هامة اخرى ، ومن ذلك الموقف من مسألة القدس التي يعد كافة الاسرائيليين على اعتبارها العاصمة الابدية والمحررة للدولة اليهودية ، بينما يرى الفلسطينيون ان

القدس الشرقية عاصمة لدولتهم التي اعلنوا عنها عام 1988 ف كما ان الاسرائيليين يصرون على عدم وقف الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة وقد ابدت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة اصراراً على حماية المستوطنات والمستوطنين لدرجة ان حكومة نتنياهو اصرت على الاحتفاظ باكثر من 20٪ من مساحة الخليل لحماية 400 مستوطن في المدينة التي يصل تعدادها من العرب حوالي 150 الف نسمة (54).

وقد قامت حكومة نتنياهو في شهر الربيع 1997ف بالشروع في بناء مستوطنة جديدة في جبل ابوغنيم من اجل محاصرة القدس الشرقية » الامر الذي ادى إلى وقف المفاوضات الفلسطينية واثارة الرأي العام المحلي والدولي ضد حكومة نتنياهو .

ولاتوجد اية مؤشرات على قدرة الاسرائيليين والفلسطينيين للوصول إلى معالجة قضايا كثيرة معلقة ومن اهمها :-

1- انشاء دولة فلسطينية في كل الاراضي بالضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس . .

2- مسألة عودة اللاجئين الفلسطينين الذين اضطروا للخروج من أراضيهم منذ عام 1948ف.

3- مسألة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة منذ الصيف 1967 ف .

4- مسألة الامن الاسرائيلي وحرية القوات الاسرائيلية في الدفاع عن الدولة ، حتى وان اضطرها الامر اجتياح اراضي الحكم الذاتي الفلسطينية.

وقد تأكدت هذه المخاوف اثناء سير المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية فمن جهة كان الفلسطينيون يحاولون الحصول على ما عتقدوا انهم قد اتفقوا عليه مع الاسرائيليين في اتفاقاتهم في واشنطن وطابا والخليل

وغيرها ولكن لجؤ الاسرائيليين إلى المماطلة والتسويف قد اثبت ان كافة الاتفاقات اصبحت حبراً على ورق وقد ادت هذه المواقف إلى تزايد في التوتر بين السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية ، وطالبت السلطة الفلسطينية كلا من الولايات المتحدة الامريكية والروس والاوروبيين للتدخل والضغط على اسرائيل من اجل الوفاء بالتزاماتها التي التزمت بها في الاتفاقات المختلفة ، كما طالبت المنظمة بانعقاد مؤتمرات للقمة العربية من اجل الوفاء مواقف اكثر حدة تجاه اسرائيل ولكن الامريكيين والدول العربية المعنية وخاصة مصر فشلت في جعل بنيامين نتنياهو يتراجع عن موقفه المحتد ودعوته بان الاتفاقات الفلسطينية الاسرائيلية مرهونة بقدرة السلطة الفلسطينية على تجريد المقاومة الفلسطنيية الاسلامية من اية امكانيات تجعلها تقوم بما تقوم به من مقاومته للاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة .

ومن هنا يتضح ماسبق ان اشرنا اليه من ان اهداف اسرائيل في الدخول في مفاوضات مباشرة مع المنظمة ، انما هو جعل هذه المنظمة تأخذ دور الحارس للامن الاسرائيلي ، وقد قال بذلك بعض الباحثين الذين رأوا ان اسرائيل بتوقيعها لاتفاق اوسلو ومابعده من اتفاقات انما من اجل ان تقوم المنظمة برعاية الامن الاسرائيلي (55).

ان اهم ما ادت اليه الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية هو زيادة الخلافات الفلسطينية والخلافات العربية - العربية خاصة وانها جاءت بعد غزو العراق للكويت الذي سبب انقساماً خطيراً بين الدول العربية ، وقد أعرب الرئيس حافظ الاسد عن أسفه لقيام منظمة التحرير الفلسطينية بضرب التنسيق العربي (56).

وقد جعلت الاتفاقات الفلسطينية والاسرائيلية المنطقة العربية وكأنها دخلت بكاملها في حيز النفوذ الامريكي ، وانه لاخيار لبقية الاطراف

العربية التي تقاوم المفاوضات العربية الاسرائيلية ، خاصة وان بعض الدول العربية في المغرب والمشرق قد سارعت إلى اخذ اجراءات محددة تعبر عن الرغبة في الدخول في علاقات مع دولة اسرائيل برغم ان هذه الدول ليست بالدول المعنية مباشرة بمسيرة السلام العربية - الاسرائيلية ، فمثلا قامت تونس والمغرب وقطر والبحرين وغيرها بفتح مكاتب علاقات لها في اسرئيل ، وقبلت باستقبال مبعوثين اسرائيليين بحجة رغبة العرب في السلام وان هذا الامر استراتيجية عربية وليس تكتيكا.

ومن اهم نتائج الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية هو محاولة اعادة صياغة الفكر السياسي لحركة التحرر العربية .

ان من اهم ما اتفقت بشأنه الحركات التحررية العربية هو ان الصراع العربي -الاسرائيلي ، هو صراع وجود وليس صراع حدود ، وهذا المبدأ يقوم على اساس انه لاحق ولا شرعية لقيام الدولة اليهودية في فلسطين .

ان قرار مؤتمر بازل للحركة الصهيونية باستعمار فلسطين هو قرار غير شرعي ، فقد اعطى « من لايملك لمن لايستحق » ، كما ان الفكر العربي التحرري ينظر إلى صك الانتداب وآثار مرحلة الانتداب بعدم الشرعية ، كما ينظر إلى قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين على أنه قرار غير شرعي وما اتخذته الجمعية العامة بناء على معطيات وظروف اقليمية ودولية لم تكن عادلة بالنسبة للشعب العربي في فلسطين .

وبناء على ذلك ، فإن الهدف الاساس لحركة التحرر العربي هو القضاء على الدولة اليهودية ، واقامة الدولة الفلسطينية التي يتكون مواطنوها من العرب واليهود .

ولكن الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية بنيت على اسس جديدة لمفهوم القضية الفلسطينية اذا اعترفت هذه الاتفاقات بالدولة اليهودية وبحقها في الوجود في الاراضي العربية المحتلة منذ عام 1948ف وان الدولة الفلسطينية

يمكن قيامها على جزء من الارض الفلسطينية وبان الصراع في الاساس كان على تحديد حدود كل من الدولتين العربية واليهودية ، وانه لاتناقض بين وجود هاتين الدوليتن جنباً إلى جنب ، وهو الامر الذي يعارض ويناقض كل تطورات القضية الفلسطينية منذ عام 1948 ف وحتى عام 1993ف .

ان تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية بالتخلي عن الكفاح المسلح لنيل حقوق الشعب الفسطيني ، والتعهد بتسويق الاعتراف بالكيان اليهودي لكل حركات التحرر الفلسطينية والضغط على حركة حماس والجهاد الاسلاميين والاعلان عن الرغبة في اقامة دولة عربية في جزء من الارض الفلسطينية دون مراعاة شروط هامة لقيام هذه الدولة ، قد اوقع الشعب الفلسطيني في مأزق عدم المصداقية السياسية والنضالية .

ان ماقدمته منظمة التحرير الفلسطينية من تنازلات ، لم تقابله الدولة اليهودية الا بمزيد من التحدي للشعور القومي العربي ، ولم تتخذ اسرائيل منذ عام 1993 ف (وبالتأكيد منذ مجئ نتنياهو) أية خطوات تصالحية مع الشعب الفلسطيني.

لقد وعدت بالافراج عن المعتقليين الفلسطينيين ، ولم تفرج عنهم ، ووعدت باعادة الانتشار ولم تقم به ، ولم تعد بوقف الاستطان ولابالانسحاب من القدس الشرقية حتى لمجرد المناورة السياسية.

والامر في ذلك يرجع إلى اطمئنان الحكومات الاسرائيلية بان الاوراق في يد منظمة التحرير الفلسطينية قد استنفدت ، فليس هناك دعوة للكفاح المسلح ، وليس هناك دعوة لعدم الاعتراف ، وليس هناك تحفظ روسي أو أوروبي أو أمريكي مؤثر لقد فرطت منظمة التحرير الفلسطينية بكل ذلك عندما قدمت كل مالديها من اوراق في سبيل الحصول على وعود يمكن التراجع عنها في اية لحظة ، وذلك ماتفعله حكومة نتنياهو الحالية.

ان من ينظر إلى برنامج كتلة الليكود الانتخابي ، والذي جاءت على

اسسه حكومة نتنياهو الحالية الصيف 1996 ف لايجد فيما يفعله السيد نتنياهو امراً مستغرباً لقد جاء في البرنامج ان الليكود يعمل على :-

1- مطالبة السلطة الفلسطينية تنفيذ كافة التزاماتها التي التزمت بها تجاه الدولة اليهودية وخاصة الغاء كل البنود المعادية لليهود في مواثيق المنظمة والقضاء على الارهاب الفلسطيني.

2- وان الليكود سيحرص على حرية الجيش الاسرائيلي في العمل في جميع مناطق السلطة الفلسطينية.

3- وان الليكود لايريد اقامة دولة فلسطينية ، وانما يعمل على اقامة حكم ذاتي فلسطيني محدود السلطات ، ليس من بينها مسألتي الأمن والخارجية.

4- وان الليكود سيحافظ على مناطق أمنية واستيطانية في مناطق السلطة الفلسطينية .

5- وان الليكود لايتنازل عن القدس المحررة والموحدة ، وكعاصمة ابدية للدولة اليهودية ، والليكود سيعمل على اغلاق كل المؤسسات الفلسطينية في القدس(57).

وبرغم كل السلبيات التي اشارت لها كثير من الابحاث والدراسات التي تناولت الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية ، فإن بعض الباحثين قد استطاعوا الاشارة إلى بعض الايجابيات ومن أهمها :-

1- تعرية الموقف الاسرائيلي من مسألة السلام برمتها ، اذ ان دخول منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات مباشرة مع الدولة اليهودية ، بعد الاعتراف بها والتنازل عن الكفاح المسلح ، قد ادى إلى جر السياسيين الاسرائيليين او مواقف اكثر صراحة من مسألة الالتزام

بقرارات مجلس الامن خاصة قراري 242-338.

2- ومن ايجابيات الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي التأكيد على محدودية الارادة السياسية والامريكية والقدرة الاوروبية على دفع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة للالتزام بقرارات الامم المتحدة وحتي الالتزام بتعهدات قطعتها هذه الحكومات على نفسها كما فعلت في اتفاقات اوسلو وواشنطن وطابا والخليل وغيرها .

واخيراً فإنه لمن اليسر والصعب التنبؤ بمستقبل القضية الفلسطينية ، وذلك على ضوء السياسات الاسرائيلية المتصلبة لقد وجهت غالبية الخطوات العربية التصالحية بمزيد من التعنت الاسرائيلي والتجاهل الامريكي .

وفي ظل الاوضاع العربية والاقليمية والدولية الراهنة ، فإن الباحث يحيل إلى الاعتقاد بان القرن الحالي لن يشهد حلاً سلمياً أو غير سلمي للقضية الفلسطينية وان هذه القضية ستدخل القرن الحادي والعشرين بدون حل شامل وعادل ، ومن رأي الباحث ان المطلوب من القيادات العربية ، وهي صاحبة القول في هذا المجال عدم سد المنافذ امام الاجيال العربية القادمة عن طريق توقيع المزيد من المعاهدات والاتفاقيات ، وماتتعهد به تلك القيادات من التزامات لاتزيد الا من تكريس الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية وتضييع الحقوق المشروعة للشعوب العربية .

وعلينا في نهاية المطاف تذكر موقف السلطان التركي عبدالحميد الثاني الذي رفض اقامة المستوطنات الصهيونية في فلسطين في اواخر القرن الماضي واعلن بعزم ان الارض ليست ملكه وانما هي ملك للاجيال القادمة .

د . سالم حسين البرناوي

المراجع:-

1- وثائق مؤتمرات القمة العربية ملف الابحاث ، اعداد ادارة المعلومات والابحاث بوكالة الانباء الكويتية ، نوفمبر 1982 ، ص144.

2- انظر الملحق الخاص بالميثاق الوطني ، والملحق الخاص بالميثاق القومي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني.

3- وثائق مؤتمرات القمة العربية ، مرجع سابق ، ص132-133.

4- نزيه ابو نضال ، المرتكزات المادية لفكر التسوية ، مجلة الوحدة ، السنة الرابعة ، العدد 44 ، الماء 1988ف - الرباط ، ص10.

5- منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917 - 1988ف منشورات الامم المتحدة ، نيويورك ، ص 257 .

6- محمد السيد سليم ، السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحث في السياسات الخارجية للدول العربية ، تحرير بهجت قرني ود . علي الدين هلالي ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة 1994 ف ، ص479 .

7- د. ريجون هينيوش ، السياسة الخارجية السوية بين المثالية والواقعية مرجع سابق ، ص648 .

8- محمد السيد سليم ، مرج سابق ، ص 454.

9- عبد الاله بلغريز «عن الاتفاق الفلسطيني ، الاسرائيلي» «ليس في الامكان اسوا مما كان» مجلة المستقبل العربي ، السنة 16 ، العدد 178 ، ديسمبر 1993 ف ، بيروت ، ص25 .

10- نزيه ابونضال ، مرجع سابق ، ص11.

11- منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988 ، مرجع سابق ، ص339 .

12- عبدالجبار عدوان ، الانتفاضة على طريقة الاستقلال الفلسطيني الكتاب الاول ، انياب الخروف ، الطبعة الثانية ، دار الشرق الاوسط للنشر القاهرة ، 1989، ص56.

13- المرجع السابق ص105.

14- د. غانية ملميس الاثار الاقتصادية للانتفاضة الشعبية الفلسطينية المتواصلة ، مجلة صامدة ، العدد 82 السنة 12-اكتوبر 1990 ، ص173.

15- المرجع السابق ، ص173 .

16- المجموعة الاحصائية الفلسطينية 1993-1994 ، العدد التاسع ، منظمة التحرير الفلسطينية ، المكتب المركزي الاحضاء والمصادر الطبيعية الفلسطينية ، دمشق ، ص29.

17- اتفاق كامب ديفيد واخطاره ، عرض وثائقي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - الطبعة الاولى ، بيروت ، 1978 ، ص5.

18- ندوة حول الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي / الخلفيات والابعاد والنتائج - ادارة عبدالاله بلقزيز.

مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 178 ، ديسمبر 1993، ص61.

19- وحيد عبدالمجيد ، تقرير عن ندوة « آفاق القضية الفلسطينية بعد عامين من الانتفاضة » ، المستقبل العربي، بيروت ، العدد 134 ابريل 1990 ، ص109.

20- نشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988، مرجع سابق ، ص 354،.

21- المرجع السابق ، ص 357.

22- المرجع السابق ، ص363.

23- المرجع السابق ، ص365.

24- المرجع السابق ، ص366.

25- المرجع السابق ، ص366.

26- المرجع السابق ، ص367.

27- « المعلومات 1991، » اصدار مؤسسة الآفاق العالمية المتحدة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى ، 1991م الرياض ، ص650-651.

28- خلفية القرارر الاسرائيلي : من كامب ديفيد إلى معاهدة ، مؤسسة الدراسات الفسطينية - اعداد ، محمود سويد ، بيروت الطبعة الاولى 1979، ص151.

29- المرجع السابق ، ص151.

30- المرجع السابق ، ص152.

31- عبدالحفيظ محارب ، التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل ووجهات النظر الاسرائيلية تجاهه ،مجلة الفكر الاستراتيجي، العدد 3 يناير 1982 ، الاتحاد العربي - بيروت ص55 .

32- سلوى شعراوي جمعة « مستقبل العلاقات العربية الامريكية بحث « حتى لاتنشب حرب عربية ، عربية اخرى ، اعمال المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة 1992، ص896 .

33- احمد جبرنبوس ازمة النظام الاقليمي العربي ، دراسة تحليلية سياسية ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، الطبعة الاولى ، 1997 ، ص125.

34- تقول مصادر فلسطينية ان اسرائيل استولت على اكثر من 50٪ من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة وان عدد المستوطنات قد بلغ عام 1987 حوالي 22 مستوطنة يقطنها حوالي

154 الف نسمة تلتهم في منطقة القدس وحدها ، كما استولت اسرائيل على نحو 80٪ من المياه الفلسطينية وهجرت خلال عقدين من الاحتلال نحو من 732 الف نسمة من العرب الفلسطينيين عن الضفة العربية وقطاع غزة .

35- عبدالاله بلغزيز ، الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي : الخلفيات والابعاد والنتائج - مرجع سابق ، ص68.

36- وحيد عبدالمجيد ، اسرائيل ومفاوضات السلام الجارية، المفاوضات العربية - الاسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الاوسط ، اعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة 1994، ص149.

37- محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص466 .

38- وحيد عبالمجيد ، تقرير عن ندوة «افاق القضية الفلسطينية بعد عامين من الانتفاضة، مرجع سابق ، ص121.

39- سلوى شعرواي جمعة ، مرجع سابق ، ص899 .

40- عمرو موسى ، كلمة القيت في المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1994 ، مرجع سابق ، ص17 .

41- مصطفى علوي ، القوى الدولية الكبرى ومفاوضات السلام الجارية، في المفاوضات العربية الاسرائيلية ، مستقبل السلام في الشرق الاوسط اعمال المركز السنوي السادس للبحوث السياسية ، القاهرة 1994 ، مرجع سابق ، ص302.

42- محمد صبيح «فلسطين ومفاوضات السلام الجارية ، اعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية القاهرة 1994 ، المرجع السابق ، ص189.

43- «بيان إلى الامة مبادر عن الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، مجلة المستقبل العربي ، السنة 16 ، العدد 198 ، ديسمبر 1993 ، ص148-150.

44- ودود بدران المفاوضات العربية - الاسرائيلية الجارية على ضؤ الخبرة السابقة في تسوية الصراعات الدولية ، اعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية - القاهرة 1994 ، مرجع سابق ، ص61.

45- عبدالاله بلقزيز ، الاتفاق الفلسطيني ، الاسرائيلي ليس في الامكان اسوا مما كان ، مرجع سابق ، ص24.

46- برهان الدجاني ،الاعتراف المتبادل بين حكومة دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

« المستقبل العربي » السنة 16، العدد 177 ، بيروت ، الحرث 1993 ، ص28.

47- احدم صدقي الدجاني ، قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل » « المستقبل العربي » - السنة 16 - العدد 178- بيروت ، الكانون 1993، ص11.

48- محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص466 .

49- انظر الرسائل المتبادلة بين السيدين ياسر عرفات واسحاق رابين في « البديل الوطني واتجاهات العمل للمرحلة القادمة » التقرير السياسي الصادر عن اعمال اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - التمور 1993 ، ص41-47.

50- انظر الملحق الخاص باعلان المبادى بالمرجع السابق .

51- « مجلة الدراسات الفلسطينية » العدد 25 ، سنة 1996 . .

« مجلة فصلية تصدر من مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ص238.

52- وحيد عبدالمجيد ، اسرائيل ومفاوضات السلام الجارية مرجع سابق ص149.

53- محمد توفيق الصواف « الاحزاب الاسرائيلية والسلام ، الموقف من مبدأ « الارض مقابل السلام » « مجلة الارض » ، السنة 19 ، العدد 4 الطير 1992 ، ص7-8 .

54- محمد عبدالسلام « الموقف الاسرائيلي من القضايا الامنية « بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الحادي عشر للبحوث السياسية - مركز البحوث والداسات السياسية - جامعة القاهرة الكانون 1997، ص13.

55- عبدالاله بلقزيز ، تقرير ندوة عن الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي الخلفيات والابعاد - مرجع سابق ص58.

56- « مجلة المستقبل العربي » - السنة 16، العدد 177 ، بيروت الحرث 1993 ، ص171 .

57- محمد عبدالسلام ، مرجع سابق ، ص15.

النظام السياسي للولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد

د . سيد ابوضيف احمد

مدرس العلوم السياسيةبكلية التجارة

الاسماعيليةوجامعة قناة السويس

النظام السياسي للولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد

د . سيد ابوضيف احمد

مقدمة :

يعود الاهتمام بدراسة النظام السياسي للولايات المتحدة ليس لاعتبارها اقامت نظاما سياسيا ودستوريا فريدا يمثل نتاجاً طبيعياً لبيئة ذات وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي يكاد يختلف عن الانظمة لذلك فهي اصبحت زعيمة العالم اليوم بلا منازع والقوة المهيمنة سياسيا في ظل غياب عدو خارجي كما كان سائدا في النظام الدولي ثنائي القطبية ، وبما ان التطورات الدستورية للنظام السياسي الامريكي جعلت منه واحة للديمقراطية والحرية الفردية . كل ذلك يطرح عددا من التساؤلات حول الدولة الاعظم في المجتمع الدولي والسياسات الممكن اتباعها وفقا للنظام العالمي الجديد (1) . ومدى تأثير النظام العالمي الجديد على المؤسسات الدستورية والسياسية التي ينهض عليها النظام السياسي للولايات المتحدة .

فالنظام السياسي للولايات المتحدة يعتبر حصيلة مجموع التطورات التاريخية والظروف والاوضاع السياسية والاجتماعية

والاقتصادية التي تنفرد بها الولايات المتحدة الامريكية ، وتأتي مؤسساتها الدستورية لتعبر عنها وتعمل في خضمها ـ وبالتالي فإن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات السياسية والدستورية يكونان في مجموعهما النظام السياسي للولايات المتحدة ، وانطلاقا من النظرية القائلة بان النظام السياسي هو انعكاس مباشر لبيئته . فان هذا البحث يتناول النظام السياسي للولايات المتحدة في مباحث ثلاث تخصص الاول : للبيئة الاقتصادية والاجتماعية التي افرزت هذا النظام . والثاني : يتناول المؤسسات الدستورية والسياسية للنظام السياسي الامريكي . والثالث البيئة الثقافية والايديولوجية السياسية للولايات المتحدة الامريكية .

المبحث الاول

البيئة الاقتصادية والاجتماعية

غني عن البيان انه لايمكن فهم أية تطورات تحدث في النظام السياسي دون ان نفهم بيئة هذا النظام والاوضاع الاقتصادية والسياسية والفكرية السائدة في هذه البيئة واثر التطورات والتغيرات التي الحقتها هذه البيئة في هياكل النظام ومؤسساته . لذلك يتوجب علينا ان نبدا ببيان ماهية هذه البيئة وجوهرها والايديولوجية التي توجه الاحداث فيها . وسوف نعرض في هذا المبحث للوضع الاقتصادي والاجتماعي ونبحث فيه الخصائص المميزة للرأسمالية الامريكية على وضع السيطرة العالمية للولايات المتحدة . على النحو التالي :-

اولاً : الخصائص العامة والمميزة للرأسمالية الامريكية:

تبدو مظاهر النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة اكثر وضوحا من اي بلد رأسمالي اخر ، حيث يمتد المشروع الخاص الى كل نشاطات الحياة ، في الوقت الذي يتقلص كثيرا دور القطاع العام ومن ثم يبلغ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي درجة كبيرة من الضعف .

1- القطاع الخاص أساس النشاط الاقتصادي : لايهدف النظام السياسي للولايات المتحدة الى امتداد المشروع الخاص ليشمل كل جوانب الحياة الامريكية فحسب ، وانما بالاضافة الى ذلك العمل على تعزيز النشاط الاقتصادي الخاص والسماح لميكانزم المشروع الحر بالعمل على أرض صلبة ، واطلاق المشاريع الخاصة للعمل في مناخ افضل دون أزمات أو عوائق (2) والحث على تطوير الرخاء للمجتمع باكمله ، فقد اعلن الرئيس جونسون «اننا نسعى اليوم كما سعينا في عهد جورج واشنطن الى أن نحمي حياة أمتنا ، وأن نحافظ على حرية مواطنينا ، وأن نسعى لتحقيق سعادة شعبنا ، وأن نحمي حريتنا وتضامننا الاقتصادي . (3) .

2ـ التوجيه الرأسمالي لتدخل الدولة : فمن أجل تعزيز النشاط الخاص وتعزيز قدرته فأن تدخل الدولة المحدود يهدف الى تقويم الخلل وسد الفجوات التي قد تحدث اثناء تسيير العمليات الاقتصادية . وأن هذا التدخل يتم دائما تحت فكرة ان القطاع الخاص اكثر فعالية من القطاع العام . ولكن يلاحظ أنه حدثت تحولات كبيرةفي السنوات الأخيرة أدت الى اضطلاع الدولة بدور بارز في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وعلى الرغم من ان موضوع تأثير البيئة الداخلية على السلوك الخارجي الامريكي قد حظي باهتمام واسع في الكتابات الاكاديمية الا أن غياب التحليلات التي توضح العلاقة بين التركيبة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية في الولايات المتحدة والسياسة الامنية ، باستثناء بعض الكتابات الماركسية التي تناولت الموضوع من منظور عقائدي اكثر منه تحليلي ، الان هذه العلاقة بين استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة والتطور السياسي للمجتمع الامريكي بدأت تستأثر باهتمام متزايد من قبل المؤرخين والمنظرين السياسيين . فالتوسع في الدور الاقتصادي للدولة قد جاء بالتوازي مع تعاظم شأن مؤسسة الامن القومي ، والذي ساهم بدوره في تدعيم الركائز السياسية والاجتماعية التي آزرت قيام الحكومة بلعب هذا الدور ، غير أن هذه الركائز الاقتصادية والاجتماعية لاعادة هيكلة الأطر التعليمية لدور الدولة لايعود فقط الى التغيرات الدولية الجديدة التي واكبت انهيار الاتحاد السوفيتي ، وانما بالاضافة لذلك الى عمليات التحول التي يشهدها المجتمع الامريكي نتيجة انتقاله لعصر المعلومات وأثر الثورة المعلوماتية على المجال الاقتصادي (4) . فالارتباط بين مجال السياسة الامنية ودور الحكومة في المجتمع توثق بعد ان قامت الدولة بتدعيم نشأته الاولى بعد بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية لحماية وتدعيم المصالح

الامـريكيـة . وان هذا التـوسع في الدور الاقـتصـادي لاجـهزة الدولـة والذي تحـقق في ظل ادارة الرئيس «تـرومـان» كان في الواقـع ليس فـقط من خـلال بـرامج الرعـايـة الاجتـماعيـة ، ولكن ايضا عن طريق ضبط حـركة الاقـتصـاد القـومـي بـهدف تـخـفـيض مـعـدلات البطالـة والحـيلولة دون حـدوث ركـود اقتصادي ، غيـر ان المعارضة الشديدة التي واجهتها ادارة روزفلت من قبل قطاع الاعـمـال ، فـضـلا عن اضطلاع الدولـة بـدور بـارز فـي مـجـال الحـيـاة الاجتماعية امر يتعارض مع ميل الثقافة السياسية الامريكية لتحجيم هذا الدور ، حـال دون وقـع أسـتكمـال مـشـروع الرعـايـة الاجـتـاعيـة التي كـانـت تـهدف اليـه الحكومـة (5) .

غير انـه سرعان ما تـراجعت هذه المعارضة وذلك لسببين رئيسيين الاول يتـمـثل في بـرامج الانـفاق العسكري الضـخـمـة والذي كان المستـفيـد الاكبـر منهـا الشركـات الصنـاعيـة الكبـرى والـثـاني : هـو التـأييـد السيـاسي الذي حظيت بـه الحكومـة فـي تعبـئـة الاقـتـصـاد الامـريكي تحت شـعـار الدفـاع عن المصـالح الحـيـويـة للولايات المتـحـدة وبالتـالي أدى الى إنـخـفـاض مـعـدلات البطالة الى مـستويات غيـر مسبوقة مما دعم من شرعية الدور الاقتصادي للدولـة . كـمـا ان الاضطلاع للولايات المتـحـدة بـدور أكبـر في تـحـقيـق الامن والاسـتـقرار في العالم في النظام العالمي الجديد قد عمق من درجة تدخل الولايات المتـحدة في الشئون الدولية (6) . وبـالتـالي بـروز شبكة متـراميـة من المصـالح بين مؤسسة الأمن القـومي وقطاع الاعمال الصـناعي ، من خلال المجمع الصنـاعي العسكري والذي ترسخ دوره في هيكل الاقـتصـاد القـومي وهكذا يمكن القـول ان تـوسـيع الدور الاقـتـصـادي للدولـة لـم يكن ممكنـا الا انطلاقا من شعار المصالح الامنيـة الامـريكيـة.

ثانيا : التفوق الصناعي

تـتفـوق الـولايات المتـحدة تفوقـا تكنولوجياهائلا بالمقارنة بالديمقراطية

الغربية الاخرى حيث اتاح لها ذلك الى ان تصل لمستوى مجتمع الاستهلاك الوفير ويتضح ذلك على النحو التالي : .

1 ـ التقدم التكنولوجي: استطاعت الولايات المتحدة بهذا التقدم التكنولوجي الهائل ليس فقط ان تغزو القمر وتضع اول رواد له على سطحه عام 1969ف ، وانما بالاضافة لذلك بدأت برنامجا ضخما لابحاث الفضاء استطاعت من خلاله ارسال العديد من الرحلات المكوكية الفضائية الاستكشافية (7) .

كما عمل التقدم التكنولوجي على إحداث ثورة هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات ، فالولايات المتحدة تملك الجزء الاعظم من آلات الكومبيوتر في العالم وان ذلك سيشهد تغييرا جذريا في عناصر القوة ، وعلى الرغم من ابعاد الثورة التكنولوجيا الالية لم تتضح تاثيراتها على طبيعة العلاقات الدولية فيما بعد . الا انه بات واضحا مدى تأثيرها على السياسات الامنية الامريكية وبالذات في مجال التخطيط العسكري . نظرا لما تحتله مؤسسة الامن القومي من موقع الريادة في استيعاب التقنية المتقدمة بدأت تدرك الطبيعة الثورية لهذه التكنولوجيا وهو ما بدأ يقودها الان نحو عملية اعادة تقييم لهياكلها التنظيمية لم تشهد مثيله في فترة الحرب الباردة .

والواقع ان مايميز عملية اعادة الهيكلة هذه ليس العامل التكنولوجي في حد ذاته بل التحول الفكري والتنظيمي الذي واكب اعادة رسم الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة فهو ينبع من ادراك عميق بان مجرد دمج التكنولوجيا الحديثة في الاطار الفكري والتنظيمي التقليدي الذي حكم عمل الموسسة الامنية في السابق وبالتالي لن يكفي الحفاظ على الريادة الامريكية بل ان ذلك يتطلب استحداث هياكل تنظيمية جديدة تتمكن من مضاعفة فاعليتها في الاشراف على تنفيذ الاستراتيجية

الامريكية (8) .

وهكذا فإن عملية بلورة الاستراتيجية الامريكية لاتعتمد فقط على الاعتبارات الجيوبلتيكية فحسب ، وانما ستعتمد على كيفية توظيف الثورة التكنولوجية ، او بمعنى اصح العقائد العسكرية والتنظيمية التي افرزتها لخدمة صيانة المنظومة الجيوبولتكية التي ورثتها مؤسسة الأمن القومي من حقبة الحرب الباردة ، ولكن ثمة عامل آخر - ولعله الاهم في هذا التحليل - سيترك تاثيراً على السياسة الخارجية الامريكية مستقبلا . وهو التغيير العميق الذي يشهده المجتمع الامريكي من حيث تكوينه الطبقي وتطوره القيمي . والواقع ان هذا العامل مرتبط ارتباطا وثيقا بتطور الثورة التكنولوجية نفسها ، اذ ان قوة تاثيرها يتعدى بكثير ما تفرزه من تطبيقات تقنية او حتى فكرية في المجال الامني العسكري . بل ستنطوي في راي بعض الباحثين الى بروز حضارة جديدة يطلق عليها حضارة مابعد الصناعية Post industrial civilizatio او مجتمع المعلومات (9) Information societyوالتي بدأت تظهر علاماتها الاولى في الولايات المتحدة الامريكية وبدرجة أقل من النظم الديمقراطية الليبرالية الاخرى ، وما ترتب عليها من تحول في معالم الحضارة الصناعية التي تطورت خلال القرن العشرين من منظومات فكرية وانماط انتاج واستهلاك وتركيبة اجتماعية . ويعجل من عملية التحول هذه ما تمتلكه الولايات المتحدة من الفوائض المالية الضخمة ، واموال الانتاج ، وسلع الاستهلاك والآلات الصناعية ، وخبرات فنية رفيعة على كل المستويات .

2- المجتمع الاستهلاكي : اتاح التقدم التكنولوجي مستوى رفيع من الحياة للفرد الأمريكي ، اذ قدر متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة في عام 1994 ف – 25880 دولار ، وفي كندا 19510 دولار ، وفي المانيا 25580 دولار ، وفي ايطاليا 19300 دولار ، وفي المملكة المتحدة 18340 دولار ،

المغرب 1140 دولار ، مصر 720 دولار ، الهند 320 دولار ، بنجلاديش 220 دولار فقط (10) .

وهذا المعدل المرتفع اتاح للفرد الامريكي أ لا يحقق بكفاية كل الاشياء الضرورية التي في حاجة اليها مثل المسكن والملبس والماكل فقط ، وانما يحقق بكفاية ايضا الاحتياجات الثانوية من توفير ثقافة اوقات فراغ ومن هنا اخترع بعض الكتاب الغربيين اصطلاح المجتمع الاستهلاكي ويعني ان يحقق فيه الفرد كفايته من الاحتياجات الضرورية والثانوية (11) .

في الواقع رغم ارتفاع متوسط الدخول بالنسبة للافراد في الولايات المتحدة الا انه مازالت توجد فوارق غير عادلة في توزيع الدخول بين الطبقات والفئات ، على الرغم من ان التقدم التكنولوجي قد خفف من حدة التناقضات العميقة بين الطبقات الا ان تفاو ت الدخول بين البيض والسود يبدو وا ضحا ، فالبيض يحصلون على دخول مرتفعة عن السود وبالتالي مستوى معيشتهم افضل كثيرا من السود ، حقيقة قد يوجد بعض السود الاغنياء ولكن الاغلبية منهم فقيرة ، وكذلك فقد يوجد بعض البيض الفقراء ولكن الاغلبية منهم اغنياء ، وتجدر الاشارة الى انه في هذا المجتمع الاستهلاكي تتعدد الدعاية وتتنوع وتاخذ اشكالا واساليب متطورة جدا بحيث تخلق الرغبة لدى المستهلك في اقتناء اشياء جديدة باستمرار مما يجعله يشعر على الدوام بعدم الاشباع الكامل . ومما يعمق من دور الدعاية هذه تاثير الثورة المعلوماتية على المجال الاقتصادي وبصفة خاصة بروز القطاع الخدمي في توجيه عمليات الانتاج ومصادر الثروة (12) . مما نتج عنه تحول تدريجي في مركز ثقل الاقتصاد الامريكي من عمليات التصنيع الشامل الى نمط اقتصادي يعتمد في الاساس على تبادل وتحليل المعلومات وان هذا التحول في مصادر انتاج الثروة ادى الى بروز وصعود طبقة معينة اجتماعية جديدة أطلق عليها وزير العمالة

Robert Reich محللو الرموز Symboles Analysts تستمد مكانتها الاقتصادية ليس من امتلاكها لعوامل الانتاج على غرار الطبقة الصناعية القديمة ، وانما من تحكمها في عملية تحليل وتسيير حركة المعلومات (13) مما ادى الى استئثارها بنصيب متزايد من اجمالي الناتج القومي ، وتشير الدراسات الى ان استمرار هذا الاتجاه في تحول الاقتصاد من نمط صناعي الى نمط معلوماتي من شأنه ان يؤدي الى استقطاب خطير في المجتمع الامريكي ، فمن ناحية يتسلح افراد الطبقة الصاعدة بالتعليم والمهارات العالية التي تمكنهم من المشاركة بفاعلية في اقتصاد المعلومات ، ويؤدي من ناحية اخرى الى تهميش الغالبية العظمى التي لايتوافر لها مثل هذه الامكانيات للمشاركة في اقتصاد المعلومات وبالتالي تقل فرص مساهمتهم فيه ، وان هذا الاستقطاب قد يؤدي بالفئات المهمشة الى التحول في ولاءاتها من الولاء للدولة القومية الى ولاءات اثنية تقوم على أسس قبلية او عشائرية او دينية او ولاءآت غير قومية بالتوازن مع عولمة الاقتصاد الدولي . ومن ثم قد يؤدي الى ظهور حركات فوضوية مثل الهيبز او دينية او طائفية وغيرها من الحركات اليمينية المتطرفة التي لاتظهر الا في مجتمعات الوفرة بصفة عامة والتركيبة الاجتماعية للمجتمع الامريكي خاصة (14) .

ثالثاً: وضع السيطرة

لاشك ان الولايات المتحدة تتمتع باقتصاد قوي . فوفقا لتقديرات البنك الدولي في عام 1994ف بلغ اجمالي الناتج القومي الامريكي 6،648 دولار اتاح لها ان تمد نفوذها وسيطرتها على معظم - ان لم يكن كل دول العالم ، وتبدو هذه السيطرة اكثر وضوحا في الدول المتخلفة لربطها اقتصاديا بها ، فالولايات المتحدة تستورد منها المواد الاولية باثمان زهيدة وتصدر لها مواد مصنعة باثمان مرتفعة ، ويقود هذا الوضع

بالطبع لاثار اقتصادية وسياسية لصالح الولايات المتحدة ، ولبيان الاثار السياسية التي تتمتع بها الولايات المتحدة نظرا للتفوق الاقتصادي ، هذا يتطلب تحليل التبادل التجاري مع الدول الاخرى والاستثمارات الامريكية في الخارج والمساعدات الخارجية ، ودورها في المؤسسات المالية الدولية ومديونية العالم الثالث وذلك على النحو التالي :ـ

1ـ التبادل التجاري للولايات المتحدة مع دول العالم الاخرى .

وفقا لتقديرات عام 1994ف يقدر سكان الولايات المتحدة 260،6 مليون نسمة يعيشون في مساحة كبيرة تبلغ 373.9 كم2 بنسبة 4.6٪ من عدد سكان العالم ، ويحققون ناتجا قوميا يزيد عن ربع الناتج القومي 26.4٪ وان هذه القوة الاقتصادية الامريكية تسمح لها بالسيطرة على السوق الرأسمالية الدولية ، فهي تستهلك مايقرب من 50٪ من المواد الاولية الواردة من الدول المتخلفة ، ومن ثم فهي تحدد الثمن الذي تريده للمواد الاولية فالقادة والساسة الامريكيون يرون ان الدول المتخلفة في حاجة للولايات المتحدة لتنميتها واستخراج مواردها الاولية وزيادة معدلاتها التجارية ، فكما يقول الرئيس كلينتون ان افضل الوسائل لتنمية اقتصادياتنا هي زيادة التجارة ، وان فتح اسواق جديدة للولايات المتحدة ادى الى ايجاد مليوني فرصة عمل بالولايات المتحدة (15) . ومن ثم تصبح من المبادئ التي تؤثر على السياسة الخارجية الامريكية هي احتياجها الى الرخاء الاقتصادي ، وخاصة القدرة على تصدير المنتجات والخدمات الامريكية لكي تستطيع القيام بواجباتها العالمية . كما يؤكد أحد الباحثين الامريكان من أن الصادرات الامريكية قد حققت حوالي ثلث نسبة النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة في بعض الفترات ، وان التجارة بين الولايات المتحدة والدول النامية تمثل ثلث تجارتهم الكلية ولذلك عندما

تواجه الدول النامية صعوبات أو متاعب اقتصادية يكون لذلك آثار سياسية على الاقتصاد الامريكي حيث تنخفض مقدرة الدول النامية على شراء الصادرات الامريكية (16) . وفي الواقع تزداد اهمية الدول النامية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية مع ثورة المعلومات ليس من جانب تنمية الدول الفقيرة لخدمة مصالحها وانما من حيث تامين اسواقها لاستيعاب صادراتها باعتبار ان اسواق هذه الدول هي الاكثر استيعابا للسلع والخدمات الامريكية مرتفعة القيمة مثل المعدات الخاصة بالاستخدام الامثل للبيئة والطاقة والماكينات المتطورة فنيا فحسب ، وانما بالاضافة لذلك تعد بعض الدول النامية ذات اهمية كبيرة كمصادر للمواد الاولية لاقتصاد الولايات المتحدة الامريكية فعلى سبيل المثال البترول كسلعة اولية تستورد الولايات المتحدة الامريكية 73٪ من احتياجاتها منه من الدول النامية ، وهنا تزداد اهمية الدول العربية المصدرة للبترول بالنسبة للولايات المتحدة حيث يمثل البترول العربي 27٪ من وارداتها من البترول (17) .

ومن التحليل السابق يتضح مدى اهمية نمو التجارة وزيادة التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية ودول العالم الاخرى ، حيث يعتبر من أولويات السياسة الخارجية الامريكية - في الوقت الحاضر - خاصة وان بعض التدهور الحالي لاقتصادها - مقارنة بما كانت عليه سابقا - في ظل الحروب التجارية بينها وبين اليابان والصين واوروبا الغربية ، يملي عليها ضرورة مواكبة تجارتها الدولية لاولويات مصالحها السياسية والاقتصادية ، ، ومن ثم لاتقتصر اهمية فتح الاسواق الخارجية وزيادة الصادرات على دورها في دفع تطور ونمو الاقتصاد المحلي فحسب ، بل كذلك لتأمين مركز الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي .

2ـ الاستثمارات الامريكية الخارجية :

يذهب الكتاب الامريكان الى القول بان الدول المتخلفة لايمكن ان تطور نفسها ولا ان تستخرج موادها الاولية الا بمساعدة رؤوس الاموال الاجنبية ، ولن تحصل على مقابل لهذه المواد الاولية الا اذا قامت بتصديرها للدول المتقدمة في اوروبا . والولايآت المتحدة ، سواء كانت هذه المقولة صحيحة أم غير ذلك ، فانه مما لاشك فيه ان الاقتصاد القوي الذي تتمتع به الولايات المتحدة يؤثر كلية في الاقتصاد العالمي ويعكس نفسه من حيث الازمات على اقتصاديات العالم كله تقريبا (18) . في الحقيقة لقد توسعت وانتشرت الاستثمارات الامريكية في مناطق العالم المختلفة نظرا للفوائض المالية الضخمة . ويلاحظ ان خريطة الاستثمارات الامر يكية الخاصة والمباشرة في الدول الصناعية المتقدمة تبلغ ضعف هذه الاستثمارات في الدول النامية في امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا هذا من ناحية ومن ناحية ثانية تتجه هذه الاستثمارات الامريكية الى الصناعات الاستخراجية في الدول المتخلفة في مقابل اتجاهها للصناعات التحويلية في الدول المتقدمة ، على ان الارباح المتحصلة من الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية في الدول النامية اكبر من الارباح المتحصلة من الاستثمارات في الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة ، وهكذا تجني الولايات المتحدة ارباحا طائلة من استثماراها في الدول النامية لتعيد استثمارها من جديد في اماكن اخرى من العالم مثل كندا واوروبا ، ولو انه اعيد استثمارتها في اماكنها لافادت في تطور هذه الدول المتخلفة .

وتنطبق هذه الملاحظات على الاستثمارات الامريكية في الدول العربية ، فهي تتركز في القطاع الاستخراجي وبالذات التنقيب عن النفط واستخراجه ، حيث تشكل هذه النسبة حوالي 80٪ من اجمال استثماراتها

في البلاد العربية ، اما بالنسبة الباقية فتتجه الى قطاعات الصناعات الميكانيكية والمنسوجات والصناعة الكهربائية . كما يقدر احد المصادر الامريكية ان الاستثمارات الامريكية المباشرة تتركز في 4 دول هي السعو دية ومصر والامارات العربية وليبيا وهي انخفضت من 1.3٪ اجمالي الاستثمارات الامريكية المباشر ة في الخارج في عام 1991ف الى حوالي 0.7٪ حسب احصاءات 1994ف . وتوزع النسب عى النحو التالي السعودية 55.2٪ مصر 27.7 الامارات 12٪ ليبيا 5.1٪ ولكن لايعني هذا ان الاستثمارات الامريكية مقصورة على الدول الاربع فقط ، وانما موزعة على بعض الدول الاخرى ولكن بنسب محدودة جدا (19) .

وترتيبا على هذا الوضع فإنه يمكن القول بان الاستثمارات الامريكية في دول العالم الثالث تجني من ورائها الولايات المتحدة نفعا كبيرا اذا ما قورنت الاستثمارات بحجم الارباح الهائلة ، والتي تؤ دي في النهاية الى ان البلدان الغنية تزداد غنى ، والفقيرة تتناقص رؤوس أموالها في الوقت الذي يزداد فيه عدد سكانها .

3 ـ المساعدات الخارجية .

جاء تطور المعونة الخارجية وهو المصطلح الشامل الذي يضم ليس فقط المساعدات الانمائية الرسمية ، وانما ايضا المعونة العسكرية والمعونة الانسانية ، والذي بدأ منذ عام 1942ف من خلال برنامج الاعارة والتأجير الموجه لدعم القدرة العسكرية للدول الحليفة للولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية ، ومن بعده خطة مارشال لاعادة بناء وتعمير اوروبا بعد نهاية الحرب ، واستمرت حتى الوقت الحاضر ويعد برنامج المعونة الخارجية الامريكية من أهم أدوات صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة حيث انفقت الولايات المتحدة حتى عام 1990ف مايقرب من 374

مليار دولار على المعونة الخارجية لاكثر من 100 دولة نامية منها حوالي 233 مليار دولار كمعونة اقتصادية (20) .

ويلاحظ ان برنامج المعونات الامريكية يتكون من عدة برامج من ناحية وعدد من الوسائل المختلفة لتنفيذ هذه البرامج من ناحية اخرى . تقسم المعونة الى خمس برامج أساسية هي :-

النوع الاول : وهو المساعدات الانمائية الهادفة لاحداث تنمية اقتصادية على المدى البعيد ، لمساعدة الدول المستقبلة لها على الاستغلال الامثل لمواردها ، وتركز على قطاعات التنمية الريفية ، والقطاع الخاص ، الصحة الزراعة ، التعليم ، البيئة والطاقة وغيرها من القطاعات الاخرى .

النوع الثاني : صندوق الدعم الاقتصادي حيث يتم الانفاق منه طبقا للحالات الاقتصادية والسياسية والامنية الخاصة من خلال عدة وسائل منها التحويلات النقدية لدعم الميزان التجاري لبعض الدول التي تعاني نقصاً في العملات الحرة وبرامج استيراد السلع لتمويل استيراد السلع الامريكية .

النوع الثالث : بر نامج المعونة الغذائية فيتم بمقتضاه استغلال فائض الحاصلات الزراعية لتحويله للدول النامية ذات النقص في الغذاء سواء من خلال منح أو قروض ميسرة في السداد .

النوع الرابع : برنامج المعونة العسكر ية للدول الصديقة وتتولى الاشراف على هذا البرنامج وزارة الدفاع بالاشتراك مع الخارجية ويعتبر هذا البرنامج اكبر برامج المعونة على الاطلاق اذ تتراوح نسبته مابين 35٪ 45٪ من اجمالي المعونة الامريكية ...

والنوع الاخير : هو برنامج المعونة متعددة الاطراف كالبنك الدولي بالاضافة الى مساهمات البرامج الاقتصادية والتنموية للمنظمات الدولية (21) وبالرغم من الاهداف التي تبدو في مظهرها نبيلة وسامية

للمعونة الخارجية الامريكية الا انها في التحليل الاخير تخدم المصالح الامريكية من خلال تقديم المعونة العسكرية والاقتصادية لدعم استقرار الدول الرئيسية في الاستراتيجية الامريكية هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فهي تعود بالنفع العظيم على الاقتصاد الامريكي في بعض القطاعات كالعسكرية والزراعية والنقل الملاحي وبيوت الخبرة الاستشارية التي تضطلع بمسئولية تنفيذ برامج المعونة سواء منفردة او بالاشتراك مع الخبرات المحلية في الدول المستقبلة للمعونة .

كما يلاحظ التفاوت في التوزيع الجغرافي للمعونة الاقتصادية الامريكية على مستوى مناطق العالم المختلفة ، كما انها تتركز في دول معينة في كل منطقة . فعلى سبيل المثال قدمت الولايات المتحدة مساعدات خارجية (اقتصادية وعسكرية) للدول العربية في عام 1991ف حوالي 2679 مليون دولار حصلت مصر على 2478 مليون بنسبة 94.6٪ وقد بلغ اجمالي المساعدات الامريكية المقدمة لمصر في الفترة من 1975 حتى 1996ف حوالي 21،1 مليار دولار . ومن هنا تصبح هذه المساعدات بمثابة ورقة ضغط على الادارة المصرية يمكن التلويح بها من حين لآخر من قبل الحكومة الامريكية .

4ـ الولايات المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية .

بالرغم من مبادىء مؤسسات التمويل الدولية تنص على انه يجب الا يستغل البنك الدولي والصندوق لخدمة اي اهداف سياسية ، وان الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها التي سوف تكون محور اهتمام عند اتخاذ اي قرار ، الا ان الولايات المتحدة تعمل جاهدة على حفظ دورها القيادي بكل من البنك؛ الدولي والصندوق لاستخدامها كاداة لرسم سياسات الدول النامية ، وان هذا الدور ثبت لها نتيجة سيطرتها على الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية لامتلاكها مايقرب من 60٪ من

احتياطي الذهب في العالم غير الشيوعي واستطاعتها اقامة نظام اقتصادي يخدم مصالحها من خلال المؤسسات المالية متعددة الاطراف والتي انبثقت عن اتفاقية برايتون وودز فقد امتلكت الولايات المتحدة الامريكية حوالي 30٪ من التمويل الخاص بالبنك والصندوق الدوليين ورغم تقلص نصيبها من راس مال البنك والصندوق ، الا انها تملك اكبر حصة تملكها اية دولة اخرى حيث تصل الى 18٪ من اجمالي الحصص في ميزانية البنك والصندوق ، فضلا عن انها تملك اكبر قوة تصويتية 18٪ من اجمالي التصويت بالبنك (23) .

وفي الحقيقة قد اتاح هذا الوضع المتميز للولايات المتحدة داخل البنك والصندوق الدوليين فرصة السيطرة على سياستهما لخدمة مصالحها تجاه الدول النامية ، فضلا عن تحكمها في اختيار كل من مدير صندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي للانشاء والتعمير والذي عادة ما يحمل جنسية الولايات المتحدة الامريكية . ولبيان مدى تأثير النفوذ الامريكي على سياسات وبرامج المؤسسات المالية الدولية يتضح ذلك من خلال دور البنك الدولي في تعزيز رؤية الولايات المتحدة الامريكية للنظام الرأسمالي ، فقد اهتم البنك منذ انشائه بالرأسمالية والعمل على زيادة دور القطاع الخاص في اقتصاديات الدول النامية ، وبالاضافة لذلك فقد قامت الولايات المتحدة باصدار تعليمات امنية لهذه المؤسسات تطلب بمنع تقديم مساعدات او قروض دولية لعدد كبير من الدول من امثلتها : تمويل السد العالي في مصر 1956ف ، شيلي 1973ف ، ڤيتنام 1979ف .. الخ ومن التحليل السابق للتفوق الاقتصادي الذي تتمتع به الولايات المتحدة الامريكية وما يؤدي اليه من سيطرة على معظم اقتصاديات العالم وبالذات العالم المتخلف يقود الى مدى تضخم النفوذ السياسي الذي تتمتع به الولايات المتحدة في هذه الدول في الوقت الحاضر بحيث تلعب دورا

اساسيا في سياسات وقرارات هذه الدول بما يخدم الاهداف والمصالح الاستراتيجية والعليا الامريكية .

وان الولايات المتحدة تتدخل في هذه الدول سواء كان تدخلا صريحا او ضمنيا في مصالحها الحيوية ومنع ظهور قوى اقليمية تهدد هذه المصالح خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي باعتباره القوة العظمى الشيوعية المعادية للأسس والاهداف الرأسمالية . وظهر ذلك واضحا في السابق في كل من حرب فيتنام والانقلاب العسكري في شيلي وغيرها من دول العالم الثالث . وحرب الخليج الاخيرة ليست منا ببعيد . والتجائها الى الحصار الاقتصادي كوسيلة ضغط على الدول التي تحاول التملص من نفوذها .

كما يبدو واضحا من دورها في اقرار العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق وليبيا ، بالاضافة الى دورها في المؤسسات المالية الدولية المتميز نظرا لقوتها التصويتية في توزيع واقرار برامج التمو يل الدولية لمشروعات التنمية في الدول النامية ، فضلا عن استثماراتها الخاصة والمباشرة في دول العالم النامية ومدى تركزها في دول معينة ، ليس هذا فحسب بل قدرتها على السيطرة والتحكم في استثمارات الدول الاخرى في اراضيها بما تملكه من ادوات التجميد والمصادرة اذا دعت الحاجة لذلك ، كما حدث بالنسبة للاستثمارات الايرانية والليبية والعراقية في الولايات المتحدة .

وهكذا يتضح الدور الاقتصادي والسياسي المسيطر للولايات المتحدة والذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وعدولها عن سياسة العزلة وتكرس هذا الوضع مع ظهور النظام العالمي الجديد الذي تضطلع فيه الولايات المتحدة بالدور القيادي في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي .

المبحث الثاني
تنظيم السلطات العامة

تبنى الشعب الامريكي نظام جمهوري فيدرالي يتكون من خمسين ولاية ، هذا الشعب الذي ينحدر من امم وقوميات شتى ولمحاولة صهر وادماج هذا الخليط من الامم والقوميات استطاع الشعب الامريكي ان يقر دستور 1787ف والذي يعد اقدم الدساتير المطبقة في العالم ، ومازال معمولا به حتى الان وان ادخل عليه بعض التعديلات - استطاع ان يضع قواعد اساسية وثابتة لنظام فيدرالي يقوم على الفصل الكامل بين السلطات .. وسوف نتناول في شيء من التفصيل تنظيم هذه السلطات على النحو التالي .

اولا / السلطة التشريعية :

وتتمثل في الكونجرس . (24) والذي يتكون من مجلسي الشيوخ والنواب وهو غير قابل للحل . وسوف نلقي نظرة على تشكيل الكونجرس والسلطات التي يتمتع بها ، ودور الكونجرس في السياسة الخارجية فيما يلي :

1- تشكيل الكونجرس : بخصوص مجلس الشيوخ يتألف من 100 عضو بواقع عضوين لكل ولاية بغض النظر عن كبر او صغر حجم الولاية او عدد سكانها ، ويتم انتخابهم لمدة 6 سنوات على ان يجدد الثلث كل عامين .

اما بخصوص مجلس النواب فهو يتكون من 437 عضو ويتم توزيعهم على الولايات بحسب عدد سكان كل ولاية فمثلا يخصص لولاية مثل كاليفونيا 47 مقعدا في مقابل 4 مقاعد فقط لولاية نيفادا . كما يتم انتخاب اعضاء مجلس النواب كل عامين .

2- سلطات الكونجرس : وهي تتنوع بين سلطات واختصاصات تشريعية ومالية ورقابية وقضائية على النحو التالي :-

أ- السلطات التشريعية: يختص الكونجرس بالسلطة التشريعية طبقاً للدستور ولا يرخص له بتفويضها ، ويمارس عملية التشريع كلا من المجلسين على قدم المساواة وماعدا التشريعات المتعلقة بالضرائب يختص بها تماما مجلس النواب وحده . لابد من موافقة المجلسين على مشروعات القوانين حتى تصدر ، اما في حالة عدم الاتفاق تحال هذه المشروعات الى « لجنة التوفيق » التي تتكون من عدد من الاعضاء من المجلسين كما يملك الكونجرس سلطة تعديل الدستور نفسه ، وان هذا التعديل يتطلب شروط خاصة مثل اشتراط موافقة ثلثي 2/3 الاعضاء من كل مجلس ، ثم ضرورة تصديق 3/4 المجالس التشريعية للولايات على هذه التعديلات .

ب - سلطات مالية : وتتمثل في ضرورة موافقة الكونجرس على مشروع الميزانية وعلى اية قروض او منح تمنحها الحكومة الامريكية لان هذه الاعمال يجب ان تصدر في شكل قوانين .

ج - سلطات رقابية : حيث يقوم الكونجرس بالرقابة على الخدمات العامة فهو الذي ينشيء هذه الخدمات ويشرف على سيرها وكيفية ادائها وفحص اداراتها المالية .

د - سلطات قضائية : فالكونجرس يمارس عدة اختصاصات قضائية هامة بموجب نظام توجيه الاتهام حيث يختص مجلس النواب بالمبادرة في توجيه الاتهام فباستطاعته توجيه الاتهام لا لرئيس الجمهورية فقط وانما لاي موظف اتحادي بتهمة الرشوة او الجنائية او اية جرائم اخرى ترتكب في حق الدولة . وفي حالة توجيه الاتهام تشكل لجنة للبحث والتحقيق من عدد معين من اعضاء مجلس النواب وبناء على تقديرها بتوجيه الاتهام ، ويتولى مجلس الشيوخ محاكمة من وجه له الاتهام ، وفي حالة توقيع جزاء بعزله يجب ان يصدر هذا الجزاء

بموافقة ثلثي 2/3 اعضاء المجلس كما ان للكونجرس تشكيل مايراه من لجان استماع او تحقيق بخصوص مسألة ا اخرى ، وقد تؤثر مثل هذه التحقيقات على موقف الرئيس ، او قد يؤدي الى الاستقالة . مثل استقالة الرئيس «ريتشارد نيكسون» اثر فضيحة وترجيت عام 1973ف .

3ـ مجلس الشيوخ وصنع السياسة الخارجية .

ادت التغيرات الدولية الى التوسع في دور الكونجرس بصفة عامة والشيوخ خاصة ، فبعد ان تغير دور الولايات المتحدة على الساحة الدولية ، واخذت على عاتقها مسئولية ارساء نظام عالمي تلعب فيه دور المهيمن ، كان على الحكومة توفير نظام اقتصادي يلبي هذه الاحتياجات ، مما ادى الى زيادة تدخل الكونجرس ، كما يعتبر الارتباط بين الشئون الداخلية والخارجية احد العوامل التي اثرت ايضا على دور الكونجرس .

فعلى سبيل المثال فان الاشتراك في الحرب يتطلب فرض وجمع الضرائب بالاضافة الى ان الانتهاكات التي حدثت اثناء حرب فيتنام دعت الكونجرس الى التدخل والقيام بدور اكثر ايجابية بشكل عام . كما ان الدستور الامريكي يعطي مجلس الشيوخ سلطة استشارية وسلطة التصديق في بعض الامور مثل المعاهدات وتعيين السفراء وكبار رجال الادارة الفيدرالية العليا واعلان الحرب وارسال قوات للخارج بالاضافة لذلك فللكونجرس سلطة اقرار الميزانية العامة لمالية الدولة والتي تعتبر الورقة الرابحة مما يؤثر بشكل فعال في السياسة الخارجية (25) . كذلك يتمتع الكونجرس ايضا بسلطة ادارة التجارة الداخلية والخارجية مما يؤثر على الاقتصاد بشكل خاص والسياسة الخارجية بشكل عام كذلك يلزم لنفاذ المعاهدات الخارجية التي يوقعها رئيس الجمهورية تصديق مجلس الشيوخ عليها ، ويتم التصديق بموافقة ثلثي 2/3 اعضاء مجلس الشيوخ

على الاقل ، ولبيان هذه السلطة يكفي ان نشير الى رفض مجلس الشيوخ فرساي (26) . واخيرا للكونجرس بصفة عامة ولمجلس الشيوخ بصفة خاصة سلطات اضافية بعيد ة عن النطاق الدستوري ، حيث يستطيع الكونجرس ان يتخذ قرارات ليعرب بها عن رأيه بخصوص الشئون الدبلوماسية ويقوم بعض النواب برحلات تطوعية ، او ردا على دعوات الى الدول المختلفة لمراقبة الشئون الخارجية وتجميع المعلومات .

ثانيا : السلطة التنفيذية

عندما وضع المؤسسون الاوائل الدستور الامريكي اراد وا ان يجعلوا من الرئيس العضو الاساسي ليس فقط في السلطة التنفيذية بل في النظام الدستوري . وارادوا ان يعطوه مايكفي من سلطات واسعة ، فالرئيس هو الذي يعطي النظام الرئاسي اسمه ، ويفترق وضعه عن اوضاع الرؤساء الآخرين في الانظمة الديمقراطية الليبراليةوسوف نلقي الضوء على مؤسسة الرئاسة وكيفية اختيار الرئيس وسلطاته وعلاقته بالكونجرس على النحو التالي :ـ

1ـ مؤسسة الرئاسة .

اذا اردنا ان نحلل دور الرئاسة الامريكية في النظام السياسي ، علينا ان نحدد اولا ما نعنيه بالرئاسة كمؤسسة لصنع القرار لاتشتمل فقط على الرئيس (27) .. ، وانما تشتمل ايضا على ما نسميه مجازا « البيت الابيض» واسمه في الاصل المكتب التنفيذي للرئيس ، هذا المكتب الذي انشيء في عام 1939ف من قبل الرئيس روزفلت ثم تطور هذا المكتب واتسعت اختصاصاته في عهد الرئيس ترومان ويضم هذا المكتب المعاونين المباشرين للرئيس .

وقد ادى التوسع في هذا المكتب التنفيذي ، والتوسع في دور الرئيس الى التوسع في دور الرئاسة ككل مما أدى الى زيادة سلطة الرئاسة خاصة

في الشئون الخارجية ، كما يتمتع الرئيس بصلاحيات هائلة في تعيين وعزل الوزراء وهم في الحقيقة ليسوا وزراء بالمعنى الدستوري كما هو الحال في الانظمة البرلمانية الاخرى ، بل مجرد سكرتيرين له او معاونين ،وبالتالي لايوجد مجلس وزراء بالمعنى المعروف ، فالسكرتيريون يتم اختيارهم من قبل الرئيس بالاتفاق مع مجلس الشيوخ ، ويخضع هؤلاء لاشراف الرئيس الشخصي ويعزلهم من مناصبهم متى اراد . كما يجتمع الرئيس بمعاونيه (السكرتيريين) كل اسبوع ليقوى صلاته بهم ويستمع الى ارائم كل في مجال اختصاصه او المجالات الاخرى متى اراد ان يدلي برايه فيها ولكن الرئيس هو الذي يقرر في النهاية ، ومن المعروف ان (لينكولن) كان رايه هو النافذ حتى ولو كان كل (السكرتيريين) معارضين ، وفي كثير من الاحيان يتخذ الرئيس قراراته الهامة ذات الخطورة البالغة بعد ان يتشاور مع بعض المهمين فقط وقد يقتصر ذلك على بعض الخبراء والفنيين .

كما اسس بعض الرؤساء عدداً من المؤسسات لجمع المعلومات والمساعدة على اتخاذ القرارات مما اعطي الرئاسة كمؤسسة شرعيتها وقوتها بالنسبة للموسسات الاخرى ومن اهم هذه المؤسسات مجلس الامن القومي الذي تأسس عام 1947ف (28) ، وظهور فاعليته في عهد كينيدي وفي اوائل الستينات ، ومنذ ذلك الحين اصبح ذلك المجلس احد اهم اركان السياسة الامريكية خاصة اثناء الحرب الباردة . وكان هذا المجلس في بعض الاحيان أداه يطوعها الرئيس لمصالحه الخاصة ، ويستخدمها لكسب تأييد المؤسسات الاخرى ، ففي عهد الرئيس نيكسون كان المجلس يستخدم لكسب التأييد للعمليات العسكرية السرية ، وعلى مر الادارات المختلفة كان لرئيس المجلس سلطات تفوق سلطات وزير الخارجية ، فاذا كان وزير الخارجية ذا شخصية قوية اصبح هناك صراع بين المؤسستين ، اما اذا كان

وزير الخارجية ضعيفا ، او ان رئيس المجلس مفضلا من قبل رئيس الدولة ، اصبح رئيس المجلس صاحب اليد العليا ، وتكمن اهمية رئيس هذا المجلس ايضا في وظيفته كمحلل ومنظر للمعلومات المقدمة لرئيس الدولة ، ومن ثم فهو يستطيع ان يتحكم في ترتيب اولويات الرئيس ، كذلك مجلس المستشارين الاقتصادي ويتكون من ثلاثة مستشارين فقط ويقومون باعداد التقرير الاقتصادي للرئيس ، ثم المكتب الشخصي .

والواقع فان مؤسسة الرئاسة تتأثر بالعوامل الخارجية المحيطة بها (29) بالتالي هذا يؤثر على علاقتها بباقي المؤسسات . وهناك عاملان اساسيان يؤثران على دور الرئاسة في عملية صنع القرار وهما : النظام الدولي ، والاطار السياسي . فالنظام الدولي سواء كان ثنائي القطبية أو آحادي القطبية يعرض خيارات وتحديات محددة على السياسة الخارجية ، كما يطرح لدور الدولة في المجتمع الدولي والسياسات الممكن اتباعها ، كما يمكن ان يطرح شرعية (او عدم شرعية) سلوك الدولة . وهذا بالطبع يؤثر على قدرة الرئاسة على اقناع باقي المؤسسات بقراراتها وسياساتها . اما الاطار السياسي فهو يوضح كيف ان وجود نظرية مثل نظرية الاحتواء قدمت اطاراً شرعيا لكثير من القرارات السياسية التي يصعب اتخاذها في الوقت الراهن في ظل غياب هذا الاطار الشرعي ولكن يمكننا القول على الرغم من وجود عقبات مثل غياب العدو الخارجي وزيادة التداخل في الشئون الداخلية والخارجية فان هذه العقبات لن تؤدي حتما الى تقلص الرئاسة كمؤسسة او انخفاض قوتها النسبية لما يتمتع به الرئيس « من صلاحيات وقدرة هائلة على اعادة هيكلة بعض المؤسسات وتعيين انصاره فيها ومحاولاته الدائمة لكسب البيروقراطية لصالحه وازاء الكونجرس وغيره من المؤسسات نظرا لقوته الدستورية والشعبية الهائلة التي يكتسبها من انتخاب الشعب الامريكي له ، وهذا ما سنعرضه لاحقا .

2 ـ انتخاب الرئيس .

يتم انتخاب الرئيس ونائبه في اقتراع عام ولكن في الاصل يجب ان يتم انتخابه من مجلس النواب وضرورة حصوله على الاغلبية المطلقة من المجلس من بين ثلاثة مرشحين ويتم انتخاب نائبه من قبل مجلس الشيوخ وحصوله على الاغلبية من بين مرشحين اثنين ، وغير ان هذا النص لايطبق عملياً ، وذلك لعدم قدرة الكونجرس على اختيار مرشح تجمع الاغلبية عليه .

ولذلك يتم انتخاب الرئيس في اقتراع عام بيد انه اقتراع عام غير مباشر ، ويمر انتخاب الرئيس بعدة مراحل :

اولها: ان تعين كل ولاية مندوبين عن كل حزب يجتمعون في مؤتمر حزبي لاختيار مرشح الحزب للرئاسة ، ولاتتم هذه العملية بسهولة ـ كما يظن لاول وهلة ـ وانما تتم مساومات عديدة في اجتماعات المندوبين لكل حزب لاختيار مرشحيه الرسميين للرئاسة ولمنصب نائب الرئيس ، وان كانت المساومات الاساسية تتم ـ عادة خلف الابواب المغلقة وفي الغرف الجانبية ، وتتمخض هذه المساومات في النهاية على الاتفاق على اختيار مرشح الحزب الرسمي للرئاسة ونائب الرئيس (30) .

وثاني هذه المراحل : حيث يقوم الشعب الامريكي في كل الولايات بانتخاب مندوبين او ناخبين رئاسيين ، ويطلق عليه (مجمع انتخابي) هؤلاء المندوبون يتولون نيابة عن الشعب انتخاب رئيس الجمهورية من بين مرشحي الاحزاب ، حيث تختار كل ولاية عدداً من المندوبين يماثل عدد الولاية الممثلين في الكونجرس (النواب والشيوخ) ويتم انتخاب هؤلاء المندوبين عن طريق نظام الانتخاب بالقائمة .

والمرحلة الثالثة : ويتولى فيها المندوبون اختيار او انتخاب رئيس الجمهورية للولايات المتحدة من بين مرشحي الاحزاب للرئاسة ، وفي

الواقع يعرف مقدما والى حد كبير من سيفو ز بالرئاسة الامريكية في ضوء نتيجة انتخاب المندوبين في المرحلة الثانية ما اذا كانت اكثر يتهم تنتمي للحزب الجمهوري فاز في المرحلة الثالثة مرشح الحزب الجمهوري ، وذلك نظرا لالتزام المندوبين المنتمين لحزب معين باعطاء اصواتهم لمرشح الحزب الذي ينتمون اليه ، وبالتالي يصبح المرشح الذي حصل على اغلبية اصوات المجمع الانتخابي رئيسا للولايات المتحدة لمدة اربع سنوات وفقا لنظام الاغلبية حيث يفوز المرشح الذي حصل على اعلى الاصوات من اصوات المجمع الانتخابي ولو بصوت واحد ، هذا وقد استقر في الدستور الامريكي ان يتم التجديد لرئيس الجمهورية لمرة واحدة فقط (31) . وذلك منعا للتأييد في هذا المنصب الخطير وعدم الاخلال باهم اركان النظام الجمهوري وهو شغل المناصب الرئاسية لفترة محددة .

3ـ سلطات الرئيس

يتمتع الرئيس الامريكي بسلطات واسعة على الصعيدين الداخلي والخارجي فعلى الصعيد الداخلي . يعد الرئيس الامريكي رئيسا لكل الموظفين الفيدراليين ، فهو الذي يعينهم (بعد اخذ راي مجلس الشيوخ في بعض المناصب الهامة) ولكنه يستطيع عزلهم دون استشارة هذا المجلس . كما يتمتع بسلطات هائلة في استحداث وظائف ادارته لمكافأة اعضاء الحزب الذي ينتمي اليه والذين يساعدونه في تحقيق الفوز في حملته الانتخابية كما يقوم الرئيس الامريكي بالسهر على تطبيق وتنفيذ القوانين التي يصنعها الكونجرس تنفيذا كاملا سواء بنفسه او بواسطة معاونيه من الوزراء والسكرتيريين (32) . وبواسطة القوات المسلحة اذا اقتضى الامر ، كما يتمتع من ناحية اخرى بسلطات واسعة في فترات الازمات وذلك من اجل الحفاظ على النظام واستمرار حياة الامة في الاتحاد الامريكي ، فعلى الرغم من ان ليس للرئيس ان يتدخل في تنفيذ القوانين

الاقليمية الا بناء على طلب سلطات الولاية ذاتها والا اذا كانت هناك كوارث واضطرابات داخل احدى الولايات من شأنها أن تعوق تنفيذ القوانين الفيدرالية المركزية فللرئيس حق التدخل مباشرة رغم معارضة سلطة الولاية لحماية مصلحة الاتحاد العليا وقوانينه ، هذا بالاضافة الى تمتع الرئيس بسلطات تشريعية تتمثل في اصدار اللوائح او التشريعات التفويضية لتنظيم بعض المرافق او المصالح العامة ويتمتع الرئيس ايضا بحق العفو عن الجرائم التي ترتكب ضد قوانين الولايات المتحدة ماعدا في حالات المحاكمة الجنائية المعروضة امام الكونجرس .

اما على الصعيد الخارجي ، فالرئيس هو المسئول الاول عن العلاقات الدبلوماسية وهو الذي يعين السفراء والقناصل والمسئول الاول عن المفاوضات وتوقيع المعاهدات (ويمارس بعض هذه الاختصاصات بالاتفاق مع مجلس الشيوخ) ، كما يختص الرئيس وحده بالاعتراف بالدول والحكومات الاجنبية ، ومن ناحية ثالثة يعتبر الرئيس على الصعيد العسكري القائد الاعلى للقوات المسلحة والقوات الخاصة ويقود كل العمليات العسكرية ، فهو الذي اعطى الامر بصنع القنبلة الذرية والامر بضرب هيروشيما ونجازاكي بالقنبلة الذرية عام 1945ف وارسال القوات الامريكية الى كوريا عام 1950ف وارسال الحشود العسكرية الى منطقة الخليج من خلال عملية عاصفة الصحراء 1991ف ، وعملية الجندي اليقظ ضد العراق 1994ف ، فضلا من التدخل الامريكي في الصومال من خلال عملية احياء الامل في الصومال ، والبوسنة والهرسك وهايتي.

العلاقة بين الرئيس والبرلمان

وزع الدستور الامريكي السلطات في بعض المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية والنواحي العسكرية الاستراتيجية بين الرئيس والكونجرس ،

كما نص الدستور على الفصل بين السلطات فلا يستطيع الكونجرس اجبار الرئيس على الاستقالة ولايستطيع الرئيس ان يقوم بحل الكونجرس ، ولكن يجب ان يوضع في الاذهان ان ذلك الفصل بينهما ليس فصلا مطلقا ، وانما نسبيا حيث يمتلك كل منهما بعض الوسائل للتأثير في الاخر . فالرئيس يتميز عن الكونجرس في بعض الجوانب تتمثل في :-

اولا : يستطيع الرئيس ان يحصل على معلومات متخصصة وسريعة من خلال اجهزة جمع المعلومات بالبيت الابيض ، فهذا يعطيه القدرة على اتخاذ قرارات صائبة وان هذه المعلومات يمكن استخدامها بطريق مختلفة ليحصل على موافقة الكونجرس على سياسته ، وقد ظهرت هذه الميزة خلال حرب فيتنام .

ثانيا : يتمتع الرئيس بحق الاعتراض على القوانين التي صوت عليها الكونجرس خلال عشرة ايام ، ويتمتع كمشروع من خلال خطابه السنوي حيث يتقدم للكونجرس بالميزانية نحو قانون معين عن طريق رسائل يبعثها له دون ان يقدم رغبته هذه في صورة مشروع قانون .

ثالثا: قدرة الرئيس على جذب الراي العام لصالحه من خلال وسائل الاعلام تفوق قدرة الكونجرس وهي تشكل نوعا من الضغوط للتأثير على قراراته ، كما ان دور الرئيس كقائد للحزب السياسي الذي ينتمي اليه يوفر له من القوة والتأييد من جانب اعضاء حزبه ومن الافراد الذين يقوم بتعيينهم ، كما يحصل على العون من مستشاريه الذين يعملون في مكتبه التنفيذي .

في مقابل ذلك يملك البرلمان عدة اختصاصات تجاه الرئيس ، فسلطة الكونجرس المالية التي تتمثل في اقرار الميزانية السنوية تمثل اهم وسيلة ضغط فعالة للكونجرس على الرئيس ، كما يتمتع الكونجرس بسلطة حق توجيه الاتهام (34) .

ومن العرض السابق لعلاقة موسسة الرئاسة بالكونجرس يمكننا القول ان قوة الكونجرس تنبع من هيمنته وسيطرته على الشئون الداخلية للبلاد في الوقت الذي تظهر له فيه نقاط ضعف كثيرة بخصوص السياسة الخارجية فالكونجرس يعاني من تشتت للقوى السياسية وضعف الولاء الحزبي بشكل عام ، فضلا عن تعدد وتنوع عدد اللجان الرئيسية والفرعية مما يشكل عقبة في طريق التوصل لقرارات سريعة ، وكذلك يضعف من قوة الكونجرس ما تعج به الساحة الامريكية من جماعات ضغط ومصالح تمارس تاثيراتها على قرارات الكونجرس بشكل او باخر ونظرا للتداخل بين القضايا الداخلية والخارجية فان ادارة الشئون الخارجية للولايات المتحدة تخضع في التحليل الاخير لعوامل ثلاثة تتمثل في (35) الحزب المسيطر على الكونجرس ، شخصية الرئيس ، المناخ السياسي العام . فسيطرة الحزب الذي ينتمي اليه الرئيس تسهل من عملية تصديق الكونجرس على قراراته وسياساته (36) ، كذلك فعندما تكون شخصية الرئيس ضعيفة من الناحية السياسية يصعب عليه جذب تأييد الكونجرس ، واخيرا يلعب المناخ السياسي العالمي البيئة الدولية دورا هاما في تشكيل سيكولوجية النواب في الكونجرس . فعندما يشعر الشعب الامريكي بان هناك تحديات تواجه امريكا في الخارج يتمتع الرئيس بالكلمة العليا في ادارة الشئون الخارجية ، في حين ان غياب عدو او خطر خارجي يفقد الرئيس كثيرا من زمام المبادرة .

السلطة القضائية

تتمثل السلطة القضائية في المحاكم بانواعها وفي المحكمة الفيدرالية ولاتقتصر مهمة الرقابة على دستورية القوانين على المحكمة العليا فقط ، وانما تمارس هذه المهمة جميع المحاكم سواء الفيدرالية محاكم الولايات ايا كانت درجتها ، بيد ان المحكمة العليا هي المحكمة الاسمى التي تنظر امامها

الاستئنافات الاخيرة وقراراتها بائنة غير قابلة للطعن ويترتب على هذا تمتعها بمكانة كبيرة في النظام الامريكي الى جانب تأثيرها السياسي (37) وتتكون المحكمة العليا من رئيس يطلق عليه قاضي وثمانية من القضاة يعينون من قبل رئيس الجمهورية لمدى الحياة وموافقة مجلس الشيوخ . هذا ويستطيع القاضي بكامل ارادته ان يطلب احالته الى المعاش عند سن السبعين الا انه نادرا ما يحدث (38) . ولاتاخذ المحكمة قراراتها الا باشتراك ستة قضاة من اعضائها ، تمارس المحكمة الرقابة على دستورية القوانين مباشرة ، وانما يتم ذلك بمناسبة قضية اخرى معروضة على المحكمة ، وثار النزاع في عدم دستورية القانون الذي يحكمها ، اي عن طريق الدعوى الفرعية وتنظر المحكمة ايضا النزاع بين الحزبين او بين احدهما وبين الادارة من جراء عدم دستورية قرار اداري طبق عليه .

هذا ويسرى على تعديل لائحة المحكمة العليا نفس الاجراءات المتبعة لتعديل الدستور الامريكي ذاته ، اذ يشترط موافقة ثلثي 2/3 اعضاء الكونجرس بالاضافة الى 3/4 ثلاثة ارباع اعضاء المجالس التشريعية للولايات المتحدة . وقد اختلف دور المحكمة العليا واهميتها النسبية في النظام السياسي الامريكي باختلاف رئيسها ، ومنذ عهد القاضي (جون مارشال 1801) تاكدت واستقرت اهم الوظائف الحالية ألا وهي الرقابة على دستورية القوانين ، واصبح من الامور العادية الا تكتفي المحكمة بتفسير القانون ، ولكن يمكنها أيضا ان تقرر ان القانون نفسه معيب وغير صالح للتطبيق بسبب تعارضه مع الدستور .

المبحث الثالث

البيئة الثقافية الايديولوجية والسياسية للولايات المتحدة

إن صياغة الإطار الايديولوجي والسياسي لأية دولة لايتم بمعزل عن الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يحدد شكل وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع .

وينطبق هذا التحليل على المجتمع الامريكي اكثر من غيره نظرا لحداثة المجتمع الامريكي وتكوين الدولة ، ودورها على الساحة الدولية وسوف نقوم في هذا المبحث بدراسة التقاليد الثقافية للمجتمع الامريكي ، ومدى تبنيها لايديولوجية معينة ، واثر ذلك على البناء السياسي والحزبي للولايات المتحدة الامريكية على النحو التالي :

اولا : التقاليد الثقافية للمجتمع الامريكي .

يذهب معظم الباحثين والدارسين الى ان الثقافة السياسية الامريكية تتسم بالميل نحو استبعاد دور الدولة في المجتمع ، وبالتالي تشكك في شرعية قيامها بالاعباء الاقتصادية والاجتماعية . لما تتمتع به البيئة الامريكية من قيم ثقافية وتقاليد قد تختلف في بعض ظاهرها عن غيرها من المجتمعات الاوروبية الاخرى (39) . فالمجتمع الامريكي مجتمع مهاجرين من اوروبا وغالبية دول العالم ، حديث النشأة لايزيد عمره السياسي عن قرنين من الزمان على الرغم من اكتشاف امريكا منذ مايزيد عن 500 عام . وبالتالي لم يتطور المجتمع السياسي نتيجة للصراع بين الملكيات التقليدية المحافظة الارستقراطية والليبرالية كما حدثت في اوروبا والتي استمرت لفترة طويلة . وانما تبدى هذا التطور السياسي المحافظ للولايات المتحدة في اعلان الاستقلال عن السيطرة الاجنبية ، وقد قادت البرجوازية الامريكية الشعب ضد الاستعمار البريطاني في حرب تحريرية ناجحة حطمت بسرعة السلطة البريطانية . ومن هنا نمت وتطورت التقاليد

الثقافية والفكرية الليبرالية دون اي قيود او مواجهة اي صعاب كالتي حدثت في مثيلاتها من الدول الاوروبية الغربية .

كما تاثرت هذه التقاليد بالدين ، باعتبار ان فرار الرواد الاوائل من الاضطهاد الديني في اوروبا - حينذاك - على ظهر السفينة - ماي فلور هو رغبتهم في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية ، كما كانت تصرفاتهم مستوحاة من الانجيل ومن هنا حدث الالتقاء الروحي المرتبط بالايمان الديني العميق مع روح المشروع الرأسمالي الحر - كما يذهب بعض الكتاب الامريكان - ومن ثم انتج الليبرالية السياسية التي شجعت على الحرية الدينية فيرى توكفيل ان الامريكان متدينون وان الدين منتشر في الولايات المتحدة كثيرا ، كذلك يرى الرئيس ترومان في الانجيل القواعد الاساسية للدستور كما ان الرئيس فرانكلين روزافلت اعلن ان الديمقراطية لايمكنها ان تعيش بدون دين حقيقي ، وكذلك الرئيس ايزنهاور يؤكد بان الشعب الامريكي يكن محبة عميقة لله هو وحده الشعب الذي يتوفر له نصيب من القوة بحيث يكون حرا ويجعل الآخرين احراراً .

وبمتابعة الحملات الانتخابية للرؤساء الامريكان نجد مدى اهتمامهم بالنواحي الدينية والخلقية ، فعلى سبيل المثال فان نجاح الرئيس كارتر في انتخابات 1976ف يعود بدرجة كبيرة الى تأييد الشعب له لما يستخدمه من آيات الانجيل في الحب والصفاء بين البشر ، ومحاربة الرشوة والفساد خاصة بعد ان ضجر الشعب من فساد حكوماته السابقة لاسيما فضيحة وترجيت في الحقيقة يبدوا لنا مدى تأثير التقاليد الثقافية الامريكية بالعامل الديني ، وان الليبرالية الامريكية قد نجحت في اقناع الناس ان الدين وتطبيق مبادئه هو البلسم الشافي ضد امراض الرشوة والفساد والابتزاز واستغلال النفوذ التي تظهر في النظام الرأسمالي اي انها وءمت بين الدين والنظام الرأسمالي وانه لاتعارض بينهما ، غير انه على لرغم

من الانتشار الكبير للدين في الولايات المتحدة الا ان الايمان العميق به لايبدو جليا ، كما ان الالتزام بتطبيق تعاليم الانجيل بحذافيرها لاقتضى الامر تعديلا في صلب النظام الرأ سمالي نفسه(40).

الا ان الامر المؤكد ان الدين لعب دوراً هاما واساسيا في تشكيل البيئة والتقاليد الثقافية المحافظة في المجتمع الامريكي وان هذه البيئة الثقافية المحافظة انعكست بدورها على خصائص وسمات البناء السياسي للولايات المتحدة وهذا ما سنوضحه لاحقا .

ثانيا : السمات العامة للبناء السياسي والحزبي للولايات المتحدة

تسود في الولايات المتحدة الامريكية الليبرالية كايديولوجية سياسية شأنها في ذلك شأن سائر الديمقراطيات الليبرالية ، بيد ان تاثيرها ونفوذها في الولايات المتحدة اكثر بكثير من تاثيرها في غيرها من هذه الديمقراطيات وسوف نعرض هنا لخصائص الليبرالية الامريكية ، والبناء الحزبي في الولايات المتحدة.

1- بنيان ليبرالي سياسي متماسك

تميل الايديولوجية في الولايات المتحدة الى تعددية حيث تجد حرية اوسع في التعبير عن الآراء ، وتعدد اختلافات وجهات النظر ، وبالرغم من ذلك فان البناء السياسي الليبرالي يتميز بالثبات والتماسك اكثر من اي بناء سياسي اخر في اوروبا الغربية وبعبارة اخرى فان الايديولوجية الليبرالية لاتجد لها معارضة قوية وجادة في الولايات المتحدة سواء كانت محافظة تقليدية او اشتراكية .

فغياب المعارضة الارستقراطية في الولايات المتحدة يعود الى انها لم تعرف المعارك الفكرية التي خاضتها البرجوازية الاوروبية ضد الملكيات الارستقراطية في القرن التاسع عشر ، ولم توضع الليبرالية مطلقا موضع

المنافسة ، فالانسجام والتوافق بين الايديولوجية الليبرالية وتطبيقاتها اكثر بروزا من اوروبا الغربية هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية تتصف الاحزاب والحركات الاشتراكية بالهامشية وتأثيرها الضئيل على مجموع الشعب ، ولم تلعب التيارات الاشتراكية دورا كبيرا في التأثير على عقول وسلوك الشباب مثلما حدث في اوروبا الغربية ، كما تبدو نقابات العمال في الولايات المتحدة بعيدة كلية تقريبا عن التأثير بالتيارات الاشتراكية عكس سيطرة الفكر الاشتراكي العلمي على معظمها في اوروبا الغربية وهكذا يتضح خصائص الايديولوجية ومدى تماسكها في الولايات المتحدة ومدى رضاء الامريكان عن نظرتهم الليبرالية وتطبيقهم لها .

2ـ البناء الحزبي في الولايات المتحدة .

النظام الحزبي في الولايات المتحدة يسيطر عليه نظام الحزبين الكبيرين ، حيث ساعدت الثقافة السياسية الامريكية على استقرار الثنائية الحزبية كقاعدة في العمل السياسي ففي بداية عهد الجمهورية انقسمت النخبة السياسية الى مؤيدين ومعارضين للفيدرالية وكان هناك شعور معاديا للاحزاب بصفة عامة . ولكن الفيدراليين شكلوا بزعامة الكسندر هاملتون جبهة داخل اول كونجرس بدأت اقرب في تنظيمها الى شكل الحزب . وفي مواجهتها شكل جيفرسون فيما بعد حزبا معارضا اسماه حرب الجمهوريين الديمقراطيين ثم حدثت انشقاقات داخل الحزب ادت الى ظهور حزبين هما الديمقراطي وحزب الهويج WHIGS ، فشكل الديمقراطيون حزبهم بزعامة اندروجاكسون 1828ف .

وبعد ذلك بحوالي ربع قرن قام تحالف بين الهو يج والجناح المناهض للعبودية داخل الحزب الديمقراطي ، ونجم عن هذا التحالف قيام الحزب الجمهوري عام 1845ف . ومنذ ذلك التاريخ يسيطر الحزبان الديمقراطي

والجمهوري على الحياة السياسية في الولايات المتحدة ، وتعتبر الاحزاب الامريكية اقرب الى كونها قنوات للترشيح للرئاسة او لعضوية الكونجرس على المستويين الفيدرالي والمحلي منها الى منابر للصراع الايدلوجي او حتى السياسي . فلا توجد للاحزاب في الولايات المتحدة في اغلب الاحيان سياسات عامة مستقرة وثابتة لكل حزب ، كما لاتوجد لها بنية تنظيمية هرمية ويصعب التمييز بين مواقفها السياسية ، وان بدا قدر من التمايز في السياسات بين الحزبين يتضح بصورة اكبر منذ الثلاثينات من هذا القرن وهو ما سنقوم بعرضه لاحقا .

أ) الحزب الديمقراطي :

انشيء عام 1828ف كما سبق وان ذكرنا يصعب التفرقة بينه وبين سياسات الحزب الجمهوري الا ان الحزب الديمقراطي يميل الى اهمية تدخل الدولة لحماية الفقراء والمسنين ، مع وضع ضوابط على النشاط الخاص ، ويميل الى الاهتمام بحقوق الانسان والمساواة ويصوت لصالحه غالبية السود والكاثوليك ومحدودي الدخل الى حد كبير (41) .

اصبحت صورته النمطية تعكسها مجموعة السياسات التي انتهجها الرئيس فرانكلين روزفلت في عام 1932ف لمعالجة الازمة الاقتصادية والتي من اهمها : أهمية تدخل الدولة لحماية الفقراء والمسنين والعاطلين عن العمل مع وضع ضوابط على النشاط الاقتصادي الخاص . وقد ساعد التحالف الذي التف حول روزفلت وتشكل من النقابات العمالية وصغار الزراعيين والجماعات الاثنية والنخبة المثقفة من البيض في الشمال والجنوب على تمكن الحزب الديمقراطي من السيطرة على الرئاسة على مدى ثلث قرن وعلى الكونجرس مايزيد عن نصف قرن بعد ازمة الكساد العالمي الشهيرة . وقد شكل الحزب الديمقراطي فيما بعد مظلة لمعظم التيارات

ذات النزعة الليبرالية الاصلاحية مثل حركات حقوق الانسان والحركات النسائية المطالبة بالمساواة او اباحة الاجهاض (42) ، والقيادات التي قادت استمرار الحرب الفيتنامية وعلى صعيد السياسة الخارجية يصعب التفرقة ايضا بين سياسة الحزبين وان كان الحزب الديمقراطي بصفة عامة ـ اكثر قبولا للافكار الرامية الى خفض النفقات العسكرية والي تقليص حجم التدخل الامريكي في الشئون العالمية .

ب ـ الحزب الجمهوري :

انشيء عام 1854ف ويؤيد الى حد كبير بعض السياسات اليمينية التي تقوم على تخفيض الدعم الموجه للفقراء والخدمات الاجتماعية وخفض الضرائب وزيادة الانفاق العسكري ويعتبر الحزب المعبر عن رجال الاعمال واصحاب الصناعات وفي الحقيقة ليس من المؤكد ان الحزب الجمهوري كان دائما على يمين الحزب الديمقراطي في القضايا الاقتصادية والاجتماعية . فقد انقسم الجمهوريون تاريخيا الى جناحين احدهما معتدل واقرب في تفكيره الاجتماعي الى سياسات الحزب الديمقراطي ، والاخر متطرف ويطالب بالغاء التشريعات الاجتماعية التي سنها الديمقراطيون ، ومنذ عام 1964ف وبعد ترشيح الحزب باري جولد وتر للرئاسة اصبح الجناح المحافظ هو الاقوى وازدهر هذا النجاح مع وصول ريجان الى السلطة عام 1980ف (42) .

وقد انتهج الحزب خلال حكم ريجان ومن بعد جورج بوش سياسة يمينية ومتطرفة تقوم على تخفيض الدعم الموجه للفقراء وتقليص الانفاق على الخدمات الاجتماعية ، وخفض الضرائب وزيادة الانفاق العسكري . وعلى صعيد السياسة الخارجية شدد الحزب على ضرورة محاصرة نفوذ الاتحاد السوفيتي في كل مكان واجباره على التراجع وجره الى سباق

للتسلح يستحيل كسبه . ويبدو ان هذه السياسة الخارجية التي تبناها الحزب الجمهوري قد حققت نتائجها وعجلت بانهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي .

ج - الاحزاب الصغيرة او القوى الثالثة :

وهي لاتمثل اكثر من 5٪ من اصوات الناخبين على الاكثر تقديرا ، وهي احزاب تقوم وتختفي بسرعة ، ويغلب عليها الطابع الايدلوجي الحماس لقضية معينة في كثير من الاحيان لكن هذا لايمنع من حصول بعض مرشحيها في انتخابات الرئاسة احيانا لاسباب ظرفية على نسبة لاباس بها من الاصوات ، حيث حصل مرشح الحزب التقدمي في عام 1924ف على 16.6٪ من اجمالي الناخبين ، كذلك بعض المرشحين المستقلين مثل روس بيرو الذي حصل في انتخابات 1993ف على حوالي 19٪ من الاصوات .

ختام :-

ومن التحليل السابق يمكننا القول بان الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بموقع جيواستراتيجي فريد ، وتوافرت فيها مميزات عديدة اهمها : عزلتها الجغرافية عن قارات العالم فهي تمثل قارة بأكملها بالاضافة لكندا والمكسيك اذ تبلغ مساحتها 9.3 مليون كم2 ، وعدم وجود دولة قوية تشكل خطرا عليها في الامريكتين الشمالية والجنوبية ، فضلا عن توافر الموارد الاقتصادية اللازمة لاحراز التقدم الصناعي .والتكنولوجي الهائل بالمقارنة بمثيلاتها في الدول الصناعية الغربية . اذ تعد اكبر دولة في العالم من حيث اجمالي الناتج القومي الذي يقدر بـ6.6 تريلون دولار ، وبالتالي فإن هذا الوضع الاقتصادي المتفوق مكن الرأسمالية الامريكية من امتلاك

شبكة واسعة من رؤوس الاموال المصدرة الى جميع دول العالم الصناعية المتقدمة والمتخلفة على السواء ، وان هذه الرأسمالية الامريكية تجني ارباحا طائلة من استثماراتها هذه تفوق بكثير مجموع الاستثمارات في هذا الصدد ، خاصة ارباحها الواردة من الدول المتخلفة على الرغم من ضألة حجم استثماراتها فيها . واستطاعتها ربط الكثير من دول العالم المتخلف بروابط التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية في بعض الاحيان لكي تحافظ على مجموع استثماراتها في هذه البلدان بالاضافة لذلك فقد استطاع السياسيون الاوائل من وضع دستور ادى الى قيام نظام سياسي اقام توازنا بين مصالح طبقة الملاك العقاريين والصناعيين والتجار . وبالتالي فقد عكس النظام السياسي هذا التوازن بحيث لاتتمتع اية مؤسسة من المؤسسات السياسية والدستورية بسلطات مطلقة ، ومن ثم لاتستطيع ان تفرد وحدها بسلطة اتخاذ القرار ، وانما تساهم كل موسسة بقدر في عملية صنع القرار وبذلك ساهم النظام السياسي على وحدتها وتماسكها السياسي وعدم تاثرها بالتيارات الاشتراكية الا فيما ندر ، على الرغم من انها لاتعدو ان تكون مجتمعا يضم اشتاتا من اقليات متباينة .

فبالاضافة الى المميزات السابقة احرازها درجة عالية من التقدم التكنولوجي الهائل في المعلومات والاتصالات وبصفة خاصة في مجال صناعة الاسلحة بكافة أنواعها . كل هذه الميزات جعلت منها قوة عظمى في عالمنا المعاصر ، سعت ومازالت تسعى الى الهيمنة على شئون العالم وربطه بعجلة سياستها وان تفاوتت درجة اهتمامها بمناطقه المختلفة ، فهي ترفض اي تدخل اجنبي مباشر في اطارها القاري ، ولكونها قوة عظمى فهي لاتسمح بنشوء قوة عظمى جديدة في اي منطقة من مناطق العالم ، بل تسعى الى تفتيت الوحدات السياسة الكبيرة التي قد تشكل خطرا عليها وعلى مصالحها الحيوية ، وهذا المبدأ يمثل احد الأسس

الرئيسية التي تشكل بها سياستها الخارجية . والذي يتوقع ان يزداد تأسيسا في اطار تخطيط استراتجيتها الدولية في ظل النظام العالمي الجديد وما تمخض عنه من تفردها بالقيادة والهيمنة على العالم . ،ان الشعب الامريكي سيقر هذه الاستراتيجية التي تتطلب استخدام القوة في صراعات خارجية اذا كان لهذه الصراعات تأثير في أولويات داخلية كأسعار النفط وغيره من المصالح الحيوية للاقتصاد والمواطن الامريكي .

د . سيد ابوضيف احمد

الهوامش :-

1) في الواقع هدف الدراسة هذا ليس البحث في ماهية النظام الجديد وسماته وآلياته بقدر البحث في أثر النظام العالمي الجديد على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام السياسي في الولايات المتحدة . ومع ذلك فيمكننا اخذ اكثر التعريفات انتشار في الدراسات العربية للنظام الدولي الجديد الذي يعني محصلة علاقات قوى ومستوى معين من التكنولوجيا ، ومجموعة من القضايا تشكل قائمة الاعمال التي يهتم بها النظام انظر د . عبدالمنعم سعيد ، العرب والنظام الجديد . الخيارات المطروحة ، سلسلة كراسات استراتيجية ، رقم 3 ، مايو 1991 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ص 5 .

2) د . عبدالله هدية ، مذكرات في النظم السياسية ، كلية التجارة ، جامعة اسيوط العام الجامعي 1981/80 .

3) بيرتون م سابين ، سياسة الولايات المتحدة الخارجية والعسكرية المعاصرة مركز البحوث والمعلومات ، القاهرة ، د . ت ، ص 7/6 .

4) حول تأثير المعلومات على الانشطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية انظر :

. Phillip Baurnard , From In fowar In To Knowledge Wara fare : Preparing For The Para digm

Shift "in Alan D . Campen . (eds) , Cyber War : Scurity Strategy And Conflict In The In

formation Age . Steven M . James K . Strategy And The Revoluation In Military Affairs : From Theory To Policy (Carlisle Barracks : Strategic Studies Institute September , 1995

5) حول تأثير السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية على تعاظم الدور الاقتصادي للدولة يمكن الرجوع الى :

. Michael Mastamanduno (eds) The State And American Foreign Economic Policy , New York : Cornell University Press 1988

6) يذهب التقرير الاستراتيجي العالمي الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية التابع للكلية الحربية الامريكية الى ان النظام العالمي الجديد قد تطور في واحد او اكثر من الاتجاهات الاتية :ـ

- نظام احادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية .
- نظام دولي تعوزه التراتيبة بين دوله . An Unstructured State System
- نظام تعددي تتفاوت مكوناته من حيث الحجم تفاوتا كبيرا .
- نظام يقوم على التنوع الحضاري .
- نظام منقسم ثنائيا على اساسي القدرة والقابلية للحكم Govermability

. Earl H . Tilford , Jr (Ed) , World View : The 1996 Stratgic Assessment Of The Studies tegic Institute , Washington D.C. U. S. Army War College , 1996 P . 10 .

- لمزيد من التفاصيل حول اتجاهات النظام العالمي الجديد انظر :
- د . جمال عبدالجواد ، المصالح الاستراتيجية الامريكية في الوطن العربي في هالة سعودي وآخرون ، الوطن العربي والولايات المتحدة ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1996ف ، ص 11ـ48 .

7) حول التقدم المذهل في برامج الفضاء انظر :

. Losh Scot , John Urry Economics Of Signs And Space , London : Sage Publication , 1994

8) حول اثر ثورة المعلومات على التركيبة الاجتماعية انظر :

- كريم حجاج ، ملامح الاستراتيجية الامريكية في القرن القادم ، السياسة الدولية العدد 127 يناير 1997ف ، ص 65 ـ 79 .

9) انظر تقرير التنمية ، مطابع الاهرام التجارية 1996ف جدول رقم 1 ، المؤشرات الاساسية

10) د . عبدالله هدية ، مرجع سبق ذكره ص 78 .

11) وفقا لاحصاءات 1980ف استحوذ قطاع الخدمات على 64٪ من اجمالي الناتج القومي الامريكي ، قطاع الصناعة 34٪ الزراعة 2٪ فقط . تقرير التنمية في العالم 1994ف ، مرجع سبق ذكره .

12) 1992 : Robert Reich , The Work Of Nation

13) هناك عدد من الدراسات : اشارت الى الحركات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع الامريكي من ان لاخر انظر :

. Chrles Bright And Susan Harding (eds) , State Making And Social Movements : Essays In History And Theory, Ann Arbor : University Of Michigan Press 1984

. Christopher Lasch The Revolt Of The Elites and The Betrayal Of The Demoracy. W. W Nortron: 1995

14) Bill Clinton Speech At The LFM World Bank , Annual Meeting Octo - 1995.

15) Peter Morici " , Export Our Way To Prosperity , " Foreign Policy Winter : 1996 .

16) وهذه النسبة المرتفعة تجعل هناك حرصا امريكيا على ضمان وصول البترول العربي الى الاسواق الامريكية وعدم سيطرة اية قوة معادية يمكن ان تتحكم في وضع قيود على انتاجه او رفع اسعاره ، او ممارسة ضغوط سياسية على الدول المستوردة .

وكما يقول وليم بيري وزير الدفاع الامريكي السابق تعتبر منطقة الخليج من المصالح الامريكية الحيوية التي تستوجب الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية لحمايتها ، وحرب الخليج الثانية خير شاهد على ذلك ، وان هذه المصلحة الامريكية تجعل من الصعب استخدام سلاح البترول مرة اخرى للضغط على الولايات المتحدة كما حدث عام 1973ف . انظر د . هالة سعودي ، الوطن العربي والولايات المتحدة الفرص والقيود في د . هالة سعودي وآخرون ، الوطن العربي والولايات المتحدة الامريكية ، القاهرة 1996 ف، ص 247 ـ 282 . اما بخصوص التبادل التجاري العربي الامريكي حيث تشكل الولايات المتحدة مجالا مهما للتجارة العربية ، فوفقا لاحصاءات 1994ف فان حجم التبادل التجاري للدول العربية مع الولايات المتحدة بلغ 13٪ من اجمالي التجارة الخارجية العربية ، وتشكل الصادرات العربية للولايات المتحدة 12.9٪ من اجمالي الصادرات العربية والواردات العربية منها 13.1٪ من اجمالي تلك الواردات . انظر د . محمد السيد سليم ، المصالح العربية مع الولايات المتحدة الامريكية في د . هالة سعودي وآخرون المرجع السابق ، ص 115 ـ 144 .

17) د . عبدالله هدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 80 ـ 82 .

18) U . S . Embassy , Cairo , Foreign Economic Trends And Their Implication for The U . S , Narch , 1995.

19) حول مدى اهمية المعونة الخارجية لخدمة المصلحة القومية للولايات المتحدة انظر :-

. Frand and Baird in Steven j . Hook , National Interest and Foreign Aid , Boulder Lynne Rienner , 1995 , pp 117 - 125 .

20) حول انواع برامج المعونة الخارجية الامريكية ووسائل تنفيذها لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :

– محمد جاد ، المعونة الخارجية الامريكية والاهداف الامنية ، السياسة الدولية ، العدد 127 ، يناير 1997ف ، ص 101 – 107 .

21) وبالرغم من اهمية المعونات الخارجية الامريكية بالنسبة للاقتصاد المصري الا انها تعتبر ورقة سياسية للضغط على الادارة المصرية سواء لتبني سياسات معينة الامريكية لايقافها او تقليصها ، بالرغم من ذلك فقد اعلن تيرتس بروان نائب مدير وكالة التنمية الامريكية في آسيا والشرق الادنى ان المساعدات الامريكية لمصر عام 1997 ستبلغ 2.1 مليار دولار ، وان برنامج الشراكة المصرية ليس بديلا عن المعونة .

22)World Bank , Annual Report , Washington D . C : World Bank Publications 1996 . p 233

23) حول تشكيل وسلطات الكونجرس يمكن الرجوع الى :

-د . حسن نافعة ، معجم النظم السياسية الليبرالية ، في اوروبا الغربية والولايات المتحدة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية 1991ف ، ص 28 .

. Jemes M . Lindsay , Congress and the Politics of . U.S Foreign Policy Baltimor : the Hopkins University Press , 1994 .

24) من الامثلة الدالة على دور الكونجرس الامريكي باستخدام الميزانية العامة كورقة رابحة ضد مؤسسة الرئاسة ، وذلك الصراع الذي دار بين الكونجرس والرئاسة في نهاية عام 1996ف حول اعتماد الميزانية وادى الى تأخير صرف المرتبات لكثير من الموظفين الفيدراليين فضلا عن اغلاق العديد من مؤسسات الدولة الرسمية حتى تم اعتماد الموازنة .

25) يوضح احد الباحثين الاكاديميين الامريكيين في دراسة له عن دور مجلس الشيوخ في السياسة الخارجية الامريكية ان اهمية قاعدة الثلثي في مجلس الشيوخ للتصديق على المعاهدات والاجراءات الدولية التي يتخذها رئيس الدولة حيث كان عدد الاتفاقيات التي رفضت بسبب هذه القاعدة التي تتطلب موافقة ثلثين اعضاء مجلس الشيوخ اقل من عشرة اتفاقيات ، اما الاتفاقيات الاخرى التي فقدت فلم تتأثر بهذه القاعدة لانها حصلت على اقل من الاغلبية البسيطة ، وانه منذ رفض اتفاقية فرساي التي تضمنت اتفاقية تحالف كجزء متكامل لم تفقد اية اتفاقية هامة في الكونجرس . ولكن بعد ذلك وبين الحربين لم يعرض شيء على مجلس الشيوخ كينشات والتز ، الهيئات التشريعية القومية وكبار المسئولين الاداريين في : سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 172 .

26) حول دور الرئاسة في النظام السياسي للولايات المتحدة انظر :

. Nelson Michael , The Presidency and the Publicit System , Washington D . C : Congresioal Quartly Association , 1984 .

27) حول دور مجلس الامن القومي ، ودور مستشار الرئيس للامن القومي يمكن القول بان هناك خبراء السياسة الذين يسعون الى التأثير على صنع القرار مباشرة اكثر من محاولة اعادة صوغ الرأي العام بمجمله ، لذا فكتاباتهم تنصب على السياسة الدولية في جانبها الآني ، وقد دخل عدد كبير منهم في الادارة الامريكية منذ كسينجر ، وبريجنكسي ، وريتشارد الان ،

وروبرت تاكر في منصب مستشار الرئيس لشئون الامن القومي وهم يلتفون حول عدد من المؤسسات البحثية الشهيرة مثل مؤسسة هوفر ، ومركز جورج تاون للدراسات الاستراتيجية بواشنطن ويظهر هؤلاء ليس فقط كمستشارين للرئيس وانما بالاضافة لذلك كمهندسين للسياسة الخارجية الامريكية ، فمثلا دعا روبرت تاكر منذ منتصف السبعينات الى التدخل العسكري في الخليج للرد على اوبك والعرب معا ، وتشديد الهيمنة الامريكية وهو ما يجري الان منذ حرب الخليج الثانية .

. Robert W . Tudher , Oil : The Issue of the American , Intervention , Commentary , vol 59 , No . 1 . January , 1975 .

28) حول العوامل المؤثرة على مؤسسة الرئاسة الامريكية ودورها في صنع القرار انظر :-

- نانيس مصطفى خليل ، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الامريكية السياسية الدولية ، العدد 127 يناير 1997ف ، ص ص 80 - 84 .

29) تنص المادة الثانية من الدستور الامريكي على الشروط الواجب توافرها في المرشح لرئاسة الجمهورية ونائبه وتتمثل في : (أ) ان يكون امريكي المولد (ب) ان يبلغ من العمر 35 سنة على الاقل (ج) ان يكون قد اقام في الولايات المتحدة الامريكية 14 سنة .

30) كانت عملية تجديد انتخاب الرئيس غير محدودة ، الا ان العرف الدستوري المعمول به في الولايات المتحدة جرى على ان يتم التجديد لمرة واحدة فقط ، على الرغم من ان الرئيس الامريكي روزفلت قد تجرا على هذا العرف الدستوري وجدد فترة انتخابه للرئاسة 4 مرات حتى عام 1944ف ، وحدا ذلك بان تضمن التعديل الثاني والعشرين للدستور الامريكي في عام 1947ف العرف الدستوري المشار اليه والذي يحظر تجديد انتخاب الرئيس لاكثر من مرتين .

31) غير ان ذلك لايمنع قيام الكثير من الروساء الامريكان بالاستعانة في اخذ الراي بحلقات ومجالس اعضائها ليسوا من الوزراء فعلى سبيل المثال استانس الرئيس جاكسون باراء حلقة او مجموعة عرفت باسم وزارة المطبخ ، واشتهرت حلقة الرئيس فرانكلين روزفلت باسم مؤسسة الادمغة لانها كانت تجمع معظمها استاذة الجامعات المفكرين ويلاحظ ان مثل هذه الحلقات غير رسمية ولايدخل فيها الوزراء ومع ذلك كان بعض الرؤساء يستشير اعضاءَها من غير الوزراء في مسائل الدولة والسياسة العامة ، فالوزير هنا رجل تنفيذي يستمد سلطاته من الرئيس وينفذ سياسته وليس له ان يختط سياسة لنفسه مستقلة عن الرئيس .

32) فعلى سبيل المثال قام الرئيس فورد باعضاء الرئيس نيكسون وعدم تقديمه للمحاكمة .

33) وقد استعمله الكونجرس عام 1868ف ضد الرئيس جونسون من اجل استبعاده وعزله ولكن هذه المحاولة فشلت وبالتالي لم يحاول الكونجرس ان يعيدها مرة اخرى الا في عهد الرئيس نيسكون في عام 1975ف على اثر فضيحة وترجيت واتهام الرئيس نيكسون بالتجسس هو ورجاله على الحزب الديمقراطي ، ثم امتد الاتهام الى الفساد والثراء غير المشروع والتهرب

من الضرائب وفيها اتهم نائبه سبيروا جنيو وقد تم عزله وتم اختيار فورد نائبا بدلا منه وقد قامت هذه الاتهامات كلها الى ان يبادر الرئيس نيكسون بالاستقالة خوفا من تقديمه للمحاكمة ، وتولي الرئاسة نائبه فورد الذي قام بالعفو عنه .

34) حول التحولات والتأثيرات المختلفة في ادارة الشئون الخارجية للولايات المتحدة والتداخل بين القضايا الداخلية والخارجية في ظل النظام العالمي الجديد انظر .

John Lewis Gaddis , Towards The Post - Cold World , in Kegley and Wittkopf , (eds) , The American Foreign Policy New york : St Martins Press , 19920 . Kenneth A . Pye .Future of Beyond Post War Order and New World Order : American Foreign Policy In Transition Kennenth OYe et al (eds) , Eagle in a New World American Grand Strategy in The Post - Cold War Era , New York : Harper Collins Pub . 1992 .

- وكذلك انظر تانيس مصطفى خليل ، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الامريكية مرجع سبق ذكره ، ص 83 .

35) غير ان ذلك لايعني سهولة تصديق الكونجرس على قرارات الرئيس عندما ينتمي لحزب الاغلبية في الكونجرس ، في حين كان الرئيس ريجان الذي ينتمي للحزب الجمهوري موفقا الى حد كبير في الحصول على موافقة الكونجرس ، على الرغم من ان الحزب الجمهوري الذي ينتمي اليه يمثل الاقلية داخل الكونجرس .

- كما ان ادارة الرئيس كلينتون واجهت بعض الصعوبات في موافقة الكونجرس على بعض قراراته وسياساته ابرزها المواجهة التي حدثت في اواخر عام 1995 واوائل عام 1996 بخصوص اقرار الميزانية ، ويتوقع ان تستمر المواجهة في المستقبل في ظل اغلبية جمهورية ساحقة في الكونجرس في الانتخابات التشريعية الاخيرة .

36) ويتضح تأثير المحكمة في المجال السياسي من خلال دورها في معارضة لبعض سياسات الرئيس روزفلت ، كذلك جهودها المستمرة لصالح قضية المساواة بين البيض والسود ، كما يتمتع رئيس المحكمة العليا بالمكانة الثانية في الولايات المتحدة بعد الرئيس الامريكي اذ يعد منصبه اعلى مكانا واكثر رفعة وسموا من منصب نائب الرئيس .

37) ويلاحظ ان تعيين قضاة المحكمة العليا له طابع سياسي ، فالرئيس يحرص عند تعيينهم على بعض التقاليد السياسية ـ لعل اهمها اقامة التوازن بين الحزبين الكبيرين الجمهوري والديمقراطي ، كذلك بين الاقليات العنصرية والدينية مثل السود واليهود ، فعادة ما يعين بين القضاء قاضي كاثوليكي واخر يهودي ، وابتداء من عام 1967ف يعين قاضي اسود وقد حاول الرئيس نيسكون ومن بعده الرئيس ريجان على وجه الخصوص تعيين العناصر المحافظة كلما سنحت الفرصة .

38)Michael Mastaduno (eds) State and American Foreign Economic Policy New York : Cornell Universilty press , 1988 . Thomas Ferguson , from Normalcy to Now Deal Industrial ,

Structure Comoeotiton and America Public Policy in the Great Depression , International Or Ganization Winter .1984

39) نظر لاثر الدين في الحياة السياسية الامريكية فقد ظهرت العديد من المنظمات الدينية وهي تمثل شتى الاتجاهات الدينية بالولايات المتحدة مثل طائفة Methodists وهي طائفة بروتستانتية أسسها جون ويزلي في عام 1730ف وهذه الطائفة تمارس الضغط في مجال السياسة الخارجيةوبصفة عامة يمكن القول بان الحركات الدينية تقوم بالضغط على مستوى الاعضاء الذين يكتسبون وعيا مرتفعا بالقضايا الخارجية من خلال لجان متخصصة كلجان السلام والعدل Peace and Justice Committe التابعة لمختلف المنظمات غير انه مع انتهاء الحرب الباردة ازداد نشاط الجماعات الدينية مثل جماعة الاغلبية الاخلاقية Moral Majorty جماعة لويس فرقان امة الاسلام Islam nations بالاضافة الى ان هناك جماعات وتأييد مثل هذه الجماعات خاصة في الانتخابات ومن ابرز المواقف السياسية للجماعات الدينية معارضتها لسياسة ريجان في امريكا الوسطى . لمزيد من التفاصيل انظر :-

- آسيا المهدي ، الراي العام في السياسة الخارجية الامريكية ، السياسة الدولية العدد 127 ، يناير 1997ف ص 85 - 93 .

40) كان عدد 44٪ من الناخبين الامريكيين حتى عام 1986ف يعتبرون انفسهم ديمقراطيين ويصوت حوالي 90٪ من السود لصالح مرشحي الحزب الديمقراطي والذي يمثل عنصر جذب ايضا لاصوات الكاثوليك واليهود ، فضلا عن جذبه لاصوات الفقراء ومحدودي الدخل بصفة عامة وكانت مكانته اخذه في الاهتزاز بسبب افتقاره الى القيادات القوية ، وصعود الموجة المحافظة داخل الولايات المتحدة وفي العالم ولكن عاد الحزب بقوة الى الساحة السياسية مع وصول بل كلينتون للسلطة عام 1992ف والذي اعيد انتخابه مرة اخرى في عام 1996ف باغلبية ساحقة .

41) في ظل رئاسة كلينتون الثانية تم اختيار اول سيدة في تاريخ الولايات المتحدة لشغل منصب وزير الخارجية مادلين اولبرايت والتي كانت تشغل منصب مندوب الولايات المتحدة في هيئة الامم المتحدة .

42) تمكن الحزب الجمهوري من السيطرة على مقعد الرئاسة وعلى الكونجرس طوال معظم الفترة من 1861 - 1931ف ، ثم تراجع بعد الازمة الاقتصادية العالمية واستمر هذا التراجع لفترة طويلة لدرجة انه بعد وصول جون كنيدي للسلطة في عام 1960ف اعتقد البعض ان الحزب الجمهوري لن يقوى على البقاء لكن سرعان ما دبت فيه الحياة ، وبدأ مع تولي رولند ريجان للسلطة عام 1980ف اكثر نشاطا وحيوية من الحزب الديمقراطي حيث ظل في السلطة عام 1992 ، ومنذ عام 1994ف اصبح الحزب الجمهوري يشكل الاغلبية في الكونجرس التي افتقدها منذ عام 1934 وقد قفزت نسبة الناخبين الذين يعلنون انتماءَهم للحزب الجمهوري في عام 1986ف . الى

36٪ من اجمالي الناخبين بعد ان كانت لاتتجاوز 21٪ عام 1977ف ويستمد الحزب نفوذه وتأييده من اوساط رجال الاعمال ، واصحاب المهن الحرة ، والبيض عموما ولايكاد يلقى تأييداً يذكر داخل النقابات العمالية باستثناء عدد محدود منها.

البرنامج النووي الباكستاني
الدوافع والقدرات

د. هاني الياس خضر الحديثي
جامعة بغداد
مركز الدراسات الدولية

البرنامج النووي الباكستاني
الدوافع والقدرات

د. هاني الياس خضر الحديثي

مقدمة (*)

تعرض البرنامج النووي الباكستاني لآراء واجتهادات متضاربة بين مشككة لطبيعته، ومنتقدة أو مؤيدة له واعتقد ان ما تعرض له البرنامج النووي الباكستاني من آراء وتعليقات لم يتعرض له برنامج اخر ، يعود ذلك لاسباب عديدة تضفى عليه اهمية ومن بينها الاهمية الحيوية للموقع الجيوسياسي للباكستان كدولة من دول جنوب آسيا وتشرف على منطقة المحيط الهندي والخليج العربي ومايمكن ان يؤدي اليه حصول الباكستان على قدرات نووية عسكرية من خطورة على الاستراتيجيات الدولية في المنطقة لاسيما وان الباكستان طرف في صراع اقليمي مستمر تشكل الهند التي اجرت تفجيرها النووي السلمي منذ عام 1974ف الطرف الاخر فيه، وانهما في صراعهما الاقليمي يمثلان صراعا بالنيابة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اللذين ينظران بقلق الى مسألة الانتشار النووي في جنوب اسيا ومناطق اخرى من العالم.

ولاهمية هذا الموضوع في جانبه العسكري الى جانب اهميته في الجوانب

(*) البحث جزء من مشروع كتاب عن القدرة النووية في شبه القارة الهندية نسعى لانجازه مستقبلا.

الاخرى السياسية والاقتصادية فاننا نتفق مع الاراء التي نجد من الضروري البحث في دوافعه المتعددة ولاجله فقد قسمنا البحث الى ثلاثة فصول بعد مقدمة تاريخية موجزة.

تناول الفصل الاول الدوافع الاساسية للبرنامج النووي الباكستاني التي توزعت بين دوافع سياسية واقتصادية وعسكرية وتناول الفصل الثاني القدرات النووية الباكستانية في حين تناول الفصل الثالث النشاطات النووية الباكستانية والعقبات التي واجهتها، وقد شمل هذا الفصل مسألة الاشراف النووي وجهود الباكستان في الامم المتحدة، لينتهي الى خاتمة وبعض الاستنتاجات آملين ان نكون قد وفقنا في مساهمة بسيطة بهذا المجال.

نبذة تاريخية

يعد الرئيس الباكستاني ذوالفقار علي بوتو مهندس البرنامج النووي الباكستاني، والذي اقتنع ان الصراع بين بلاده وبين الهند وخاصة بعد انفصال اقليم بنغلاديش 1971ف يسير لصالح ظهور الهند كقوة اقليمية تسعى لفرض نفوذها على بلدان جنوب اسيا المجاورة ،في المقدمة منها الباكستان.

لقد كان بوتو يعتقد ان الهند ستلجأ لبناء قوة نووية ردا على قيام الصين بأجراء اول اختبار لتفجير قنبلة نووية في 1964ف ولاجله صرح بوتو آنذاك بانه (اذا قامت الهند بصنع قنبلة نووية، فان الباكستانيين سيأكلون العشب واوراق الشجر ويجوعون اذا اقتضى ذلك حصولهم على القنبلة النووية)(1).

وقد بدأ سباق التسلح النووي بشكل جدي بعد قيام الهند بتفجير قنبلتها النووية في 1974ف الا أن الدول المتطورة تكنولوجيا فرضت قيوداً مشددة على تصدير التكنولوجيا النووية الى كل من الباكستان والهند، وعموما فان

علي بوتو كان يعتقد ان السعي نحو بناء البرنامج النووي الباكستاني يحقق للباكستان قدراً من الطمأنينة ازاء التهديدات التي تحيط بالبلاد. ونظراً لافتقار الباكستان للاموال اللازمة لتنفيذ مشروعها النووي الذي قدرت تكاليفه باربعة مليارات دولار، فان بوتو سعى لايجاد الاموال اللازمة من البلاد العربية مستثمرا حماس الرئيس الليبي القذافي لامتلاك القنبلة النووية لكي يؤسس تعاونا نوويا باكستانيا - ليبيا تقوم ليبيا بموجبه بتمويل المشروع الى جانب استخدام نفوذ ليبيا لدى النيجر للحصول على مادة اليورانيوم.

لقد اضفى الرئيس الراحل بوتو على مشروعه النووي الصفة الاسلامية لكي يضمن تأييدا واسعا للمشروع النووي الباكستاني وهو في سبيل ذلك يؤكد (نحن نعلم ان اسرائيل وجنوب افريقيا تمتلكان قدرات نووية كاملة مثلما تمتلكها القوى الشيوعية، وقد امتلكتها الشعوب المتحضرة المسيحية واليهودية والهندوسية باستثناء الشعوب الاسلامية التي مازالت بدونها ولكن وضعاً كهذا يوشك ان يتغير) (2).

لقد وقفت الولايات المتحدة بشدة ضد طموحات بوتو النووية الذي قرر في عام 1976ف عدم الاعتماد على الولايات المتحدة كمصدر وحيد للتسليح ومنذ ذلك التاريخ وقفت الصين الى جانب باكستان لانجاز برنامجها النووي حيث تم توقيع اتفاق بين البلدين بهذا الخصوص. وفي ضوء ذلك تشير المصادر (3) ان الولايات المتحدة كانت وراء الانقلاب العسكري الذي قاده ضياء الحق ضد علي بوتو، ورغم ذلك استمر ضياء الحق على طريق استكمال البرنامج النووي وبعزم اشد تحت دعوى اهمية الاستخدام السلمي للبرنامج النووي رغم استمرار معارضة الولايات المتحدة التي اعلنت قطع مساعداتها العسكرية والاقتصادية عن باكستان بعد اعدام بوتو بسبب اصرار ضياء الحق على تزويد بلاده بمفاعلات نووية.

الفصل الاول

الدوافع الاساسية للبرنامج النووي الباكستاني

هناك دوافع عديدة تقف خلف البرنامج النووي الباكستاني منها دوافع خارجية واخرى داخلية مادية او معنوية. ويمكن الاشارة الى ابرز هذه الدوافع ومنها: الدافع السياسي، الدافع الاقتصادي، الدافع العسكري وهي جميعا تشكل متغيرات تؤثر سلبا ام ايجابا على الامن القومي للباكستان.

اولا: الدافع السياسي

تسعى الباكستان من خلال قيادتها السياسية الى الحفاظ على الامن الاقليمي والدولي معا. وهي في ذلك تنطلق من قناعة مفادها ان انتشار القوى النووية أفقيا يهدف الى ايجاد توازن اقليمي دقيق يمنع التفكير في انفجار الازمات الاقليمية او اعادة صياغة الواقع الجغرافي - السياسي في منطقة بعينها (4).

لذلك فان امتلاك باكستان القدرة يعد مدخلا في معادلة التوازنات الاقليمية في شبه القارة الهندية، وذلك يعود لحالة العداء التاريخي القائم بين الهند والباكستان منذ انفصال باكستان عن الهند بعد الحرب العالمية الثانية ونشوب ازمات وحروب عديدة بينهما في الاعوام 1946، 1965، 1971ف حيث انتهت حرب عام 1971ف بانفصال اقليم البنغال عن

الباكستان وتكوين دولة بنغلاديش وماتركه ذلك من حالة قلق وضعف في الامن لدى عموم الباكستانيين استثمره القادة الباكستانيون في تحقيق دعم شعبي واسع للبرنامج النووي.

وقد كان للتفجير النووي الذي اجرته الهند عام 1974ف فعله في زيادة حالة الخوف والشك من المستقبل لدى الباكستانيين رغم ان الهند بالواقع لم يكن الصراع مع الباكستان هو دافعها الوحيد لاستخدام اسلوب الردع النفسي النووي وانما هي دفعت لتطوير برنامجها النووي اثر تمكن الصين من اكتساب القنبلة النووية في عام 1964ف ، وخوف الهند من استثمار الصين تفوقها النووي لفرض سيطرتها الاقليمية على شبه القارة الهندية، ومن ثم على الهند ذاتها كدولة مترامية الاطراف ومتعددة القوميات والاديان.

ورغم ذلك فان البرنامج النووي ورغم اعلان الهند عن كونه برنامجا سلميا مثل باعثاً قوياً للنظام السياسي الباكستاني سواء في عهد ذو الفقار علي بوتو او الرئيس ضياء الحق لتطوير قدرات نووية ذاتية لتقليل ومعادلة الاثار السياسية المتضمنة للبرنامج النووي الهندي.

لقد اتت احداث افغانستان والتدخل السوفياتي فيها عام 1979ف لتدخل تطورا مهما ، وتزيد الامر تعقيدا بالنسبة للباكستان التي وجدت نفسها تواجه تحديا جديدا لايقل خطراً عن التهديد الهندي، ولترسخ من التباين الاستراتيجي الهندي - الباكستاني حيث تقف الباكستان مدعومة من الولايات المتحدة الى جانب الثوار المناهضين للوجود السوفياتي في افغانستان، في حين ترى الهند ان وجود السوفيات تحكمه اعتبارات دفاعية بحتة وليس مقدمة لتحرك هجومي ناحية شبه القارة الهندية او غربا نحو الخليج.

ان اتفاق المصالح بين الهند والاتحاد السوفييتي والخوف المشترك من الانعكاسات السلبية (للصحوة الاسلامية) (هو احد الاسباب الهامة وراء بلورة مايمكن ان نسميه بالاستقطاب السياسي - العسكري فيما يتعلق بمواقف الهند وباكستان تجاه تطورات الازمة الافغانية منذ عام 1979ف)(5).

لقد أدت الازمة الافغانية الى تعزيز الروابط بين باكستان والصين، والى عودة الولايات المتحدة الى منطقة المحيط الهندي معززة بقوة عسكرية كبيرة الى جانب تعزيز التواجد الامريكي والغربي في منطقة الخليج العربي بفعل تطورات الحرب العراقية - الايرانية، الامر الذي يهدد الاحلام الهندية في تبوأ مركز الزعامة المحلية او الاقليمية خاصة وان الباكستان تستغل الاحداث آنفة الذكر لتعزيز طموحاتها فى ان تلعب دورا اقليميا مؤثرا بالتعاون مع قوى محلية اخرى موالية للغرب ومنها السعودية (6) الى جانب مايؤديه التعاون الاقليمى مع تركيا وايران من تعزيز لموقف باكستان الاقليمى (7).

ان ماتقدم يفتح المجال واسعاً امام اطلاق برنامج مفتوح لتطوير الاسلحة والتسابق بين باكستان والهند فى سبيل الحصول على قدرات نووية (8).

ان دراسة الواقع الجيوسياسى وموقعها الاستراتيجي يوضح ان اقترابها التقليدي من السلم والاستقرار هو امر ضروري لها وهي لاجله تعتقد ان تطوير برنامجها النووي يحقق لها جانبا مهما من ذلك الهدف الى جانب كونه مدعاة لزيادة نفوذ وهيبة النظام السياسي فى الأوساط الشعبية الباكستانية فى بلد يعانى من حالة قلق وتمزق داخلى بفعل تنامى اوساط المعارضة للسلطة وفقدان حالة الاستقرار السياسى الداخلي الناتج عن ضعف استقرار مؤسسات النظام الدكتاتوري ، الى جانب ان الباكستان اساساً المبنية على اساس الانتماء الديني ، تحمل فى داخلها بذور ضعفها،(9) لانها تضم بشكل مفتعل عدة شعوب غير متجانسة ، وقد فشلت الحكومات

المتعاقبة فى تحويل الباكستان الى امة بفعل التباين العرقي ، وتطلع الاقليات الى الاستقلال الى جانب ضعف امكانات الدولة المركزية ، ولذلك يأتى البرنامج النووى الباكستاني كعنصر جذب للباكستانيين فى عملية شد الانظار نحو التهديدات الخارجية وفي المقدمة منها التحدى الهندي الذى يحمل ضمنا تهديدات نووية ، وبذلك يصبح البرنامج النووي الباكستاني الجدار الواقي الذي يشعر الباكستانيون خلفه بالامن والطمأنينة ، وهو الامر الذى سيؤدى ايضاً الى رفع مكانة باكستان الدولية . الامر الذى يسهل لها المساعدات الاقتصادية (10).

ثانيا : الدوافع العسكرية

تعاني الباكستان منذ نشأتها عقدة تفوق الهند التقليدى فى السلاح وسعيها للسيطرة السياسية فى المنطقة ، ولذلك يشكل تطوير البرنامج النووي الباكستاني حافزاً مشجعاً لصناع القرار السياسي في الباكستان للسير في الخيار النووي على اساس انه سوف لايقتصر تأثيره على تحقيق حالة الردع للهند من غزو الباكستان فحسب وانما ايضا سيخفف من معاناتها من النقص في الاسلحة التقليدية ومن ثم يحقق لها قدراً معقولا من الاستقرار في موقعها الاستراتيجي (11).

ان الباكستان تمتلك قوات مسلحة تضم 429 الف رجل ، الا أن القوات الباكستانية التي تبدو كبيرة العدد لاتمتلك سوى عدد محدود من المعدات(12).

(1000 ـ 1200) دبابة 550 عربة مدرعة ، 1000 مدفع ، 256 طائرة قتال اي انها تمتلك من الاسلحة والمعدات اقل مما تمتلكه القوات المسلحة المصرية او السورية او العراقية (جدول رقم 1) .

الجدول رقم 1

مقارنة مع معدات ثلاث دول عربية

الدولة	دبابة قتال	عربة مدرعة	مدفع	طائرة قتال
باكستان	1000-1200	550	1000	256
مصر	1600	3000	2100	563
سوريا	2600	1600	800	389
		1700	930	340

وبالاضافة الى ذلك ، فان نوعية الاسلحة والمعدات قديمة الي حد ما ، وخاصة الدبابات وطائرات القتال التي تعتبر من جيل الستينات.

وافضل الدبابات الباكستانية هي من طراز ت ـ 55/54 او من طراز تـ59 (النموذج الصيني عن الدبابة السوفيتية ت ـ 55/54).

والعمود الفقري لسلاح الطيران مؤلف من طائرات « ميغ 19 » او « فـ6 » (النموذج الصيني من الطائرات السوفياتية القديمة ميغ ـ 19) والطائرات المتطورة نسبيا في سلاح الجو الباكستاني (ميراج ـ 3 وميراج ـ 5) لاتشتمل سوي خمس عدد طائرات هذا السلاح.

وبسبب النقص في الامكانات والوسائط ، تعاني القوات الباكستانية من ضعف القوة النارية ، وتدني مستوي القدرات الحركية ، ونقص في مجال الاتصالات والجاهزية التكنولوجية والشؤون الادارية وقوة الصدمة الي جانب ان المصروفات السنوية لعام 1979ف تساوي 2447 دولار للفرد وهو رقم متدن جدا حتي بالنسبة الى دول من العالم الثالث ، (جدول رقم 2).

الجدول رقم (2)

معدل مصروفات التسلح بالنسبة الى الفرد في القوات المسلحة

الدولة	المعدل بالدولار سنويا
باكستان	2447
الهند	3397
الاردن	5654
سوريا	8949
المغرب	9356
العراق	

ويظهر ضعف القوات المسلحة الباكستانية بوضوح اذا ماقورنت هذه القوات مع القوات المسلحة الهندية الخصم التقليدي للباكستان . فالهند متفوقة على باكستان بالنسب التالية : مجمل القوات بمعدل 2،5 الى واحد . الدبابات بمعدل 1،5 الى واحد العربات المدرعة بمعدل 1،25 الى واحد . طائرات القتال بمعدل 2،4 الى واحد بالاضافة الى تفوق ساحق في المجال البحري (انظر الجدول رقم 3) الي جانب تفوق الهند في القوة الجوية وتحقيقها للسيطرة الجوية المطلقة بما يجعل القوات البرية او البحرية الباكستانية تعمل في شروط غير مناسبة (13).

الجدول رقم 3

مقارنة القوات المسلحة الباكستانية مع القوات المسلحة الهندية

القوة	باكستان	الهند
مجمل القوات	429000	1096000
دبابات قتال رئيسية	1200ـ1000	1850
عربات مدرعة		
مدافع	550	700
طائرات قتال	1000	2000
غواصات	256	620
حاملة طائرات	11	8
طراد		
مدمرة	–	1
فرقاطة	1	1
كرفيت	6	-

لقد سعت الولايات المتحدة وخاصة بعد التدخل السوفياتي في افغانستان لان تدفع الباكستان باتجاه التخلي عن برنامجها النووي من خلال اشعارها بامكانية الاستعاضة بالاسلحة التقليدية الحديثة التي تؤمن لها الشعور بالطمأنينة ازاء التحديات الخارجية وبالذات التحدي الهندي ، ولذلك فانها في عام 1979ف ابدت استعدادها لرفع المعنوية العسكرية المقرر رصدها للباكستان الى حوالي ملياري دولار علي امتداد خمس سنوات (14) كما استمرت المباحثات بين البلدين تتعلق بعقد صفقات لاحقة تحصل القوات الباكستانية بموجبها على انواع اخرى من الاسلحة الامريكية ، ولاجله سعت

الولايات المتحدة للحصول على تعهدات باكستانية وهندية بضمانات الحد من الانتشار النووي وكانت مساعيها هذه غير ناجحة ولم تحقق نتائج تذكر حيث استمرت الباكستان على ادخال التحسينات التقنية على برامجها لانتاج الاسلحة النووية (15).

ثالثاً : الدوافع الاقتصادية

يعاني الاقتصاد الباكستاني من مشكلات جدية ، فالى جانب العقبات الناشئة عن شدة الطلب المتنامي على الطاقة التجارية والمصادر الضعيفة للطاقة والتكاليف الباهضة للطاقة المستوردة ، فان الباكستان تعاني من عدة امور اخرى اساسية تتمثل في (16).

1 ـ النقص في الانتاج وخاصة الانتاج الزراعي.

2 ـ الحاجة الى تعميم فوائد التنمية لتشمل كافة السكان.

3 ـ صعوبة تعبئة المدخرات المحلية والمداخيل من العملات الاجنبية لكي تسهم في تمويل مشاريع الدولة الاقتصادية.

ان احتياطي مصادر الطاقة الكامنة والمثبتة لباكستان لاتكفي لسد متطلبات خطط التنمية وخاصة في المجالات الرئيسية الصناعية والزراعية وكهربة الريف كما ان مشكلة النقد في الباكستان ترتبط ايضاً بسرعة زيادة التكاليف الناتجة عن استيراد النفط والمنتجات النفطية حيث ان الانتاج النفطي المحلي لايلبي اكثر من 15٪ من احتياجات البلاد التي تبلغ 100،000 برميل يوميا علما ان 75٪ من معروض الطاقة التجارية هو النفط والغاز الطبيعي وطبقا لذلك فان الزيادات المتتالية في كلفة استيراد البترول قد شكلت عبئاً على ميزان المدفوعات اذ تبلغ قيام صافي استيراد البترول الخام والمنتجات النفطية 1،24 بليون دولار عام 1982/1981ف مقارن مع 43 مليون دولار عام 1973/1972ف (17).

واستناداً الى دراسة حديثة (18) فان احتياجات الباكستان لمصادر الطاقة ستزداد على التوالي بنسبة (1،3) و (1،5) مرة على معدل مجمل الانتاج القومي للطاقة في غضون السنوات العشرين القادمة . وان تطوير المصادر التقليدية لتوليد الطاقة الكهربائية المخطط لها في الخطة الخمسية السادسة الجارية ستضيف قدرة بحدود (2) الفين ميغاواوت تقريباً في نهاية هذا العقد من السنين ، ان التقديرات الحقيقية لاستثمار الطاقة الكافية في مختلف القطاعات حتى سنة (2000) ستترك فجوة تقدر بحدود (10) الاف ميغاواوت بين الطلب على الطاقة والقدرة على انتاجها وحتى لادامة المستوي الحالي للتطور الاقتصادي . فاذا اخذنا بنظر الاعتبار معدل الزيادة السنوية في السكان والتي تبلغ 3٪ فيتعين على باكستان عندئذ ان تلبى احتياجات (150) مليون نسمة عند نهاية هذا القرن وهذا مايزيد بصورة اكثر حجم الفجوة والحاجة الى الطاقة والقدرة على انتاجها.

ومن اجل مواجهة النقص الحاد في انتاج الطاقة ، والانفاقات الباهظة على استيرادها من الخارج تسعي الباكستان من اجل تطوير برنامج الطاقة النووية لديها . ولقد عبر الرئيس ضياء الحق عن اعتقاده بان امتلاك الباكستان للتقنية النووية هو بمثابة حق قومى . يؤمن قدرة الباكستان على الوفاء بمتطلبات الطاقة عن طريق الوسائل التقليدية ستكون قد بلغت كامل استيعابها بعد عام 1983ف كما ان الفائدة الاقتصادية في توفير نسبة 40 - 60٪ من تكاليف توليد الطاقة الكهربائية المستخدمة في المشاريع التقليدية التي تستخدم النفط المستورد والرغبة في التقليل من الاعتماد علي مصادر الطاقة الاجنبية التي تستنفذ اكثر من 60٪ (19) من احتياطي الباكستان للتبادل الخارجي ، ولّد دعما هائلا من اجل تطوير برنامج مستقل للطاقة النووية .

الفصل الثاني
القدرات النووية الباكستانية

سعت الباكستان منذ اواخر الخمسينات الى وضع برنامج واسع للابحاث والتطوير في ميدان العلم النووي والتكنولوجيا ، واستطاعت ان تطور خبرتها في مجال الوقود النووي ، بالاضافة الى ماقدمته هيئة الطاقة الذرية الباكستانية من تدريب على مستوى عال من العلماء والمهندسين وخدمات قيمة في ميادين البحوث الزراعية والطبية (20)

وكانت هيئة الطاقة الذرية الباكستانية قد تأسست منذ عام 1955ف لاجل تطوير وترويج استعمال الطاقة الذرية للاغراض السلمية وقد انيطت بها مهمات عديدة منها انتاج القوة النووية واستخدام الاشعاع النووي وتقنية النظائر المشعة ومعالجة الوقود النووي والاستكشاف والتعدين وتكرير المواد النووية والمعالجة المعادة للوقود النووي . وفي ذات العام قررت باكستان بناء محطات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية بسعة 1077 ميغاواط عند حلول عام 1975ف وبسعة 2182 واط عند حلول 1990ف.

وقد اسست هيئة الطاقة الذرية الباكستانية اول مركز للابحاث الزراعة في عام 1983ف وهي حالياً تدير ثلاثة مراكز في شاند جان وفيصل آباد وبيشاور وتسعى لاستخدام التقنية النووية والزراعية من اجل تحسين المنتوجات الزراعية . كما ان هناك ستة مراكز طبية نووية عاملة ومركزين اخرين قيد الانشاء تقوم بتشخيص ومعالجة الامراض الخبيثة (21).

رغم ماتقدم فان جهود الباكستان في الحقل الذري تعود الى الفترة التي

تولى فيها (بوتو) السلطة حيث بدأ التفكير الجدي في الخيار النووي باعتباره البديل الاستراتيجي لمعالجة مصادر الخطر المتعددة (22).

لقد ادرك بوتو ان نجاح باكستان في مواجهة التهديدات والتحديات المتعددة برهنت بنجاحها في امتلاك القنبلة الذرية . وقد استمر هذا التوجه وبشكل اشد في زمن ضياء الحق.

فبعد التفجير النووي الذي اجرته الهند في عام 1974ف عقدت الحكومة الباكستانية اتفاقا مع الحكومة الفرنسية في العام 1976ف لتزويد باكستان بمصنع لاعادة المعالجة (Reprocessing) لكي يشاد في شازما ، الا أن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة علي فرنسا حالت دون انجاز هذا المصنع الذي كان مقدراً له ان يعمل لفصل البلوتونيوم اللازم لصنع قنبلة ذرية من وقود اليورانيوم المنطفيء المشتق من المعمل النووي الوحيد لانتاج الطاقة الموجودة في باكستان وقد تم ذلك بعدما كانت قد سلمتها 80٪ من معدات المصنع ، وكانت حجتها في ذلك رفض باكستان فرض رقابة دولية علي المصنع (23).

وفي ذلك الوقت نشط العمل في خطط لشراء معدات لاعادة المعالجة ، (الخلية الساخنة) من بلجيكا . كما واصلت الباكستان جهودها لبناء منشآت ولو صغيرة لاعادة المعالجة ، وقد كشفت المعلومات التي نشرتها الولايات المتحدة في خريف عام 1980ف عن ان الباكستان قد حصلت على مساعدات فنية سويسرية خاصة لتسهيل بناء هذه المنشآت مما يعجل في موعد اجراء التفجير باستخدام البلوتونيوم بدلا من اليورانيوم (24).

وفي سعيها الى الحصول على القدرات النووية اتبعت باكستان طريقاً اخر لتأمين سلاحها النووي . فقد تبين في 1978 ـ 1979ف انها كانت مصنعاً لاشباع اليورانيوم Uranium Enrichment Plant يعمل على

طريقة الغاز العامل علي الطرد المركزي (Gas Centrifugeprocess) لانتاج اورانيوم مشبع لصالح الاسلحة النووية (25).

وتمكنت باكستان من الحصول على المعلومات اللازمة لصنع المصنع وعلى لائحة بالمواد والمعدات اللازمة له بفضل رئيس برنامجها «الطرد المركزي» الدكتور عبد القادر خان.

وكانت الاستخبارات الامريكية قد نوهت في (ابريل) الطير من عام 1979ف بان منشأة واحدة على الاقل من المنشآت التي تعمل وفق مبدأ القوة الطاردة قد بنيت في (كاهوتا)، مع احتمال ان تصبح الباكستان بعد 3 ـ 5 سنوات في وضع يمكنها من اجراء تفجير نووي باستخدام اليورانيوم، وكانت تقارير اخري قد اشارت الى احتمالات اجراء تفجير نووي باكستاني في خريف 1979 في صحراء بلوجستان (26).

ومع ذلك تبرز اسئلة فنية عن طاقة وقدرات المشروع الباكستاني الذي يعتمد مبدأ الطرد الغازى عجزت المعلومات المتوفرة عن ايجاد اجوبة تامة لها .

المفاعلات النووية (27)

مفاعل الابحاث :

بنت الباكستان اول مفاعل للابحاث النووية في نايلور بقدرة 5 ميغا واط من طراز (المسح) بمساعدة وكالة الطاقة الذرية الدولية وكان معهد العلوم والتكنلولوجيا النووية الباكستاني يستخدم هذا المفاعل الذي جهزته الولايات المتحدة للباكستان للتدريب واجراء البحوث وقد توقفت خطط باكستان لتوسيع قدرة هذا المفاعل بسبب توقف المبيعات النووية الفرنسية لباكستان.

محطة كراجي النووية

ويستخدم فيها الماء الثقيل لتهدئة النيوترونات ويستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود . قامت كندا ببناء هذه المحطة بموجب شروط مشددة وانتهي العمل فيها عام 1972ف . وتولد المحطة الطاقة الكهربائية بقدرة 137 ميغا واط وهي تلبي خمس الحاجة الكهربائية في مدينة كراج.

كانت المحطة تعتمد في تجهيز اليورانيوم الطبيعى من الولايات المتحدة وكندا حتي عام 1976ف حيث توقفت الدولتان عن تجهيز هذه المواد الامر الذي دعا علماء ومهندسو هيئة الطاقة الذرية الباكستانية للحفاظ على العمل بالمحطة من خلال استغلال المصادر التقنية المحلية وهو ماعزز من رغبة الوكالة في الاستقلال بنشاطها النووي . ولاجله نجحت الباكستان في بناء مصنع صغير لصنع قضبان الوقود لمحطة كراجي النووية وبناء وحدة انتاج الماء الثقيل بسعة صغيرة لتجنب ضغوط الموردين ، وقد وضعت باكستان هذه المحطة وبمحض ارادتها تحت اشراف وكالة الطاقة الذرية النووية.

وحدة المعالجة المعادة:

وقعت الباكستان عقداً مع فرنسا عام 1976ف بموجبه تقوم مؤسسة (سان غوبيان تكنيك نوفيل) الفرنسية بنصب وحدة المعالجة المعادة في (جاشما) بسعة تستطيع اعادة معالجة (100) طن من الوقود المصروف تحت اشراف وكالة الطاقة الذرية الدولية ، لقد كان توجه باكستان لشراء هذه الوحدة المتوسطة للمعالجة المعادة من وجهة نظر الدول الغربية مؤشرا جدياً نحو الحصول على القدرة النووية للأغراض العسكرية ولاجله مارست الولايات المتحدة ضغوطها على فرنسا التي تخلت عن الصفقة في (يونيو)

الصيف 1978ف بعد ان نفذت 80٪ من الاتفاقية التي كان مقدراً لها ان تتيح للباكستان فصل البلوتونيوم اللازم لصنع قنبلة ذرية من وقود الاورانيوم المنطفيء الامر الذي حدى بالباكستان الي السعي لبناء مختبر لانتاج البلوتونيوم بمساعدة ودعم ليبيا في تمويل المشروع وتزويده باليورانيوم وهو مالم يتم انجازه فيما بعد لاسباب تتعلق باعدام على بوتو وعدم رغبة الباكستان في اشتراك الخبراء الليبيين في برنامج الابحاث النووية الباكستانية ، وقد لجأت الباكستان للاعتماد على السعودية(28) لتمويل المشروع فيما بعد كما كشفت المعلومات التي نشرتها الولايات المتحدة في خريف عام 1980ف عن ان الباكستان قد حصلت على مساعدات فنية من سويسرة خاصة لتسهيل بناء هذه المنشآت (29).

محطة تنشيط (تخصيب) اليورانيوم

اصبح معلوماً ان الباكستان بذلت جهودا حثيثة وسرية وبالتعامل في السوق السوداء النووية الدولية لاقامة منشآت لتخصيب اليورانيوم وفق مبدأ الطرد الغازى لاتخضع للضمانات الدولية (ويديرها مجلس الانتاج الدفاعي) في كاهوتا بالقرب من اسلام آباد (30).

ان محطة كاهوتا تقوم على اساس انتاج يورانيوم عالى التخصيب من النمط الذي يستخدم في صناعة القنبلة ولاجله حاولت لجنة الطاقة النووية الباكستانية الاتصال بالشركة الالمانية الغربية « رشتوف اينغور » سعياً وراء الحصول على اليورانيوم المركز الطبيعى او اليورانيوم من خلاله داخل الطاردات المركزية ، كما لعبت ليبيا دورها في تزويد الباكستان من اليورانيوم المركز او اقراص صفراء الذي اشترته من النيجر الى جانب اليورانيوم الذي قامت النيجر بنفسها بتزويده الى الباكستان بمعدل (110) طن.

ويعود الفضل في نجاح باكستان في تطوير قدراتها في تنشيط اليورانيوم الى الدكتور (عبد القادر خان) الذي استطاع ان يكسر طوق الدول الغربية لهذه التكنولوجيا ، والدكتور عبد القادر خان عالم باكستاني اكمل تعليمه في المانيا وهولندا ثم عمل في احدى الشركات المتخصصة بشؤون الذرة لانتاج اليورانيوم في اوائل السبعينات وقد عرف بنشاطه العلمي في هولندا وخبرته في سبائك الالمنيوم ذات الصلابة العالية ومعالجة الفولاذ ، وقد اتصلت به السلطات الباكستانية فتعاون معها سراً الي باكستان عام 1975ف ليساهم في تطوير منشآت تخصيب اليورانيوم الخاصة بالباكستان (31).

وقد مكنه عمله الاطلاع على المستندات السرية وخرائط مصنع الطرد المركزي التابع لوكالة اورينكو (urenco) الذي عمل فيه وحمل معه لدى عودته لائحة باسماء الشركات والمهندسين الذين زودوا مصنع «الميليو» بمعداته ،اشرفوا على تشييده وعلى سير اعماله.

لقد اعلن الدكتور خان في شباط 1984ف عن انجاز الباكستان التكنولجي في تخصيب اليورانيوم ، ولدى باكستان خطط لبناء مفاعل يعمل بالماء الخفيف وبقدرة 900 ميغاواط في (جاشما) وسيستعمل هذا المفاعل اليورانيوم المخصب كما سيجري بناء عدة مفاعلات اخرى تعمل بالماء الخفيف خلال السنوات الخمس عشر القادمة (32)

كما ان عبد القادر خان اعلن في عام 1987ف «ان باكستان حصلت على تكنولوجيا محضور تصديرها من الدول الغربية وعلى المواد التي نريدها من شركات غربية شرهة .. واشترينا كل مانريده قبل ان تعي الدول الغربية حقيقة الموقف» (33).

وفي ضوء ماتقدم فان الباكستان اصبحت تمتلك القدرة على انتاج

القنبلة النووية وهو الامر الذى لم تعد تخفيه على المستويات الرسمية الباكستانية فقد اكد ضياء الحق قدرة بلاده تلك عندما قال (متى ما اصبحت البلد تملك التقنية الذرية فباستطاعتها ان تفعل ماتشاء بالامكان استخدام التقنية للاغراض السلمية فقط كما يمكن استخدامها للاغراض العسكرية ايضاً (34) كما ان الاستاذ الباكستاني عبد القادر خان - العالم المتخصص في علم الذرة الباكستاني قد اكد في حديث منسوب له بان بلاده تمتلك القنبلة وان معامل كاهوتا تنتج اليورانيوم منذ العام 1979ف وان اعداد القنبلة استغرق سبع سنوات في باكستان في حين استغرق 12 سنة في الهند.

وفي حديثه المذكور الذي نفته الباكستان فيما بعد ربما لاجراءات تحسبية ولاعتبارات الردع ازاء الهند قال عبدالقادر خان ان باكستان لاتحتاج لاجراء التجربة على القنبلة لان الولايات المتحدة هددت بقطع جميع مساعداتها لذا كان سيتعين عدم اجرائها على الارض اذ من الممكن اجراؤها في المختبر (35).

وقد ذكر مصدر رسمي كبير في الادارة الامريكية (ان باكستان اصبح في استطاعتها ان تجمع قنبلة ذرية في مدة لاتتراوح اسبوعين) (36).

الى جانب ذلك فأن صحيفة /دي اوبزرفر/ البربطانية قدمت صورة بالاقمار الصناعية لمركز اثراء اليورانيوم الباكستاني في كاهوتا الذي يعتقد انه ينتج الاسلحة النووية.

واوردت الصحيفة المذكورة ان الخبير البريطاني فرانك برنابي اكد ان مركز كاهوتا يمكن ان يعالج كمية من اليورانيوم تصل الى 45 كجم سنويا وهي كمية تكفي لصناعة القنبلة الذرية (37).

كما ان معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة (جورج تاون) في واشنطن اكد ان بامكان باكستان امتلاك حوالي ثمانين رأسا نوويا اعتباراً من الآن وحتى نهاية هذا القرن (38).

الفصل الثالث

النشاطات والعقبات التي واجهها البرنامج النووي الباكستاني

كانت بداية نجاح باكستان في المجال الذري عندما عقدت اتفاقية عام 1976ف لبناء مفاعلات نووية بمساعدة التقنية الفرنسية تقضي ببناء مصنع المعالجة النووية لاغراض الطاقة وقدمت ليبيا الاورانيوم الصالح لتحقيق اول انفجار نووي الى جانب مساعدتها في تمويل البرنامج الذي قدرت تكاليفه باربعة مليارات دولار الى جانب النشاط الليبي في تزويد الباكستان باليورانيوم من النيجر، كذلك حصلت الباكستان على مساعدات فنية سويسرية وبلجيكية ومساعدات مالية سعودية بلغت (800) مليون دولار صنع القنبلة الذرية (39).

الا أن الباكستان تعرضت الى مقاطعة رسمية شاملة (40) من قبل الموردين والمرتبطين معها بعقود قانونية فقررت كندا وقف تجهيزها من الوقود النووي وقطع الغيار لمحطة كراجي النووية، كما ان فرنسا تخلت عن تعهدها في عام 1976ف لبناء وحدة معالجة تحت ضغط الولايات المتحدة التي اتخذت في ظل ولاية الرئيس السابق كارتر موقفاً متشدداً تجاه البرنامج النووي الباكستاني حتى اضطر الرئيس كارتر لوقف المعونات العسكرية الامريكية لها الى جانب الحظر الذي مارسته الدول الغربية على تصدير الاجهزة الى الباكستان (41).

لقد كانت حجة هذه الدول انها لاتستطيع تزويد الحكومة الباكتسانية بالمعدات والاجهزة لعدم موافقة اسلام اباد على توقيع معاهدة الحد من

انتشار الاسلحة النووية والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة عمل المصنع الا أن باكستان لم تضع كل اوراقها في يد واحدة، فهي الى جانب محاولاتها تطوير امكانياتها الذاتية، كان على الباكستانيين التنبه الى عدم اثارة الشبهات، لذلك تم العمل بسرية تامة وبكثير من الدقة والحذر وقد انشئت لهذه الغاية (شركة) منظمة الاعمال الخاصة التابعة لدائرة التنفيذ في حكومة باكستان. ومن هنا انطلق الباكستانيون الى اوربا للحصول على معدات ومعلومات مختلفة. وقد اتخذ احد المسؤولين عنهم وهو الدكتور عبدالحق خان، مقرا له شقة صغيرة في قرية وتسبرغ - بيغ الواقعة على بعد 20 كيلو متراً من بون في المانيا الاتحادية، وبدأ بمراسلة الشركات والمؤسسات لتسجيل طلباته من المعدات اللازمة للمشروع النووي الباكستاني الى جانب تأسيس سلسلة من الشركات للقيام بذات النشاطات في مدينة سوانسي (Swansea) في انكلترا وامستردام وبطرق معقدة تقوم على عقد صفقة واحدة وينتهي عملها بما يؤدي الى صعوبة تتبع عمليات هذه الشركات ومراقبتها، وفي ضوء هذا النشاط جرى الاتصال بشركة نوكيم (Nochem) في المانيا الاتحادية وشركة بلغونوكليير (Belgo-Nuclear) البلجيكية المصدرة لمفاعل بنيثيك (Pinistech) والتي خصصت للسيد بوت رئيس القسم الفني والعلمي في السفارة الباكستانية في باريس مكتبا لديها قبل أن يتولى منصبه المذكور.

وتشير المعلومات المستقاة من مصادر عديدة المنشورة في مجلة (أيت ديز) (8 Days) الصادرة في لندن في 1979/6/23ف بإن الصفقة التي طلبها السيد اكرام الحق في وتشبرغ في المانيا 31 مقوما عسكريا (Lnverter) واجهزة لتوليد الطاقة من دون انقطاع (unit intrrupted power supply) من شركة امرسون الكتريك

اندوستريال كونترولز (Emerson Electric Lndustrial Controls) وهي تابعة لشركة اميريكية مركزها مستيرون في انكلترا، ومتخصصة في هذا النوع من المعدات وتزود بها (مؤسسة الوقود النووي البريطانية: (The Brtish Muclear Fueds Ltd).

لقد اتبع السيد اكرام عبدالحق طريقة اصبحت قاعدة فيما بعد وتقضي بالطلب من شركة المانية سيطة تدعى (تيم اند وستريز) (Team Industries) باتمام الصفقة بعد موافقة السلطات الباكتسانية على شروط العقد، وعبر التعامل غير المباشر مع الشركات يتم شحن المعدات الى المديرية العامة لمنطقة الاعمال الخاصة في راولبندي، وهكذا تحقق مايلي (42) :-

1- تقدمت شركة (تيم اندوستريز) إلى شركة بطلب لشراء 21 مجموعة من المحولات للدخل وهى راولبندي بواسطة شينكر ترانسبورت (Schenkers Trans Port) وهى مؤسسة تابعة للسكك الحديدية الالمانية ولديها مكتب في مطار هيثرو خارج لندن.

2- طلب السيد اكرام الحق من شركة الومينيوم والس وركي زيشفن (Aluminium- Walkswrkers Singen cmbh) عشرة الاف قطعة الومنيوم للفرازة (entrifuge) كما طلب قطع الومنيوم اخرى من شركة (فان دورت ترانسمي في تيلبورغ - في هولندا) (Van Doorae Transmissie B V of tilbureg- Holand) وحصل من شركة هولندية اخرى هى (لايفيلد وشركاه في اهلن) على دوارات للفرازة (centri- fuge Rotors) اما معدات التفريغ (Vacuum) وهى من المعدات الرئيسية. فقد زودته بها شركة (تيبولد هيريوس) (teobold Heraeus) في هافانا في المانيا الاتحادية وقد

بلغت مشتريات السيد اكرام الحق حتى منتصف 1987ف ماقيمته 11مليون دولار حسب التحقيقات.

وهكذا على الرغم من القيود المشددة التي يفرضها الغرب على الصادرات استطاعت الباكستان ان تحصل بالطرق السرية على المعدات التي تريدها ومنها صمامات الفراغ العالي الحضور تصديرها من سويسرا والمحولات من بريطانيا وانابيب الصلب المثينة من هولندا واحد المعدات النووية المتخصصة من المانيا الغربية. وتستخدم باكستان نفس الطريقة السرية للحصول على اجزاء لاجهزة التفجير النووي نفسها، ففي عام 1984ف تم اعتقال عدد من الباكستانيين في الولايات المتحدة بعد ان اكتشفت الشرطة الاتحادية الامريكية انهم يحاولون شحن 50 كريترونات وهى اجهزة الكترونية ممنوع تصديرها يمكن استخدامها في تفجير الاسلحة النووية الامر الذي زاد من شكوك الولايات المتحدة بان الباكستان تسعى فعلا لانتاج سلاح نووي وانها تقوم بتجميع المعدات اللازمة لصنع السلاح جزءاً جزءاً.

وهنا لابد من الاشارة إلى ان سعي الباكستان نحو تطوير برنامجها النووي يثير قلق القوى الكبرى وخاصة حكومة واشنطن التي لم تدخر جهداً لمنع الباكستان من تنفيذ برامجها النووية. وبصيغة الترهيب حيناً والترغيب حيناً آخر الا انها فشلت في كلا الاسلوبين، فبعد الحضر الذي فرضته على الباكستان بين عامي 1968-1971ف، وايقافها المساعدات الاقتصادية والعسكرية للباكستان منذ عام 1977ف (43) فان الولايات المتحدة لم تستطع الاستمرار في سياستها المذكورة ازاء الباكستان بعد نشوب المشكلة الافغانية والتدخل السوفياتي في افغانستان الذي جعل من

الباكستان موقعاً استراتيجيا مهما للولايات المتحدة، وفي اثر ذلك حصلت الباكستان على مساعدات متتالية من الولايات المتحدة، فقد حصلت الباكستان على مساعدات بلغت قيمتها 3.2 مليار دولار منذ عام 1981ف، كما اعلنت الادارة الامريكية عن صفقة مساعدات تبلغ قيمتها اربعة مليارات دولار منذ عام 1986ف لقد كانت ادارة ريغان تعتقد ان تقديم المساعدات والاسلحة المتطورة لباكستان سيؤدي الى خلق الثقة لديها والشعور بالطمأنينة ازاء التحديات الخارجية وبالذات منها التحدي الهندي الامر الذي سيحول دون مضيهم قدماً في برنامجهم النووي وبالتالي دون انضمام باكستان الى النادي النووي، الا ان الادارة الامريكية وبعد سنوات عديدة من تقديم تلك المساعدات باتت مقتنعة بأن قوة المساعدة الامريكية غير فعالة بنفس الوقت فان ايقاف المساعدات عن الباكستان سيعرض المصالح الامريكية للخطر لما تشكله باكستان من اهمية حيوية للمصالح الامريكية في المجابهة مع الاتحاد السوفيتي ووجوده في افغانستان، الى جانب اعتقاد الادارة الامريكية ان اي حظر على المساعدات للباكستان سيؤدي الى استئناف الهند لبرنامجها النووي، ولاجله سعت ادارة ريغان الى مجابهة مساعي الكونغرس الامريكي لحظر المساعدات عن باكستان طالما استمرت في برنامجها النووي. وقد اعترف مسؤول بوزارة الخارجية الامريكية امام الكونغرس بان الولايات المتحدة لاتستطيع انتزاع وعود موثوقة من باكستان بانها لاتقوم بتصنيع قنبلة نووية (44).

كما ان وزير الدفاع الامريكي السابق كاسبر واينبرغر حذر بعض اعضاء الكونغرس ممن يقودون الحملة ضد باكستان (45).

وعلى الرغم من تأكيدات الرئيس الامريكي رونالد ريغان للكونغرس بان الباكستان حاليا لاتملك القدرة على التفجير النووي وذلك بمناسبة طلب الكونغرس من الرئاسة تأكيدا رسميا بذلك كشرط للموافقة على استمرار

المساعدة الامريكية لباكستان التي يبلغ مقدارها 600 مليون دولار سنويا رغم ماتقدم من تأكيدات والتي تتضمن عدم موافقة الادارة الامريكية على برنامج باكستان النووي (46) فان هناك معلومات متوفرة لدى حكومة الرئيس ريغان ومصادر اكاديمية امريكية الى ان المفاعل النووي الباكستاني في منطقة (كاهوتا) تمكن من تخصيب اليورانيوم الى مستوى يتجاوز 93 في المئة وهو المستوى المطلوب لصنع القنبلة. ويقول ليونارد سيكنور، الخبير النووي الامريكي وعضو مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ان لدى باكستان كل العناصر الرئيسية اللازمة لاول قنبلة من صنعها، كما ان لديها ماتحتاجه لصنع قنبلتين اخريين ولكنها لم تتخذ خطوات تنفيذية بالنسبة لاعداد هاتين القنبلتين (47).

الى جانب ماتقدم فان الرئيس الباكستاني ضياء الحق قد اعرب عن انه لايشعر باى قلق تجاه مايشاع عن احتمالات منع الكونغرس لصفقة المساعدات الامريكية لبلاده، او عرقلتها على الاقل، واضاف قائلا (انه على ثقة من رجال الكونغرس والادارة الامريكية على وعي كامل بعواقب مثل هذا الاجراء وانهم سيفضلون المصالح القومية للولايات المتحدة على اتخاذ موقف من باكستان بسبب برنامجها النووي والذي يستهدف تطويره مصلحة الامن القومي لبلاده فقط (48).

وعموما فان واشنطن مرغمة على تجاهل مسألة امتلاك الباكستان للقنبلة النووية منذ الغزو السوفيتي لافغانستان وذلك لما تلعبه باكستان من دور في هذه المسألة خاصة كونها الدولة الوحيدة التي تفاوض الاتحاد السوفيتي ونظام كابول تحت اشراف الامم المتحدة في جنيف من اجل التوصل الى تسوية سلمية للمشكلة الافغانية، ولذلك يتجاهل ضياء الحق التحذيرات الامريكية بهذا الشأن بذات الوقت الذي يطالب فيه الادارة الامريكية بزيادة مساعداتها للباكستان التي اصبحت في مقدمة الحلفاء

الذين يحصلون على المساعدات العسكرية والاقتصادية الامريكية على غرار (اسرائيل) وتركيا وكوريا الجنوبية (49).

ان من المعوقات الاخرى التي تجابه او جابهت باكستان بصدد برنامجها النووي وهو عدم امتلاكها برنامجاً لانتاج او تصنيع الصواريخ حيث يفترض فيها اذا افلحت في بناء مخزون من الاسلحة النووية ان تستخدم الطائرات كنظام رئيسي لالقاء الاسلحة هذه. وهي تمتلك فعلا قاذفات متوسطة من طراز (كاميرا) اضافة لعدد من طائرات (ميراج - 5) و(ميراج 3) المقاتلة / المهاجمة. وقد يمكن من الناحية النظرية تحوير هذه الطائرات لغرض حمل الاسلحة النووية، وهي بحد ذاتها تتضمن مصاعب ومعوقات فنية، فطائرات الكاميرا ذات قدرة محدودة على الاختراق او التملص او الافلات من الاصابة، في حين تزداد هذه المصاعب والمقومات حدة، وخطورة في طائرات الميراج بالنسبة لمشكلتي وزن الاسلحة النووية البدائية والديناميكا الهوائية. من جانب آخر نجحت الباكستان بعد زيارة ضياء الحق للولايات المتحدة عام 1982ف من حمل الولايات المتحدة على التخلي عن المحددات التي وضعتها على الطائرة المقاتلة اف 16 حيث كانت الولايات المتحدة قد رفضت تسليم الطائرات الا بعد ازالة المعدات والتجهيزات الالكترونية وقد تم تسوية ذلك الخلاف الذي يتضمن ايضا تسليم كل من المدفعين (م - 109) و (م - 110) التي يتم تركيبها في مثل هذه الطائرات وهي اسلحة يمكن استخدامها في مجالات نووية (50).

الاشراف وجهود الباكستان في الامم المتحدة:

تخضع المفاعلات النووية الباكستانية في (تايلور) وكراجي تحت اشراف وكالة الطاقة الذرية الدولية، كما ان صفقة باكستان مع فرنسا المذكورة آنفا حظيت بمصادقة الوكالة الدولية واشرافها (51) وقد رفضت باكستان

ان يمتد اشراف الوكالة الى مختبرات تنشيط اليورانيوم في (كاهوتا) رغم ان متحدث باسم الوكالة الدولية للطاقة النووية، اعلن ان باكستان قد اوشكت على التوصل الى اتفاق يسمح للوكالة بموجبه فرض رقابتها علي محطة الطاقة النووية في باكستان للتحقق من استخدام وقودها للشؤون السلمية فقط .

وقد قال المتحدث ذاته ان باكستان تبني او اتمت بناء محطة نووية أخري لاتخضع لرقابة الوكالة قادرة نظرياً على معالجة الوقود النووي المستهلك الذي تتجه باكستان لتحويله الى بلوتونيوم مخصب بالدرجة المستخدمة للتصنيع العسكري (52) . وكانت باكستان قد وافقت على قبول ضمانات الوكالة وتعهدات بالا يستخدم اليورانيوم الذي تستورده من النيجر في صناعة الاسلحة النووية او اي غرض عسكري اخر او اي جهاز تفجير اخر الا انها رفضت التوقيع على اتفاقية حظر انتاج السلاح النووي مالم توقع عليها الهند وكان ذلك في عام 1976ف (53) وكانت الباكستان قد اقترحت علي الهند ان يسمح كلا البلدين باجراء تفتيش مستقل على برامجهما النووية وذلك عقب اعلان الهند عن سياستها بعدم صنع اسلحة نووية لمواجهة ما ادعته بروز التهديد الباكستاني (54) كما ان رئيس الوزراء الباكستاني شدد القول انه ليس لحكومته النية ابداً في صنع القنبلة النووية ولكنها تنوي تطوير استخدامات سلمية للطاقة النووية (55).

الي جانب ذلك اكد (وسيم سجاد) وزير العلوم والتقنية الباكستاني امام البرلمان الباكستاني في اسلام آباد ان باكستان لاتملك ولاتريد ان تمتلك القنبلة الذرية (56).

وفي هذا الصدد رفضت الهند اقتراحاً تقدم به الرئيس ضياء الحق من على منبر الجمعية العامة للامم المتحدة في (اكتوبر) التمور 1986ف أعرب فيه عن استعداد بلاده لتوقيع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية

والسماح لمفتشين دوليين بارزين بزيارة المرافق النووية الباكستانية والموافقة على جعل شبه القارة الهندية خالية من الاسلحة النووية ، اذا ماالتزمت الهند بنفس الشروط . وقد ترافق ذلك بتأكيدات عبد القادر خان بأن الباكستان يمكن ان تتخطى كل العقبات وبناء برنامج نووي كامل ومستقل يحفظ امنها رغم القيود الدولية المفروضة على تصدير التكنولوجيا النووية (57).

ومن خلال ذلك يبدو اسلوب الترغيب والترهيب الذي انتهجته الباكستان في سياستها الخارجية وبالذات ازاء الهند والذي ترمي من خلاله اقناع الهند بأن الباكستان اصبحت قوة موازية لها وبالتالي فان عليها ان اقتنع بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء نووي والتوصل الي اتفاقية لتأسيس منطقة خالية من الاسلحة النووية جنوب اسيا وهو الامر الذي رفضته الهند تحت دعوى (ان منطقة جنوبي اسيا لاتعتبر ملائمة او كافية لاقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية . ولايمكن اعتبار جنوبي اسيا منطقة متميزة نظراً الى كونها جزءاً لايتجزأ من منطقة اسيا والمحيط الهادي التي تحيط بها الدول الحائزة للاسلحة النووية او البلدان المنتمية الى احلافها(58). وعليه ترى الهند (أنه ليس من الصواب مساواة جنوب اسيا بامريكا اللاتينية ، أو افريقيا أو الشرق الاوسط ، نظراً لاختلاف الظروف السائدة في هذه المناطق واوضاع البلدان الواقعة فيها) (59).

رغم ذلك تقدمت باكستان بأول مبادرة الى الجمعية العامة للامم المتحدة من اجل اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوبي اسيا في عام 1974ف واكدت على مبادرتها المذكورة في كل دورة من دورات الجمعية العامة وتم اعتماد القرارات بهذا الشأن بالأجماع احياناً وبالاغلبية المطلقة ، مع وجود اصوات سلبية قليلة من بينها الهند.

وكانت الباكستان توضح باستمرار اثناء المناقشات ان لافرق بين

التـفـجـيـر النـووي السلمي الذي اجـرتـه الهند وتـفـجـيـر اخـر يسـتـهـدف استحداث سلاح نـووي . (60)

وكـان رأي البـاكـسـتـان ايضـا ان النـهج الاقليـمـى هو فـي الوقت الحـاضـر افضل الوسـائل واكثـرها فـعاليـة لمنع الانـتشار النـووي في افـريقيا والشرق الاوسط وجنـوب اسـيـا ، لان نـظام عـدم الانـتـشـار ، كـمـا تمثـلـه مـعـاهـدت عـدم الانتشار تلازمـه عيوب مـعيـنـة ولايتمتع بالتأييد العالمي .وهي ترى ان اقليم جنوب اسـيـا هو اقليم مـعـتـرف بـه تماماً يتـألف من دول ترتبـط مـابـيـنـهـا مصالح امنيـة متبادلة وتمر بتجربة سياسيـة مشتركة (61).

وكانت الباكستان في جهودها لاقرار السلم في جنوب اسيا ، وفـي سعيـهـا لضمـان امنها قد اعلنت امام الدورة الثامنـة والعشريـن للجمعيـة العامة في 1973ف (عن اسـتــعـدادهـا لان تبـحـث مـع الهـنـد ، فـي وقـت مـنـاسـب ، وفـي اطار اتفاقها المشترك للعمل من اجل اقرار سلم دائم في شبـه القارة اجـراء تـخفيض كبير في ميزانيتهما العسكريتين) (62).

وفي 1979ف اكدت ايضاً في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعيـة العامـة عن استـعدادها لان تستكشف مع الدول الاخري في المنطقة امكانيـة اجـراء تـخفيض متبادل في القوات واتخاذ تدابير لبناء الثقة(63).

وقـد عـادت باكستـان الى الاعلان عن مـوقـفهـا من انشاء مـنـطقـة خاليـة من الاسلحة النـوويـة في جنوب اسيا في الدورة التـاسـعـة والـعشرين للجـمـعـيـة العامة مـستندة الى معارضة جميع بلدان اقليم جنوب اسيا لاقتناء الاسلحة النـوويـة او لادخـالـهـا فـيـهـا ، ولاسـيـمـا الـهـنـد الـتـي اكـدت قـبـل وبـعـد اجـراء تفجيرها النـووي ، انـهـا لـن تـسـتـحـدث او تـقـتـنـي اسلحـة نـوويـة ، وقـد اكـدت الباكستان انه لايمكن اعتبار قرب الدول الحائزة للاسلحة النـوويـة عـامـلا يمنع من انشاء مثل هذه المناطق (64) وهو الادعاء الذي تتمسك بـه الهند الى جانب اعـتـقـادهـا انـه لايمكن لمثل هذه الـتـرتـيـبـات الاقـلـيـمـيـة ان تـفـرض من

الخارج.

وتقصد بذلك الجمعية العامة الي جانب عدم امكان معالجة منطقة جنوب اسيا بمعزل عن غيرها (65).

وفي 10 (نوفمبر) الحرث 1980ف تقدمت باكستان بمشروع قرار تحت عنوان «عقد اتفاقية دولية لاعطاء الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الاسلحة النووية او التهديد باستعمالها».

وهو المشروع الذي اقرته لجنة الامم المتحدة لنزع السلاح بعد اجراء التنقيحات عليه اثر المداولات التي جرت بصدده (66).

يبدو مما تقدم ان الباكستان سعت عبر الامم المتحدة ولجانها ان تؤكد نواياها السلمية في منطقة جنوب اسيا ولاسيما ازاء الهند وهي في الواقع انما تحاول تحقيق ضمانات دولية لامنها واستقرارها لانها تدرك ان الهند التي سبقتها في الميدان النووي والميادين التقنية الاخرى تتفوق عليها وبالتالي فانها مستمرة في تشكيل تهديد جدي لامنها الامر الذي يدفع باكستان نحو تطوير تقنيتها النووية ، والسعي نحو امتلاك القدرة النووية العسكرية رغم ماتدعيه من الاستخدام السلمي للتقنية النووية يؤكد ذلك امتناع الباكستان عن اخضاع برامجها النووية المهمة للتحقيق والمراقبة والغموض الذي تفرضه عليها بفعل التناقض في تصريحات المسؤولين التي تستفيد منها في تحقيق الردع ازاء الهند وفي ضوء ماتقدم فان هناك اسباباً استراتيجية مقنعة تحمل الباكستان على المضي قدما في برنامجها النووي العسكري حتى وان كانت التكاليف السياسية والدبلوماسية والاقتصادية باهضة.

الاستخدام السلمي للقدرة النووية

ادعت باكستان مراراً وكما اوردنا آنفاً انها تسعى لاستخدام التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية ولاسباب عديدة يقف في مقدمتها اسباب أو

دوافع اقتصادية كما مر ذكرها . وفي مثل هذه الحال فأن على باكستان أن تقبل بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع موادها النووية التي تتوزع على عدد ممن المفاعلات النووية سابقة الذكر وهو الامر الذي رفضته باكستان عندما رفضت الخضوع الكلي لمنشآتها النووية وخاصة مفاعل كاهوتا الذي تدور حوله الشكوك وتصدر بشأنه التصرحات وتفرض عليه حصانة امنية واسعة النطاق (67).

وعلى اية حال فان استخدام الدول الطاقة النووية لايحول دون امكانية استخدامها للاغراض العسكرية ولذلك يؤكد البعض ان ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحتاج لوضع نظام للمراقبة يمكن ان يقوم بفعالية دون أي تحول لهذه الانشطة الى الاغراض الحربية او اكتشاف ذلك في الوقت المناسب ...(68).

وتشير المعلومات ان تطوير التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية يتيح امكانية انتاج الاسلحة النووية طالما ان تكنولوجيا توليد الطاقة النووية باستطاعتها دعم وتعزيز القدرة لانتاج اسلحة تحوي مواد نووية.

لقد حصلت الباكستان على معدات واجهزة ومحطة لانتاج الطاقة الكهربائية تدعى كانوب (Kanupp) وتبلغ قوتها 26 ميغاواط من كندا منذ عام 1972ف وهي مفاعل يعمل على الاورانيوم الطبيعي كوقود والماء الثقيل كمهدئ ومبرد وهو المفاعل الذي سبق لدول اخرى اصبحت نووية كالهند ان حصلت عليه لاستخدامه للاغراض السلمية ظاهرياً (69).

خاتمة واستنتاجات

هناك نمطان من التفكير مختلفان جذريا في طبيعة العلاقة بين الامن الأقليمي والانتشار النووي الافقي (70).
فالاستراتيجيون الغربيون واقرانهم الذين يرغبون في استمرار احتكار القوى الكبرى للقدرات النووية يرون ان حجم المخاطر المنطوي على زيادة اعضاء النادي النووي يزداد سلباً على اقاليم هذه الدول وكذلك على الامن الدولي بصفة عامة ، ان هؤلاء ينطلقون في نظرتهم المذكورة من حرصهم على استمرار هيمنة القوى الكبرى على العالم.
من جهة ثانية يرى الباحثون والسياسيون في العالم الثالث ان هناك حكمة سياسية لقيادات هذه الدول تسعى للحفاظ على الامن الاقليمي والدولي معاً وبالتالي فان انتشار القوى النووية افقياً يهدف الى ايجاد توازن اقليمي دقيق يمنع التفكير في الحروب أو اعادة صياغة الواقع الجغرافي - السياسي في منطقة بعينها . ان دارسي وباحثي القضايا الامنية في الهند والباكستان هم اكثر انصار هذا النمط من التفكير ، ولذلك فان سعي الباكستان لامتلاك القنبلة النووية يأتي في اطار تحقيق الاستقرار والامن في شبه القارة الهندية من خلال امتلاك وسائل الردع المتقابلة.
ان الباكستان لم تجر اختبار التفجير النووي الاول ، الا انها اكدت على لسان رئيس مركز كاهوتا لتثرية اليورانيوم الدكتور عبد القادر خان ان التطور التقني المعاصر قد يسمح باجراء اختبارات معملية صغيرة دون الحاجة لاجراء التفجير النووي العملي ، وهي بين هذا وبين ادعاءاتها

بالنشاط السلمي للتكنولوجيا النووية تفرض حالة من الغموض تستفيد منها في تحقيق حالة الردع النفسي ازاء الهند ، بذات الوقت الذي يحقق لها ذلك مرونة اوسع في سياستها الخارجية وخاصة ازاء الولايات المتحدة التي تعتمد عليها الباكستان في تطوير قدراتها العسكرية التقليدية المحكومة من قبل الكونغرس الامريكي بشرط عدم توجه باكستان لتصنيع القنبلة النووية ، ولكي تدعم باكستان هذه القناعات فانها تستغل الرفض الهندي المعلن باجراء تفتيش على مفاعلاتها النووية ورفضها التوصل لاتفاقية تأسيس منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب اسيا لكي تدعو الى اتفاقيات ومشاريع سلمية تتضمن اجراء تفتيش مشترك على المفاعلات النووية الهندية والباكستانية ، واعتبار منطقة جنوب اسيا منطقة اقليمية خالية من الاسلحة النووية الى جانب ماتقدم فان اجراء باكستان لتفجير نووي سيؤدي الى حالة من التسابق في التسليح النووي مع الهند ويمكن ان يتعدي تأثيره لبلدان اخري من دول العالم الثالث ، وهو لامر الذي تتفاداه باكستان خاصة في ظل ظروف التفوق الهندي في هذا المجال والمجالات التكنولوجية والاقتصادية الاخرى خاصة . وان الاوضاع الاقتصادية الباكستانية لاتسمح للحكومة الباكستانية بان ترصد اموالا طائلة في امس الحاجة لها لتطوير مشاريعها الاقتصادية ومعالجة اقتصادها المريض . ولهذا وبغض النظر عن الدوافع السلمية للبرنامجين النوويين الهندي والباكستاني فان الدولتين تسعيان لتحقيق توازن في الرعب النووي بينهما وان اية حالة من الخلل لصالح احداهما سيؤدي الى السعي للحصول على الاسلحة النووية الامر الذي يزيد من التوتر في المنطقة.

وعلى اية حال فان الباكستان سعت بجهود حثيثة رسمية وسرية للحصول على التقنية النووية ازاء التحدي الهندي المدعوم من الاتحاد السوفيتي استندت الى دعم الصين لموازنة الهند في التسليح التقليدي

وكذلك النووي الى جانب المساعدات المتطورة التي تستلمها من الولايات المتحدة وحلفائها منذ الغزو السوفياتي لافغانستان.

الى جانب ذلك سعت الباكستان لتحقيق دعم اسلامي لها على اساس القبول بفكرة «القنبلة الاسلامية» ولذلك وجدت الدعم والاسناد لبرنامجها من ليبيا ثم السعودية الى جانب التنسيق الذي يقوم بينها وبين كل من ايران وتركيا وخاصة في مجال تبادل الخبرة النووية . والباكستان في ذلك تسعى لتحقيق موقع قيادي لها بين الدول الاسلامية . ومع ان «اسرائيل» تعتقد او تدعي ان فكرة «القنبلة الاسلامية» اصبحت حقيقة واقعة الا أن واقع الحال يشير الى ان ارتباط الباكستان بالاستراتيجية الغربية يضعها في ضوء هذا الاطار في خندق واحد مع «اسرائيل» من حيث الامن المطلق الذي سعى الغرب لتحقيقه ازاء الصراع مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي الذي يقوده ، ولذلك فان سعي الباكستان نحو تطوير برنامجها النووي وربما امتلاك القنبلة النووية لايعني امكانية استخدامها من قبل الدول الاسلامية او العربية في المجابهة مع «اسرائيل» الا في حالة تغير موازين القوى الدولية وعناصر الاستقطاب فالى جانب صعوبة وربما استحالة قيام دولة باعطاء قنبلة نووية لدولة اخرى للاعتبارات الفنية والاستراتيجية التي تحد من حالة الانتشار النووي ، فان باكستان لها قضية مركزية هي غير القضية المركزية التي تهم شؤون العرب ، ان باكستان تشعر بحالة من القلق ازاء امنها ووجودها المهدد من الهند وبالتالي فان قضيتها المركزية تتلخص في السعي لتحقيق هذا الامن عبر تحقيق الموازنة معها.

ان اتجاه باكستان نحو امتلاك القدرة النووية واحتمالات الانتشار النووي لدى الدول المحيطة التي يمكن ان تشمل الى جانب كل من ايران وتركيا ، والتعاون القائم بين الباكستان وكل من تركيا وباكستان في

مـجـالات عـديدة من ضـمـنـهـا المجال الـنـووي يـؤثـر سـلبـا عـلى الامـن الـوطـنـي العـراقـي وامن الخليج الـعـربـي لاسـيـمـا وان لـبـاكـسـتـان طـمـوحـاتـهـا الاقـلـيـمـيـة التـي تـشـمـل الخـلـيـج . كـمـا لايـران وتـركـيـا طـمـوحـاتـهـمـا الـتـي تـشـكـل تـهـديـدا قـائـمـا ومـسـتـقـبـلـيـا عـلى المنطقـة الـعـربـيـة وبـالـذات مـنـهـا الـعـراق ومـنـطـقـة الخـلـيـج الـعـربـي ، وفـي ضـوء ذلك فـان الـعـراق وكـذلك الاقـطـار الـعـربـيـة الاخـري الـتـي تـواجـه تـهـديـداً نـوويـا اسـرائـيـلـيـاً يـنـبـغـي ان تـاخـذ مـاتـقـدم بـنـظـر الاعـتـبـار ، ولـذلـك فـانـهـا بـحـاجـة مـاسـة الى مـعـرفـة آلـيـة الـردع فـي تـنـفـيـذ سـيـاسـتـهـا الخـارجـيـة وامـتـلاك الـقـدرة عـلى مـواجـهـة هـذه الـتـهـديـدات ، وتـحـقـيـق حـالـة الـردع مـعـهـا مـن خـلال امـتـلاك الـقـدرة الـنـوويـة الـي جـانـب امـتـلاك الـقـدرات الـتـقـلـيـديـة المتطـورة .

د. هاني الياس خضر الحديثي

المصادر والمراجع

(1)جمال الدين محمد علي ، باكستان والخيار الصعب بين القنبلة النووية والمساعدات الامريكية مجلة السياسة الدولية (يوليو) ناصر 1987ف العدد (97) ص 197.

(2)ذو الفقار علي بوتو «لو اني اغتلت» (1979ف) وصيته الأخيرة ، عن مركز البحوث والمعلومات انتشار الاسلحة النووية 1984/1/14ف . بحث مترجم عن اوردني دبليوم جونز ، انتشار الاسلحة النووية ، جامعة جورج تاون ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، سلسلة اوراق واشنطن رقم 82 ، 1981ف ص 5.

(3) انظر ، جريدة الوطن ، باكستان تفجر قنبلتها الذرية في اكتوبر ، العدد 1760ف في 1979/8/21ف.

ايضا : مركز البحوث والمعلومات انتشار الاسلحة النووية ، مصدر سابق ، ص 5 وما بعدها ، مجلة الاسبوع العربي بتاريخ 1981/9/14ف مجلة الاسبوع العربي ، العدد 1018 في

1979/4/16ف.

(4)انظر : حسن ابوطالب قنبلة باكستان النووية ومستقبل الامن في شبه القارة الهندية ، الاهرام ، القاهرة ، العدد 36682 في 1987/5/15ف ص 17.

(5)حسن ابو طالب ، قنبلة باكستان النووية ... المصدر السابق.

(6)انظر : هاني الحديثي ـ العلاقات السعودية ـ الباكستانية . معهد الدراسات الاسيوية والأفريقية الجامعة المتنصرية 1985ف.

انظر : هاني الحديثي ، منظمة التعاون والتنمية الاقليمية ، مجلة الامن القومي . العدد الثاني السنة السابعة ، 1985ف ص 157 ومابعدها.

(7)رودني دبليو ، جونز ، انتشار الاسلحة النووية ، الاسلام ، القنبلة وجنوب آسيا جامعة جورج تاون مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية . ترجمة مركز البحوث والمعلومات 1984ف ص80.

(8)انظر : بقلم جوديت بيريرا ، في يد باكستان قنبلة نووية ، مجلة التضامن لندن ، العدد (188) في 1986/11/15ف ، ص52.

(9)هاني الحديثي : النظام السياسي في باكستان ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، (مارس) الربيع 1986ف.

ايضا بيرفايز اقبال شيما ، الأزمة الافغانية ومعضلة الامن في الباكستان ، ترجمة هجير عدنان زكي ، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية 1984 ـ 1985ف ص 24.

(10)رودني دبليو ، جونز ، انتشار الاسلحة النووية ، مصدر سابق ، ص 62.

(11)مجلة اسين سيرفي ، البرنامج النووي الباكستاني ، (ابريل) الطير 1985ف ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات 1986ف ص 13.

انظر ايضا : ستيفن ب . كوهين ، جنوب آسيا بعد افغانستان ، مجلة «قضايا الشيوعية» وكالة المعلومات الامريكية ـ لندن ـ (فبراير) النوار 1985ف ترجمة مركز البحوث والمعلومات ص 23 ـ 24.

(12)نقلا عن مجلة الاسبوع العربي 1980/5/19ف.

(13)نفس المصدر السابق : انظر ايضا وقارن مع : مركز البحوث والمعلومات . الأزمة الراهنة في باكستان واحتمالات المستقبل الملاحق (الملحق الرابع) ص 5 ـ 7.

(14)تتضمن الاتفاقية العسكرية تزويد الباكستان بـ(40) طائرة من طراز إف ـ 16 ، (10) طائرات هليكوبتر هجومية من طراز (أ ـ هـ) كوبرا ، (1000) دبابة قتال رئيسية من طراز (ام ـ 48) باتون و (64) مدفع ذاتي الحركة من طراز (أ ـ 109) عيار 155 ملم و (40) مدفع ميدان

ذاتي الحركة من طراز (ام - 110) عيار 203 ملم و (75) مدفع ميدان متطور من طراز (ام - 198) عيار 155 ملم ، (24) عربة اطلاق صواريخ (تاو) المضادة للدبابات.

انظر : مركز البحوث والمعلومات ، الأزمة الراهنة في الباكستان واحتمالات المستقبل - الملاحق - الملحق الثالث ص 3.

(15)انظر : رودني جونز ، الانتشار النووي .. الاسلام ، القنبلة ، جنوب افريقيا ، جامعة جورج تاون - مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية سلسلة دراسات واشنطن 1983/81ف « خلاصة موجزة » ترجمة مركز البحوث والمعلومات ص 6.

(16)انظر مفصلا - لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الكونغرس الامريكي . بلدان المحي الهندي والتسهيلات العسكرية ، مجلة دراسات استراتيجية تصدر عن موسسة الابحاث العربية دراسة رقم (29) السنة الثانية 1981/5 ص 28 - 29.

ايضا : - البرنامج النووي الباكستاني ، مجلة اسين سيرفي ، (ابريل) الطير 1985ف ص 5 ومابعدها .

ايضا : مركز البحوث والمعلومات ، مرض الاقتصاد الباكستاني المزمن ، التقرير الشهري ، السنة الرابعة ، العدد (6) (يونيو) الصيف 1985ف ص 47 - 58.

ايضا : مركز البحوث والمعلومات ، الاقتصاد الباكستاني عرض وتحليل التقرير الشهري السنة الثانية - العدد 12 (ديسمبر) الكانون 1983ف ص 58 ومابعده

(17)انظر : الاقتصاد الباكستاني عرض وتحليل ، مصدر سابق ، ص 74

ايضا : مرض الاقتصاد الباكستاني المزمن ، مصدر سابق ص 55

ايضا : البرنامج النووي الباكستاني ، مصدر سابق ص 5

(18)عن البرنامج النووي الباكستاني ، مصدر سابق ص 6 - 7

(19) انظر المصدر السابق . ايضا : بلدان المحيط الهندي والتسهيلات العسكرية . مصدر سابق ص 29.

(20)انظر : البرنامج النووي الباكستاني ، مصدر سابق ص 38 - 39.

(21)نفس المصدر السابق.

(22)رودني جونز ، الاسلام ، القنبلة ، جنوب افريقيا - مصدر سابق ص 3

(23)انظر : الأزمة الراهنة في الباكستان واحتمالات المستقبل ، مصدر سابق ، الملحق رقم (4) البرنامج النووي الباكستاني ص 3.

(24)رودني دبليو ، الاسلام ، القنبلة ، وجنوب آسيا ، مصدر سابق ص 44 - 45.

(25)معلومات ارشيفية عن النهار العربي ، دار الجماهير للصحافة . قسم المعلومات

الصحفية.

(26)رودني دبليو . جونز ، انتشار الاسلحة النووية ، مصدر سابق ص 44.

(27)انظر : البرنامج النووي الباكستاني ، ص 19 -26

(28)انظر : البرنامج النووي الباكستاني ، مصدر سابق ص 23 ، ايضاً : مجلة النهار العربي والدولي 1978/8/9 ، ايضاً : الأزمة الراهنة في الباكستان واحتمالات المستقبل ، الملاحق مصدر سابق ص 3.

(29) رودني دبليو ،جونز انتشار الاسلحة النووية مصدر سابق ص 44 .

(30) معلومات ارشيفية عن : مجلة الاكونومست (لندن) 14 (ابريل) الطير 1979ف (ص58-57) جريدة نيويورك تايمس. للايام 7 ،9 ، 29 (ابريل) الطير 1979ف ، جريدة «واشنطن بوست» ليوم 27 آب 1979 ف، جريدة «الفاينشال تايمس» لندن للايام 14 ، 22 آب 1979ف ، مقال بقلم كولن سميث وشيام بهاتيا بعنوان «سرقة قنبلة للباكستان» جريدة «الاوبزرفر» لندن عن مجلة ورلد بريس ريفيو لشهر آذار 1980ف.

(31)انظر : ملف النهار العربي ، مصدر سابق ، ايضا - البرنامج النووي الباكستاني . مصدر سابق ص 24 ، مركز البحوث والمعلومات ، التعاون العسكري بين السعودية وكل من باكستان وكوريا الجنوبية وتايوان 1984ف ، ص 41 ، الازمة الراهنة في الباكستان . مصدر ص 41.

(32)البرنامج النووي الباكستاني ، مصدر سابق ص 25.

(33)انظر تصريحات عبد القادر للصحفي الهندي المنشورة في مجلة آخر ساعة . القاهرة العدد 2734 في 1987/3/18ف ، ص 16

ايضاً : الرأي العام ، الكويت ، العدد 8390 في 1987/4/8ف ، ص17 .

(34)القنبلة الذرية الباكستانية بين اللغط السياسي والواقع . جريدة الجمهورية 30 كانونو الأول 1984 العدد 5570.

(35)نفس المصدر ، انظر : نشرة انصات (واع) 1987/3/2ف امريكا تتحدث عن تجربة نووية باكستانية تحت الارض ، جريدة السياسة العدد 4032 في 1979/6/20ف ، ص 17 باكستان تفجر قنبلتها الذرية في اكتوبر ، جريدة الوطن ، العدد 1760 في 79/8/21ف ، ص 13.

باكستان هل تصبح عضواً جديداً في النادي الذري ، مجلة آخر ساعة القاهرة ، مصدر سابق.

(36)بقلم جوديت بيريرا ، الخارطة النووية في الشرق الأوسط ، مجلة التضامن العدد 188

بتاريخ 1986/11/15ف ، ص 52.

(37)انصات واع ، عن اذاعة لندن في 1987/3/15ف.

(38)جريدة الجمهورية 3 (ديسمبر) الكانون 1984ف ، العدد 5570.

(39)مجلة النهار العربي والدولي 1980/10/5ف ايضاً مجلة النهار العربي والدولي 1978/8/9ف.

(40)انظر مفصلا - البرنامج النووي الباكستاني ، مصدر سابق ص 19.

معلومات ارشيفية عن دار الجماهير للصحافة «مجلة النهار العربي» جريدة الشرق الأوسط العدد 1011 في 1981/9/4ف ، التعاون العسكري بين السعودية وكل من الباكستان وكوريا الجنوبية وتايوان ، مصدر سابق ، ص 40 ومابعدها ، الأزمة الراهنة في الباكستان واحتمالات المستقبل مصدر سابق.

(41)انظر : جمال الدين محمد علي ، باكستان والخيار الصعب بين القنبلة النووية والمساعدات الامريكية ، مجلة السياسة الدولية ، مصدر سابق ص 196 ايضاً : جريدة الجمهورية العراقية ، تقرير بعنوان القنبلة الذرية الباكستانية والواقع ، العدد 6415 في 4 (ابريل) الطير 1987ف.

ايضاً : تزويد باكستان بالاسلحة الامريكية ، عن صحيفة ازفيستيا 1981/6/21ف ترجمة البحوث والمعلومات

(42)نفس المصدر السابق.

(43)الاسبوع العربي ، العدد 1018 في 1979/16ف جمال الدين محمد علي ، باكستان والخيار الصعب بين القنبلة النووية والمساعدات الامريكية ، مصدر سابق.

(44)انظر : العلاقات الامريكية الباكستانية والقنبلة النووية ، الرأي العام . الكويت ، العدد 8376 في 1987/3/24ف.

(45)تقارير القنبلة الذرية الباكستانية بين اللغط السياسي والواقع ، جريدة الجمهورية ، مصدر سابق.

(46)انظر : بقلم جوديت بيريرت ، في يد باكستان قنبلة نووية ، مجلة التضامن ، لندن العدد 188 في 1976/11/15ف.

(47)نبيل زكي ، باكستان هل تصبح عضواً جديداً في النادي النووي . مجلة آخر ساعة ، القاهرة العدد 2734 في 1987/3/18ف ص 16.

(48)جمال الدين محمد علي ، باكستان والخيار الصعب .. مصدر سابق.

(49)مصدر سابق ص 198.

(50)التعاون العسكري بين السعودية وكل من باكستان وكوريا الجنوبية وتايوان مصدر سابق 43 ـ 44.

(51)البرنامج النووي الباكستاني ـ مصدر سابق ص 27.

(52)اسلام آباد ـ انصات (واع) عن الشؤون الباكستانية اعداد الدكتور صباح محمود محمد معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية بغداد 1984 ف ، ص 148.

(53)مركز البحوث والمعلومات ، الأزمة الراهنة في الباكستان واحتمالات المستقبل . مصدر سابق ص 4.

(54)وكالات الانباء لندن 30 (ابريل) الطير 1987ف عن «واع» انصات.

(55)وكالات الانباء ، لندن 11 (ابريل) الطير 1987ف عن «واع» انصات .

(56)وكالة الصحافة الفرنسية في 1987/3/5ف عن «واع» انصات.

(57)جمال الدين محمد علي ، مصدر سابق ص 199.

(58)منشورات الامم المتحدة ، نزع السلاح ، مجموعة الدراسات (3) نيويورك 1981 ف ، ص 27 .

(59)نفس المصدر ، انظر ايضاً: عن الامم المتحدة «مجموعة الدراسات الخاصة بنزع السلاح» دراسة شاملة عن الاسلحة النووية نيويورك 1981ف ، ص 156.

(60)منشورات الامم المتحدة ، نفس المصدر السابق ص 26.

(61)نفس المصدر ، ص 26ـ27

(62)نفس المصدر ص 34

(63)نفس المصدر.

(64)انظر : الامم المتحدة ، دراسة شاملة لجميع نواحي مسألة المناطق الخالية من الاسلحة النووية تقرير خاص لمؤتمر لجنة نزع السلاح ، نيويورك ص 32ـ33.

(65)ترى الهند ان جنوب آسيا ليس الا منطقة دون اقليمية ، وهو جزء لايتجزأ من منطقة آسيا والمحيط الهادي ، ولابد ان تؤخذ في الاعتبار احوال امن المنطقة الاقليمية ككل . ولايمكن ان تنشأ منطقة خالية من الاسلحة النووية حقاً الا بعد ان تصبح الاسلحة النووية غير موجودة البتة فوجود الاسلحة النووية في منطقة آسيا والمحيط الهادي ووجود قواعد عسكرية اجنبية في المحيط الهندي يعقد احوال امن المنطقة الاقليمية ويجعل الحالة غير مناسبة لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في المنطقة دون الاقليمية لجنوب آسيا : انظر المصدر السابق ص 33.

(66)انظر بالتفصيل الامم المتحدة : حولية الامم المتحدة لنزع السلاح الصادر عن الامم المتحدة المجلد الخامس : 1980ف ، الامم المتحدة ، نيويورك 1983ف ، ص 184 ـ 187.

انظر نفس المصدر مشروع قرار الباكستان بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب اسيا ص 302 ـ 602.

ايضاً : الامم المتحدة حولية الامم المتحدة لنزع السلاح ، المجلد السادس : نيويورك 1981ف ، ص 161 ، 188.

(67)جريدة السياسة اجراءات دفاعية باكستانية ضخمة لحماية البرنامج النووي العدد 4.3 في 1979/8/18 ، ص19.

أيضا : جريدة السياسة ، امريكا تتحدث عن تجربة نووية باكستانية تحت الأرض . العدد 4032 في 1979/6/20 ص 17.

(68)الامم المتحدة ، دراسة شاملة لجميع نواحي مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، تقرير خاص لمؤتمر لجنة نزع السلاح ، نيويورك 1976 ف ، ص (59) انظر ايضاً : رودني دبليو .. جونز ، انتشار الاسلحة النووية . مصدر سابق ص 112.

(69)ملف النهار العربي ، مصدر سابق ص 43.

ايضاً : انظر نفس المصدر فيما يتعلق بالترابط بين الاستعمال السلمي والعسكري للطاقة النووي.

(70) انظر : حسن ابو طالب : قنبلة باكستان النووية ، مصدر سابق

تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الليبي باستخدام فرضية الدخل النسبي

أ . د . عامر الغيتوري المقري
أمين قسم الاقتصاد بالاكاديمية
أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة الفاتح

تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الليبي باستخدام

أ . د . عامر الغيتوري المقري

المستخلص :-

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد الليبي باستخدام فرضية الدخل النسبي(R I H) ، ومنها سيتم اشتقاق قيمة الميل الحدي للإستهلاك بالمدى الطويل ، وفي سبيل ذلك تم تجميع بيانات سنوية عن كل من الدخل المتاح ، الانفاق الاستهلاكي الخاص بالمليون دينار خلال الفترة 1972 - 1992 ف ، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) تم تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي الخاص بعد أن تم تحويل البيانات الاسمية إلى بيانات حقيقية .

وقد أوضحت النتائج أن الميل الحدي للإستهلاك (MPC) في المدى الطويل يساوي 0.378 وهذا يعني في المتوسط أنه عند زيادة الدخل المتاح (الحقيقي) بوحدة واحدة ، فإن الانفاق الاستهلاكي الخاص (الحقيقي) سيزداد بمقدار 0.378 من الوحدة .

المقدمة :-

يشير الانفاق الاستهلاكي الخاص إلى إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات التي يشتريها القطاع العائلي والمؤسسات التي لاتهدف إلى الربح ، وينقسم الانفاق الاستهلاكي الخاص إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:-

(1) الانفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة .

(2) الانفاق على السلع الاستهلاكية الغير معمرة .

(3) الانفاق على الخدمات .

ويعتمد الانفاق الاستهلاكي الخاص على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية أهمها :-

الدخل الاصول المالية الاخرى ((غير النقود)) ، المستوى العام للأسعار ، سعر الفائدة ، عمر رب العائلة ، المستوى التعليمي لرب العائلة ، عدد أفراد الاسرة ، التوزيع العمري لأفراد الاسرة ... الخ . وسيتم التركيز في هذه الورقة البحثية على الدخل الممكن التصرف فيه (الدخل المتاح) بإعتباره أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك .

وتعزي العلاقة بين الاستهلاك والدخل إلى حد ما إلى الاقتصادي كينيز (Keynes) الذي تطرق إليها في كتابه « النظرية العامة للتوظف ، سعر الفائدة ، والنقود » وقد أوضح نقطتين أساسيتين هما:-

1- وجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك .

2- الزيادة في الاستهلاك أقل من الزيادة في الدخل .

بعد ذلك جاءت العديد من الفرضيات التي حاولت تفسير العلاقة بين الدخل والاستهلاك ، ومن هذه الفرضيات هي فرضية الدخل النسبي (The Relative Income Hypothesis) للاقتصادي دوز نبيري (Duesenberry) في عام 1948 ف والتي فسرت الاختلاف في دالة

الاستهلاك بين المدى القصير والمدى الطويل .

بالنظر إلى الاحصائيات المنشورة عن الدخل المتاح والانفاق الاستهلاكي الخاص خلال الفترة 1972-1992ف . يتضح تذبذب كل منهما بين سنة وأخرى ، ففي سنة 1972ف كان الانفاق الاستهلاكي الخاص 543.3 مليون دينار ، وارتفع في سنة 1992ف إلى 4721.8 مليون دينار ، أي ارتفع بنسبة 769٪ خلال نفس الفترة ، وقد مثل الانفاق الاستهلاكي الخاص مانسبته 30٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وتزايدت هذه النسبة في عام 1992ف إلى 52٪ وترجع هذه الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الخاص إلى النمو الذي حدث في الدخل المتاح ، حيث ارتفع من 1372.5 مليون دينار في عام 1972ف إلى 8177.9 مليون دينار في عام 1992ف أي ارتفع بنسبة 496٪ خلال الفترة 1972 - 1992 ف .

طرق ومواد البحث

يرى دوزينبيري في فرضية الدخل النسبي بأن العائلات لايهتمون بحجم استهلاكها بقدر ماتهتم بمقارنة استهلاكها مع استهلاك الاخرين في نفس المجتمع ، وبذلك فإن الميل المتوسط للإستهلاك للعائلة ذات الدخل المنخفض سيكون مرتفعاً لأنها سوف تحاول بدخلها المنخفض أن تجاري مستوى الاستهلاك العالي السائد بالمجتمع ، بينما العائلة ذات الدخل المرتفع نسبيا سيكون ميلها المتوسط للاستهلاك منخفضا لأنها ستنفق مقداراً قليلاً من الدخل لكي تصل إلى معدل الاستهلاك السائد في المجتمع . ويرى دوزينبيري أيضاً بأن مستوى استهلاك العائلات يتأثر بمستوى الدخل الحالي نسبة إلى أعلى دخل تحصلت عليه في السابق ، وبذلك فإنه عند انخفاض الدخل الحالي فإنه من الصعب تخفيض الاستهلاك بنفس نسبة

انخفاض الدخل نتيجة لتعوُّد هذه العائلة على مستوى محدد مسبقاً من الاستهلاك ، وبالتالي فإن الذي ينخفض في هذه الحالة هو الادخار . بناءً على هذا الافتراض فإن نسبة الادخار في المجتمع ككل تعتمد على الدخل الحالي نسبة إلى أعلى دخل في السابق ، عليه فإن دالة متوسط الادخار على مستوى الاقتصاد الكلي يمكن كتابتها جبريا كالاتي :-

$$\frac{S_t}{y_t} = a_0 + a_1 \frac{y_t}{y_o} \quad \dots (1)$$

حيث أن St = الادخار في السنة t

Yt = الدخل المتاح في السنة t

Yo= أعلى دخل متاح في السابق

وبما أن الدخل المتاح (Yt t) يساوي الاستهلاك (C) مظافاً إليه الادخار (St) ، فإنه بالامكان كتابة معادلة الانفاق الاستهلاكي جبريا كالاتي :-

$$Ct = Y t - St \quad \dots (2)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (2) على الدخل المتاح (Yt) ، وبالتعويض عن الميل المتوسط للأدخار كما في المعادلة (1) ، يمكن إشتقاق معادلة الميل المتوسط للإستهلاك والتي تكتب جبريا كالتالي :-

$$\frac{C_t}{y_t} = 1 - a_0 - a_1 \frac{y_t}{y_o} \quad \dots (3)$$

وبضرب طرفي المعادلة رقم (3) في (Y) تنتج دالة الانفاق الاستهلاكي والتي تكتب جبريا كالتالي :-

$$C_t = (1-a_0)\, y_t - a_1 \frac{y_t^2}{y_o} \quad \dots (4)$$

الدالة رقم (4) تمثل دالة الانفاق الاستهلاكي الخاص المبنية على فرضية الدخل النسبي ، والتي سيتم تقديرها بإستخدام طريقة الانحدار المتعدد (Multiple REGRESSION).

ولذلك تم تجميع بيانات سنوية عن الدخل المتاح (Yt) بالمليون دينار الانفاق الاستهلاكي (Ct) بالمليون دينار خلال الفترة 1972 - 1992 ف من إحصائيات الادارة العامة للتخطيط الاقتصادي باللجنة الشعبية العامة للتخطيط الاقتصادي والتجارة .

النتائج والمناقشة

قبل أن يتم تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي الخاص (4) سيتم تقسيم كل من (Ct) ، و (Yt) على الرقم القياسي للمستوى العام لأسعار خلال سنوات الدراسة ليتم تحويل هذه المتغيرات من متغيرات اسمية إلى متغيرات حقيقية ، وبذلك فإن دالة الانفاق الاستهلاكي التي سيتم تقديرها ستكون دالة الانفاق الاستهلاكي الحقيقي وليس الاسمي .

بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) تم تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي الخاص ، وكانت نتائج التقدير كالاتي :-

$$C_t = 0.608\ Y_t - 0.227\ \frac{y_t^2}{y_0} \quad \dots (5)$$

(14.5) (-5.3)

$R^2 = 0.59$

D.W = 1.4

F = 27.5

يشير معامل التحديد R^2 إلى أن 59٪ من التغيرات التي تحدث في الانفاق الاستهلاكي الحقيقي يكون مسؤولا عن شرحها التغيرات التي تحدث في الدخل المتاح (الحقيقي)، ومن خلال النظر إلى اختبار (t) يتضح معنوية كل من المتغرين :

$$\frac{y_t^2}{y_0} , Yt$$

عند مستوى معنوية 0.05 ، وتشير قيمة F إلى معنوية الدالة إحصائيا في شرح سلوك المتغير التابع (Ct) ، كما يشير إختبار (D . W) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي .

إن نتائج التقدير تتفق مع ما جاء في النظرية الاقتصادية ، عليه وفي حالة نمو الدخل بمعدل ثابت فإن أعلى مستوى للدخل السابق سيكون دائماً دخل السنة السابقة (t - 1) ، وحيث أن معدل النمو السنوي في الدخل الحقيقي يعادل 1٪ أي أن:

$$\frac{y_t}{y_0} = 1.01$$

وبالتعويض عن هذا المعدل في دالة الانفاق الاستهلاكي (5) ، تنتج دالة الانفاق الاستهلاكي الخاص في المدى الطويل والتي ستكتب جبريا كالتالي :

$$Ct = 0.378\ Yt \quad \ldots (6)$$

من الدالة السابقة (6) يتضح أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل (MPC) يساوي 0.378 أي أن كل زيادة في الدخل الحقيقي بوحدة واحدة فإن الانفاق الاستهلاكي الخاص سيزداد بمقدار 0.378 وحدة ، أما بالنسبة للميل المتوسط للاستهلاك في المدى الطويل فإن يساوي أيضاً الميل الحدي للأستهلاك:

$$\left(\frac{C_t}{y_t} = 0.378 \right)$$

وهذا بالطبع يتطابق مع مايجب أن تكون عليه دالة الاستهلاك بالمدى الطويل ، وبالامكان إشتقاق مرونة الانفاق الاستهلاكي بالنسبة للدخل والتي تكون كالاتي :-

$$\Sigma = MPC \times \frac{\bar{y}_t}{\bar{C}_t} = 0.8$$

حيث أن $\bar{Y}t$ يشير إلى متوسط الدخل المتاح الحقيق

$\bar{C}t$ يشير إلى متوسط الانفاق الاستهلاكي الحقيقي

وتوضح هذه المرونة بأن كل 1٪ زيادة في الدخل الحقيقي عند ثبات العوامل الاخرى تؤدي في المتوسط إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي الحقيقي بنسبة 0.8٪

وفي حالة حدوث تغيرات دورية في الدخل المتاح الحقيق الجاري (Yt) يترتب على ذلك علاقة غير مناسبة بين الدخل والاستهلاك ، تسمى بدالة الاستهلاك بالمدى القصير ، والتي منها يمكن الحصول على الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك وذلك كالاتي :-

$$MPC = \frac{dc_t}{dy_t} = 0.608 - 0.454 \frac{y_t}{y_o}$$

$$MPC = \frac{c_t}{y_t} = 0.608 - 0.227 \frac{y_t}{y_o}$$

تؤكد المعادلتان السابقتان بأن (1) الميل المتوسط للاستهلاك يكون دائماً أكبر من الميل الحدي للأستهلاك عند جميع مستويات الدخل (2) تناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع تزايد الدخل .

المراجع البحثية:-

1- الادارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة ، « الحسابات القومية ، نشرة موجزة » الطير 1984ف ، ناصر 1997 ف .

2- حسام منصور . « الاقتصاد التحليلي الكلي » منشورات مكتبة الزهراء الحديثة ، الطبعة الثانية 1981 ف .

3- مايكل إيدجمان « الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة » دار المريخ للنشر ، الرياضي - السعودية 1988 .

4- مركز بحوث العلوم الاقتصادية « بحوث ومناقشات ندوة الاستهلاك في الاقتصادي الليبي - انماطه ومحدداته ودوره في النشاط الاقتصادي » الهيئة القومية للبحث العلمي ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي 1990 ف.

5- مصرف ليبيا المركزي « النشرة الاقتصادية » أعداد مختلفة .

الازدواجية الاقتصادية نموذج للتنمية

(عرض وتقييم)

د . علي عبدالعاطي الفرجاني
استاذ مشارك بقسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الفاتح

د . قاسم الدجيلي
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة الفاتح

الازدواجية الاقتصادية نموذج للتنمية

د . علي عبدالعاطي الفرجاني
د . قاسم الدجيلي

تقديم :

ان استمرار التخلف في العديد من البلدان النامية يحظى بالمزيد من الاهتمام وخصوصا من قبل الاقتصاديين النظريين الذين لديهم اهتمامات بالمشكلات التي تواجهها هذه البلدان ، وقد اقترح الكثير منهم ان العلاج يكمن في الحد من التدهور في عوامل الانتاج ومن ثم تفعيل هذه العوامل وتدعيم دورها في تنشيط الفعالية الاقتصادية في القطاعات المكونة للاقتصاد المتخلف ، وبشكل خاص ، القطاع الزراعي. ويعني تفعيل العوامل بالنتيجة زيادة حجم الانتاج الزراعي لسد الفجوة والنقص الحاصل في انتاج وعرض الغذاء ، وذلك لان انخفاض حجم الانتاج في هذا القطاع قد أدى إلى عدد من المشكلات التي مازالت تعاني منها تلك البلدان ، ومن ابرزها : تزايد اعتمادها على الامدادات الغذائية والصناعية الاجنبية وانخفاض معدلات الادخار والهجرة الواسعة من الريف نحو الداخل أو إلى الخارج ، والافتقار إلى السوق المحلية المحفزة للنمو في الناتج الصناعي والصناعات التحويلية (1) ، أن تطوير الناتج في القطاع الزراعي يتطلب تحسين

الوسائل والطرق التي تتم بها الفعالية الزراعية والحقلية من أجل أن تزداد الانتاجية لمدخلات الانتاج الزراعي ، وهذه التحسينات يمكن اجراؤها من خلال رفع العزلة وادماج القطاع الزراعي في بقية انشطة الاقتصاد القومي ، وذلك لكي يكون باستطاعة هذا القطاع استخدام وسائل وافكار اكثر تطوراً في ادارة وتنظيم الفعالية الانتاجية ، وبعبارة أخرى تطوير تكنولوجيا الانتاج والفعالية الحقلية .

ومن خلال اطار عملية التنمية التي ترتكز على هذا الاندماج الاقتصادي للنشاط الزراعي في مجمل الاقتصاد القومي ، سيكون اتجاه وحجم الموارد الزراعية قد تضاعف بدرجة تعمل على تغيير الآلية التي يتم بموجبها تخصيص الموارد بين القطاعات والانشطة في الاقتصاد القومي ، وخصوصا بين القطاع الزراعي من جهة وبين القطاعات الاخرى في الاقتصاد ، من جهة ثانية. وهذه الآلية الجديدة سيكون لها انعكاسات على عملية النمو والتنمية في هذين الشطرين ، وبالتالي في عموم الاقتصاد . وفي الحقيقة ان هناك اتفاقاً بين الكتاب المحدثين على ان آلية انتقال الموارد باتجاه الاستثمار في القطاع الصناعي ربما تقوم على الفرضية القائلة بأن معدل عائد الاستثمار في قطاع الصناعة هو اعلى نسبياً ، وهذا في نفس الوقت ادى إلى الاستمرار في وضع العراقيل أمام التنمية الشاملة وخاصة مايتعلق بدور الاستثمار وتوزيعه على كافة القطاعات وبقاء القطاع الزراعي محروما من النصيب المناسب من الاستثمار وتكوين رأس المال الذي يفتقر إليه بدرجة كبيرة (2).

وبالنسبة لكثير من الاقتصاديين فإن تطبيق سياسات «سلبية» تجاه النمو والتنمية في القطاع الزراعي بهدف تطوير القطاع غير الزراعي من الاقتصاد القومي كان واضحاً في أكثر من مجال. وهذه السياسات هي المسؤولة عن الفشل في تحقيق اهداف التنمية في البلدان النامية. ومن ابرز تلك السياسات هي التي عملت على [الاستنزاف المزدوج]

(Double Squeeze) (3) . للقطاع الزراعي ، الذي يتصف بركود التكنولوجيا ، من أجل تحويل كمية جائرة من فوائض الاستثمار إلى القطاع الصناعي الذي تسيطر عليه الدولة ، وهذا الاستنزاف المضاعف قد تم عن طريقتين :-

أ - عبء ضريبي ثقيل Heavy Tax Burden (إما نقدي أو عيني) على الدخل أو الناتج .

ب- تشجيع نسب التبادل التجاري Terms of Trade للتحرك لغير صالح القطاع الزراعي.

ولمصلحة منتجات القطاعات غير الزراعية (4) . وحالت هاتان السياستان دون تمكن القطاع الزراعي من توليد الادخار وابطأتا من حوافز الاستثمار وتكوين رأس المال في الزراعة . وقد لوحظ ايضاً ان تبنى مثل هذه السياسات قد انبثق عن النماذج النظرية والمقترحات التي نالت التأييد والقبول على نطاق واسع في الخمسينات والستينات من هذا القرن. وقد انتقد الاقتصاديان كولمان ونيكسون (5) مثل هذه النماذج حيث كتبا يقولان : « ليست تنبؤات النظريات هي التي اثبتت فشلها في عدد من التجارب فحسب لكن متغيرات على درجة عالية من الاهمية للبلد المتخلف قد استبعدت ولم تؤخذبالاعتبار من قبل كثير من النظريات ، وان الاهتمام المسبق والاجماليات والمتوسطات على المستوى القومي قد ادى إلى تجاهل المشكلات البينية والتوزيعية بين الاشخاص والقطاعات التي هي على درجة هامة جداً للدول النامية)).

2- النموذج المزدوج The Duality Model

ومن بين النظريات الاكثر تأثيرا « الازدواجية الاقتصادية » Economic Dualism Theories ، والتي قدمت لأول مرة من قبل الاقتصادي آرترلويس (6) . ثم تناولها العديد بالاستكمال والتطوير ، من ابرزهم

الاقتصاديان « فاي » و « رنيس » (7) ، والاقتصادي « يورغنسون » (8) واخيراً « إشيكاوا »(9) . ومن ضمن ما تم التأكيد عليه أخيراً في هذا الصدد هو طبيعة وحجم الموارد الزراعية المتبادلة بين القطاعات الزراعي وغير الزراعي Agricultural Resource Transfers(ART) .

ينقسم الاقتصاد في نموذج « لويس » (1954ف) إلى قطاعين يمكن ان نميزهما كالاتي : الاول ، القطاع الريفي ومركزه النشاط الزراعي وسنطلق عليه القطاع الزراعي وهو الاوسع (من حيث السكان والموارد) لكن انتاجية العمل فيه منخفضة ويغلب عليه الاجر العيني وليس النقدي ، وتنتشر فيه البطالة المقنعة واجر الكفاف نتيجة تلك البطالة . ويستخدم هذا القطاع قدرا يسيرا من رأس المال ، أما القطاع غير الزراعي فيتميز بأنه صغير وينمو بسرعة ويستخدم مقدارا أكبر نسبيا من رأس المال مع عمل مستأجر أو مستخدم بمرتب . ويعطي النموذج نقطة البداية لصياغة آلية منظمة تجمع القطاع الرأسمالي Capitalist Sector والقطاع غير الرأسمالي Decapitalised Sector في إطار واحد وتطرح الشروط التي تحكم العرض من فائض العمل من القطاع الزراعي إلى القطاع الناشط غير الزراعي .

إن مفتاح الفرق بين هذين القطاعين هو السلوك الاقتصادي حيث : في القطاع الرأسمالي بؤر اقتصادية لديها دافع الطموح في تعظيم الارباح ، في حين توجد في القطاع الزراعي فعالية تقليدية لاتستخدم رأسمالا لاعادة الانتاج . وضمن القطاع الصناعي يوجد رأسماليون نشيطون يفكرون بعملية رأسمالية استثمارية منتجة . وإن توسع هذه الفئة في الصناعات هو متطلب ومستلزم رئيسي لتكوين رأس المال والنمو ، وعلى الجانب المقابل ان غياب هذه الفئة في القطاع الزراعي يترتب عليه إن هذا القطاع يعاني من الاخفاق في الكفاءة الادارية والرصيد الاستثماري الذي كان يجب على الفلاحين تجميعه .

بناء على هذه الخصائص ، فإن التشابك بين القطاعات Inter Sectoral Relationships يكمن في تحويل فائض العمل Labour Surplus «غير المحدود» باجر ثابت حقيقي بمستوى الكفاف من القطاع الزراعي وتحويله إلى عمل منتج في القطاعات الاخرى ليساهم في زيادة كمية الفائض من رأس المال المستثمر في هذه القطاعات . إن سبب بقاء الاجر الزراعي الحقيقي ثابت هو هذا الفائض من قوة العمل الذي يساهم في الاستهلاك ولا يشارك في الانتاج الزراعي ، كما وأن الزيادة المترتبة في انتاجية العمل تشكل قدرا إضافيا من الارباح الاستثمارية التي يحصل عليها الرأسماليون في القطاع غير الزراعي ، لكن بالنسبة لارثر لويس فإن هذا الفائض ، الذي يفترض ان يخصص بكامله لتكوين رأس المال في القطاع الزراعي نفسه ، قد يتوقف بعد حين ولعدة اسباب ، من بينها : أنتهاء فائض العمل (البطالة المقنعة) أو ارتفاع الاجور الحقيقية في قطاع الكفاف بسبب زيادة الانتاجية الزراعية .

ارترلويس نفسه يقرر الاتي ((ان اي شيء يرفع من انتاجية قطاع لكفاف «الزراعة» اي متوسط الناتج للفرد سيرفع الاجر الحقيقي في القطاع الرأسمالي ، ومن ثم سيخفض من الفائض الرأسمالي ومعدل تكوين رأس المال اذا لم يتم في نفس الوقت تحريك متزامن في نسب التبادل التجاري ضد قطاع الكفاف)).

إن آلية نظام السوق الحرة ضمن الاقتصاد المزدوج سوف تقود بالتالي إلى النمو والتنمية في القطاع الزراعي . ويمكن تحقيق ذلك من خلال أثر الطلب في القطاع الرأسمالي المتوسط الذي لاينتج الغذاء ، على قطاع الكفاف الزراعي الذي ينتج هذا الغذاء ، ونتيجة نمو هذا الطلب سوف ترتفع أسعار الغذاء لتحفز نشاط التحسين في الفعالية الزراعية وزيادة الناتج الزراعي .

3- مساهمة تطويرية للنموذج

New Development of the Model

إن هذا التفعيل للعلاقة التبادلية بين القطاعات المحلية قد تعرض لاضافات في الاطر النظرية من قبل بعض الاقتصاديين الاخرين مثل فاي ورنيس (J . C . Fei and Ranis . G . 1964) وقد تركزت هذه المساهمة التطويرية للنموذج على ابعاد اخرى للازدواجية الاقتصادية التي طرحها ارثر لويس . وقد ذهبت المساهمة لتستكشف استهلاك السلع المنتجة في كل قطاع من قبل المنتجين في القطاع الاخر ، وكذلك الاستثمار الذي يقوم به ملاك الاراضي الذين لديهم حيازات في كلا القطاعين ويمثلون القوة الدافعة للنمو في القطاع غير الزراعي . وبالنسبة لفاي ورنيس فإن انتقال العمل الزراعي إلى القطاع غير الزراعي ينطوي على انتقال مواز ومكافئ في «سلة الاجور» Wage Basket في نفس الاتجاه . وتمثل سلة الاجور هذه كمية الغذاء (والمواد الخام) التي كان سيستهلكها (أو يستخدمها) العمال العاطلون فيما لو لم ينتقلوا من الزراعة .

وكما عرض فاي ورنيس : ((هذا يفسر مركز الحقيقة وهي أن القطاع الزراعي قادر على ان يوفرفي الوقت ذاته قوة العمل مع سلة الاجور المصاحبة المطلوبة للنشاطات الانتاجية في مكان ما))(10).

وبالمقابل فإن ملاك الاراضي ، وباعتبارهم الحائزين على سلة فائض الاجور التي تمثل القناة الوحيدة لسلع الاستهلاك المتبادلة بين القطاعين ، يستهلكون ايضاً سلة من السلع غير الزراعية .

ان العلاقة بين «سلة فائض الاجر» Wage Surplus basket.

والكمية التي يستهلكها ملاك الاراضي Landlord Consumption من السلع غير الزراعية تأخذ لدى فاي ورنيس الصيغة الاتية :(11).

$$B = TAS - Aa - Qa$$

حيث B تمثل تدفق الفائض من الزراعة إلى الصناعة .

TAS هي سلة الاجور الحقيقية لقوة العمل المنتقلة .

Aa استهلاك ملاك الاراضي من السلع الزراعية .

Qa تمثل فقط طلب الاستهلاك الاضافي من قبل الزراعة .

إن تأكيد فاي ورنيس على التحويلات السلعية (أي تحويلها إلى « زيادة » أو « أدخار » بالمقابل يستلمه القطاع غير الزراعي) تمثل خطوة اخرى باتجاه تحليل « التفعيل » Articulation بين القطاع الزراعي والقطاع غير الزراعي ضمن إطار الازدواجية (12).

4- **إضافة تطويرية** Further Development

وهناك اضافة تطويرية اخرى لنموذج لويس قام بها الاقتصادي يورغنسون Jorgenson 1967 اعتمدت على تحوير في بعض الافترضات التي قام عليها النموذج الام لكي يصبح بالامكان فتح قنوات جديدة لتبادل الموارد الزراعية . ويرى يورغنسون ، كما يرى اشيكاوا Ishikawa أن المؤشر الحاسم في تقسيم الاقتصاد في البلدان الاقل نمواً إلى قطاع راكد Stationary (تعبيراً عن الزراعة) وقطاع متطور Ad-vanced (تعبيراً عن الصناعة) هو معدل تراكم رأس المال . وفي هذا الخصوص يقول يورغنسون(13). ((إذا امكن تعجيل التقدم الفني بواسطة تجميع رأس المال في الزراعة فإن الموازنة بين نقص الغذاء وبين الفائض الزراعي تميل لصالح الفائض)).

إن تجميع رأس المال في الزراعة سوف يعتمد على معدل التقدم التكنولوجي في القطاع المتطور وهو الذي سيحدد نسب التبادل التجاري للزراعة ومن ثم يحفز الاستثمار الزراعي . ومن أجل أن يتحقق الفائض ، فإن انتاج الغذاء (من خلال التقدم الفني) يجب ان يزيد على استهلاك الغذاء (نمو السكان) في الزراعة .

على الرغم من أن « يورغنسون » لم يستبعد التقدم الفني في الزراعة ، ولكن هذا التقدم يتطلب تحويلات جذرية في عملية تنظيم الموارد والصيغ المؤسسية في الزراعة ، أما اشيكاوا (1967ف) فقد ادخل إلى النموذج المزدوج أعتباراً آخر كشرط مسبق لتحقيق التقدم الفني في الزراعة . وعلى أساس الافتراض الشائع بشأن انعدام الادخارات في قطاع الكفاف الزراعي الذي تعتمده هذه النماذج ، فإن « اشيكاوا » يرى ان الدولة يمكن ان تسارع من التقدم الفني عن طريق الاستثمار العام في رأس مال البنية التحتية مثل تطوير شبكات ونظام الري والتحسينات الاخرى في الواقع الزراعي . وإذا تحقق ذلك يكون بأمكان الحكومة ان تفرض الضرائب على الزراعة للأنفاق على تلك التحسينات . ويفترض « اشيكاوا » أن التدفقات البينية من الاموال بين القطاع الزراعي والقطاع غير الزراعي تنحصر فقط في التدفقات الضريبية من الزراعة إلى الحكومة والتدفقات المقابلة من الانفاق الحكومي في مجالات التحسين في الزراعة . وان اتبعنا الفرضية هذه ، وبسبب الاستثمارات الهائلة التي تتطلبها هذه التحسينات يقترح اشيكاوا أنه في المراحل الاولى من المسيرة التنموية الناجحة تكون الموازنة بين التدفقات والمخرجات للزراعة هي ان يتولد صافي تدفق إلى الزراعة . وباقتفاء نفس الخط الذي سار عليه فاي ورنيس ، افترض انه رغم هذه الموازنة السلبية للزراعة ، فأن انتقال الغذاء يجب ان يستمر بالتدفق خارج الزراعة لاطعام قوة العمل في الصناعة التي يتقرر نموها مستقلا ، وأن الانخفاض في الناتج الزراعي سيتم على شكل انخفاض في استهلاك الغذاء في الريف .

تقويم النموذج Evaluation of the Model

إن الاراء التي تبنى على هذه الآليات المختلفة لتخصيص الموارد سوف يتم عرضها في أدناه .

وقبل ذلك يجب ان نلاحظ أن هناك جوانب معينة في النظريات

الازدواجية أو الثنائية تتعلق بالزراعة ذات أهمية بالغة للتحليل . وهذه الجوانب هي كالأتي :-

1 - تأكيد هذه النماذج علي الاهمية الاستراتيجية «للفائض» في الزراعة.

2- الاهمية البالغة للتغير الفني في توليد الفائض .

3- دور الدولة في تمويل التغير الفني من خلال التحويلات (رغم كونها اجبارية من خلال الضرائب مثلاً) من الزراعة .

4 - ارتفاع الدخل الزراعي الناتج بفعل التغير الفني والذي سيمثل جزءاً من الفائض بصيغة رصيد الادخار الذي يقابل رصيد الاجور Saving fund vs Wage fund المحول إلى القطاع الصناعي كجزء من رصيد الادخار الاجمالي المتاح لهذا القطاع لتكوين رأس المال .

هذا رغم أن العرض السابق قد تعامل مع الفائض الزراعي على اعتبار أنه الفرق بين مجمل انتاج الغذاء ومجمل استهلاك الغذاء للسكان في الزراعة ، غير ان التعامل مع هذا الفائض هنا ضمن إطار تبادل الموارد الزراعية سيختلف من حيث الشكل والمضمون ، وبغض النظر عن الانتقادات العديدة (14) لكن الاخفاق الرئيسي قد برز عندما قام عدد من البلدان النامية بتطبيق وصفات السياسات التي تم اشتقاقها من هذه النماذج دون أن يتمخض عن ذلك أية نتائج ايجابية مهمة على صعيد التنمية الاقتصادية .

هذا الاخفاق لوحظ بصيغة استمرار النمو البطي في الزراعة مقابل نمو اسرع من قطاع الصناعة الرأسمالي . ان نمواً بطيئاً في الزراعة في مقابل معدل مرتفع لنمو السكان ينتج عنه تحسين لايذكر في الدخل ومستوى المعيشة للغالبية الفقيرة التي تعتمد على الزراعة في كسب العيش .

وفي جانب الصناعة يجب ان توسع فرص العمل وتباطؤ النمو يتأثر بالتأكيد على استخدام تكنولوجيا مكثف لرأس المال التي تتطلب قوى

عاملة اقل مما يمكن ان يعرضه قطاع الزراعة الراكد تكنولوجيا ، كذلك فأن بطء النمو في الزراعة قد لايساعد النمو في الصناعة من خلال التوسع في سوق الريف كما ان الزراعة غير قادرة على تجميع رأس المال لرفع مستوى الانتاجية الناتج لدعم مساهمتها في عملية التنمية الشاملة (15). رغم ان عملية التصنيع المدعمة قد أدت إلى نمو مميز في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) خلال الخمسينات والستينات ، (البنك الدولي 1982ف) ، لكن كانت هناك خيبة كبيرة فيما يخص الاخفاق في ضمان تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة في كثير من المناطق .

ان النسغ النازل The Trickle - down من النمو في القطاع الحديث ومن حصيلة التنمية بجهدها العام قد برهن انه يتطلب فترة طويلة جداً لكي يتحفز النمو في القطاع الزراعي ويتحول إلى عموم الاقتصاد . يقترح بعض الكتاب ان «النسغ الصاعد The Trickle - up من النمو قد تحقق في بعض البلدان حتى تلك التي تحقق لديها معدل عال من ال GDP خلال الستينات .

وفي الوقت نفسه قام علماء الاجتماع بتحدي النموذج المزدوج ودعوا إلى إعادة التفكير في استراتيجيات التنمية ، وضمن هذا السياق يجب ان يكون التأكيد على دور النمو التنموي Developmental growth في الزراعة من خلال تبني سياسات تنموية تعمل على مراعاة مصلحة عمال الحقل والقطاع الزراعي عن طريق ازالة القيود المؤسسية المعوقة والتي فرضتها السياسات السابقة كما يمكن زيادة الناتج والدخل الزراعي في مراحل لاحقة ، وبهذا الخصوص يقترح البنك الدولي الآتي :-

((ان القيود على النمو في الزراعة لاتكمن في سلوك الفلاحين لانهم ليسوا غير راغبين في تحمل مشاق العمل او بتبني تحسينات مريحة أو الاستثمار في المستقبل ، لكن البحث يجب ان يتركز في البيئة وفي

الحوافز للانتاج والاستثمار ومدى وفرق المواد الاولية واسعارها كالاسمدة مثلا أو درجة تطور نظام الري وامكانية تسويق منتجاتهم))(16).

رغم أن عملية التصنيع المدعمة قد أدت إلى نمو مميز في الناتج المحلي الاجمالي (CDP) خلال الخمسينات والستينات ، (البنك الدولي 1982ف) ، لكن كانت هناك خيبة كبيرة فيما يخص الاخفاق في ضمان تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة في كثير من المناطق .

مثل هذه المقترحات جعلت التغير في البيئة الزراعية الموضوع الرئيسي لمزيد من البحث ، كذلك اعادت الاعتبار للسياسات الاقتصادية الموجهة نحو القطاع الزراعي وعلاقته مع القطاعات غير الزراعية .

وفي الوقت ذاته استمر مؤيدو النمو في الزراعة بالتأكيد على زيادة الانتاج الزراعي لا لغرض تلبية حاجة السكان المتزايد فحسب إنما ايضاً لتلبية حاجات القطاع الصناعي المتوسع ، ويؤكد آخرون على عدم قابلية فلاحي الكفاف لتوفير إدخارات استثمارية كافية ، مما يتطلب معه تحويل مبالغ كبيرة من القطاعات الاخرى إلى الزراعة . ويؤيد هؤلاء أن هذه التحويلات ستعمل على تغيير نمط الاستثمار الذي سيكون له تأثير من جوانب اخرى على تنمية وتطوير القطاعات غير الزراعية . ويحظى بأهمية خاصة هنا الاستثمار في البنية الزراعية التحتية (مثل مشاريع تطوير الري والتدريب الفلاحي والبحوث الزراعية) التي تتطلب فترة زمنية أطول للتأثير في الانتاجية على مستوى المزرعة الفردية .

ويسلط هذا المقترح الضوء والانتباه بوضوح على السؤال النظري الذي يتعلق بالانماط المرغوبة للتحويلات القطاعية البينية للموارد . إن الذين يقفون على جانب واحد من المناقشة أعلاه يستندون في الغالب على ما يلمسونه من ظواهر في البلدان كثيفة السكان ، ويقترحون أن من أجل ان يتوافق نمو الناتج الزراعي مع نمو السكان ، قد يكون من الضروري تعطيل أو حتى تغيير اتجاه تدفق الموارد من الزراعة عند مرحلة تعجيل النمو . أما

الذين هم في الجانب الاخر فيعتقدون ان تخصيص الموارد لايتطلب بالضرورة الحكم المسبق عليه ، ويقترحون بدلا من ذلك افضلية اتباع المعايير الاعتيادية للمعدلات النسبية للعائد ، والتي تعتمد على امكانيات كل قطاع من الموارد وعلى مستوى التكنولوجيا القائم في الوقت المعين (17).

إن أولئك الذين يؤيدون النمو والتنمية الزراعية بالتعاون مع القطاعات غير الزراعية يشيرون غالبا إلى التقدم المفاجئ في التقنية الحديثة للفعاليات الزراعية التي جعلت من التقدم في علوم الكيمياء الحيوية ، الذي تجلى في الاسمدة والبذور المحسنة ونظم الري المتطور .. الخ ، وسيلة لتعطيل أثر قانون تناقص الغلة وتحقيق زيادات كبيرة في عوائد الاستثمار الزراعي . ولاقت وجهة النظر هذه التأييد من قبل عدد من الدارسين الذين كشفت دراساتهم لتجارب بعض الدول التي حظيت بنجاحات تنموية صاحبتها زيادات سريعة في الانتاجية والغلة وبالتالي دخل المزرعة بعد ادخال التقنية الحديثة في الزراعة التقليدية ، ونتيجة ذلك فإن عوائد الاستثمار الزراعي كان لها دور ملحوظ في تمويل متطلبات التقدم الناشط في الصناعة .

الخلاصة والنتائج

من العرض السابق نستنتج ان المؤيدين لهذا النموذج مازالوا منقسمين إلى مجموعتين : إحداهما ورغم تأكيدها على الدور الرئيسي لهذه التنمية في اجمالي النمو والتنمية ، ماتزال تلقى بظلالها من الشكوك على مصداقية الاستثمارات الكبيرة من القطاعات الاخرى التي تتطلبها الزراعة التقدمية والاكثر من ذلك ، فإن العائد من هذا الاستثمار بصيغة مساهمة صافية للقطاعات غير الزراعية قد يكون متواضعاً وبالتالي سيوقف التوسع في القطاعات غير الزراعية .

وعلى الجانب المقابل لاتضع المجموعة الثانية من الكتاب أي اهتمام في

التركيز على الاتجاه المرغوب لتحويل الموارد . وبالنسبة لهذه المجموعة فإن معدل العائد إلى الاستثمار قد يكون منخفضاً أو مرتفعاً . وأن قرارات الاستثمار لابد أن تستهدف مساواة هذا المعدل مع نظيره في القطاعات الاخرى من الاقتصاد . ويؤكد أنصار هذا النموذج للتنمية على الترابط بين القطاعين بوصفه وسيلة لتوسيع قنوات تحويل الموارد الزراعية أكثر من مجرد التركيز على انتقال القوى العاملة وشمول الاشكال الاخرى من التحويلات المادية والمالية .

نستنتج من المناقشة اعلاه ان انتقال الموارد الزراعية من حيث طبيعته وحجمه واتجاهه قد واجه معالجات متباينة ، فخلال الخمسينات والستينيات نظرت النماذج الثنائية لأنتقال الموارد باعتباره وسيلة لتعجيل النمو في الصناعة ، وفي السبعينيات كان الكتاب يركزون على هذا الانتقال بصفته وسيلة لرفع النمو والتنمية في كلا القطاعين الزراعة والصناعة .

إن المعالجة الاخيرة انبثقت من حقيقة أن النماذج الثنائية قد فشلت في إعادة تنظيم عوامل التنمية الزراعية وأن تأكيدها على عملية التصنيع كحافز لمجمل عملية التنمية قد أثبت أنه في غير محله ، عندما وضعت العملية موضع التنفيد في العديد من البلدان الاقل نمواً . ولوحظ هذا الفشل في صيغة استمرار المحددات على التنمية في الجانب الزراعي .

وفي دعوتهم لاعادة تقييم النموذج الثنائي لانتقال الموارد الزراعية ، رفض الكتاب المحدثون فكرة المساهمة القطاعية التي تخدم فيها الزراعة كمصدر رخيص للموارد لتطوير الصناعة ، وبدلاً من ذلك أيد هؤلاء الكتاب نماذج التنمية التي تدعو إلى تطوير تفاعل القطاع الزراعي مع القطعات غير الزراعية ، الامر الذي من شأنه أن يزيد الانتاجية والدخل ويدعم التنمية الاقتصادية ، وللأرتقاء بهذا التفاعل اقترحوا وجوب العمل على ازالة الموانع المؤسسية التي فرضتها الآلية السابقة لانتقال الموارد من أجل أن يستطيع القطاع الزراعي تحسين تكنولوجيا الانتاج ومن ثم تبادل

منافع التطور التكنولوجي في الزراعة .

على أية حال ، نلاحظ أنه ضمن حيثيات الاطار الفكري لهذه المدرسة الحديثة ، يوجد ثمة تباين بين أولئك الذين يؤكدون على الحاجة إلى الفائض الزراعي للأرتقاء بالتنمية الاقتصادية في القطاعات غير الزراعية ، وبين أولئك الذين يعتبرون أي فائض هو تحصيل حاصل لعملية التنمية في القطاع الزراعي . وفي هذه المدرسة قسم يرغب بالارتقاء بالفائض وقسم اخر لايرى بالضرورة إتباع مثل هذه السياسات.

إن ازمة الغذاء والفقر ظاهرة لاتزال تطبق على اغلبية البلدان النامية وتعيق تقدمها رغم الجهود المبذولة والموارد الكبيرة التي بذلت لتطوير اقتصاداتها ، لذلك تبقى الحاجة ملحة إلى العودة إلى بحث المشكلة الزراعية التي تشكل بؤرة هذه الازمة ، وكلنا يعلم أن هناك من الاطروحات النظرية والنماذج العملية التي استهدفت معالجة هذه المشكلة لكي تخرج هذه البلدان من طوق التخلف إلى ميدان النمو والتنمية. ونرى أن أبرز هذه الاطروحات والنماذج كان نموذج « الاقتصاد والتنمية » الذي أطلقه الاقتصادي أثر لوييس (1954ف) وانبرى لتطويره عدد من الاقتصاديين من بعده إلى ان وصل درجة عالية من الواقعية العملية في معالجة مشكلات الفقر والبطالة ونقص الغذاء التي تعانيها اغلبية بلدان العالم الثالث اليوم.

ونحن إذ نستعرض هذا النموذج ومحاولات تطويره من اطار تفعيل العلاقات وتبادل الموارد مع الزراعة نقصد منه الدعوة إلى مزيد من النقاش والبحث النظري والعملي لقضايا النمو والتنمية في البلدان النامية عموماً وفي اقطارنا العربية على وجه الخصوص .

د . علي عبدالعاطي الفرجاني .د . قاسم الدجيلي

مصادر والمراجع

(1) ايرما ادلمان ، النمو وتوزيع الدخل والعدالة - استراتيجيات تنموية موجهة، مجلة التنمية العالمية ، فبراير- اذار 1976 ، ص 67-073 . م . ب . توادرو ، الصراع من أجل التنمية الاقتصادية : قراءات في المشاكل والسياسات ، لونكمان ، نيويورك ، 1983 .

(2) أي . م . د . ليتل ، ت سكيتوفسكي ، م . سكوت ، الصناعة والتجارة في بعض البلدان النامية، مطبعة جامعة اوكسفور ، لندن ، 1970 جي دبليو مليور ، النمو المتسارع في الانتاج الزراعي والتدفقات البينية للموارد » . مجلة التنمية الاقتصادية والتقدم الحضاري ، العدد 22 ، أكتوبر 1973 ، ص1-16 . ، ك . جرفن ، الاقتصاد السياسي والتقدم الزراعي ، مطبعة ماميلان المحدودة ، لندن ، 1974 . ل . ج . رينولدز ، الحقيقة والتصور في التنمية الاقتصادية ، مطبعة جامعة بيل ، نيوهافن ،1977.

(3) ف . ديليو أوين «الاستنزاف التنموي المزدوج للزراعة» المجلة الامريكية للأقتصاد ، العدد 56 اذار 1966 ، ص43-70 .

(4) س . ر . لويس لابن ، الضريبة على الزراعة في اقتصادنا م ، معاد طبعها في هـ . م . ساوثورت وب . ف جونستون 1974 ، ص 453 - 492 .

(5) د . كولمان ، ف . نيكسوت «اقتصاديات التطور في البلدان النامية» فيليب ألان ساوتهاميتن ، 1982 .

(6)دبليو . أ . لويس ، التنمية الاقتصادية مع عرض غير محدود من العمل ، مجلة جامعة مانشستر للاقتصاد والدراسات الاجتماعية ، رقم 22 ، مارس 1954 ، ص 139-191 .

(7) جي . س . هـ . فاي وج . رنيس ، تنمية الاقتصاد مع فائض عمل : النظرية والسياسة ، ريشارد اروين . هوموود (1964) .

(8) ديليو ، تنمية الاقتصادية المزدوج ، مجلة الاقتصادية ، يونيو 71 (1967) ص 309-334.

(9) س . اشيكاوا ، التنمية الاقتصادية في المنظور الاسيوي ، مكتبة كينو كوينا ، طوكيو ، 1967.

(10) ارثرلويس ، مصدر سابق ، ص 132 .

(11) فاي ورنيس ، مصدر سابق . ص26 .

(12) فاي ورنيس ، مصدر سابق ص 30 - 32 .

(13) د . ديليو يورغنسون ، مصدر سابق ، ص 334 .

(14) م . تودارو ، مصدر سابق .
(15) البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ، مطبعة جامعة أوكسفورد ، نيويورك ، 1982.
(16) البنك الدولي ، مصدر سابق ، ص 91 .
(17) رينولدز ، مصدر سابق ، ص145 .

قائمة المراجع

1- Adelman (1975) Growth , Income Distribution and Equity Oriented Development Strategies World Dev . Report (Feb - March) PP. 67-730 .

2- Al . Dujaili , Kasim A . R . (1977) The Role of Agri , in Economic Development Mphil . Desertation , Univ . of Dundee , U . K .

3- Al . Dujaili , Kasim A . R . (1984) AAgricultural Resource Transfers .Ph . D . Desertation University of Dundee , U . K .

4- D . Colman and Nixon , F . (1982) "Economies of Change Less Developed Countries" Philip Allen , Southampton .

5- G . C . Fei and Ranis , G . (1964) "Development of the Labour Surplus Economy" Homewood .

6- K . Griffin (1974) "The Politcal Economy of Agrarian Change" Mcmillan Press ltd . London .

7- S . Ishilawa (1967) "Economic Development in Asian Perspective" Tokyo .

8- B . F . Johnston and Kilby , P . (1975) "Agricutlurc and Structural Transformation Economic Strategies in Late - Deve . Countries" New York .

9- D . W . Jorgenson (1961) "The Development of a Dual Economy" E . J . (June) PP . 309-34.

10- D . W . Jorgenson (1967) "Surplus Agricultural labour and

The Dev , of a Dual Eco . O . E . P (Nov) .

11- W . A . Lewis (1954) "Economic Development With Unlimiled Supply of labour" Manchester School of Economic and Sociai Studies , (May) .

12- S . R . Lewis , Jr . (1973) "Recent History of Intersectoral Resource Transfers" Reprinted in G . M . Meier (ed.) 1976 PP 574 - 80 .

13- I . M . D . Little , Schitovsky and Scott (1970) "Industry and Trade in Some Developing Countries" Oxford Univ . Press .

14- J . W . Mellor (1963) "Accelerated Growth in Agri . Production and the Intersectoral Transfers of Resources "Econ . Dev . and Cult . Change (October) PP . 1 - 16 .

15- W . F . Owen (1966) "The D oublo Developmental Squeez on Agriculture" A . E . R . (March) PP43-70 .

16- L . G . Reynolds (1977) "Image and Reality in Economic Development" Yale Univ . Press New Haven .

17- A . P . Thirlwall (1982) "Growth and Deveiopment - With Special Reference to Development .

تعليم المرأة وتحديات الثورة العلمية والتكنولوجية في الوطن العربي

د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي
استاذ مساعد - كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية - جامعة الفاتح

تعليم المرأة وتحديات الثورة العلمية والتكنولوجية في الوطن العربي

د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي

المقدمة :-

إن دراسة موضوع تعليم المرأة العربية وتحديات الثورة العلمية والتكنولوجية يستدعي معالجة مسألتين تعدان من المسائل الحيوية للمجتمع العربي ، فأولا نلاحظ تزايد الاهتمام في الوقت الحاضر بالدور الحاسم للثورة العلمية والتكنولوجية في العالم برمته ، وقد انتقل هذا الاهتمام إلى الاقطار العربية التي اخذت تهتم بمسألة تعليم اخر المستجدات العلمية والتكنولوجية ,وادخالها في المراحل التعليمية المختلفة ، ويبرز هذا الاهتمام في الكثير من التوصيات والقرارات التي اتخذتها المؤتمرات التربوية في الوطن العربي .

ويتصاعد الاهتمام خلال النصف الثاني من عقد التسعينات وعلى المستوى العالمي بكيفية تغيير اداور المرأة وتحسين مكانتها في عملية التنمية ، وقد اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قراراً يقضي باعتماد عام 1975 ف عاما دوليا للمرأة ، وكرس هذا العام من اجل مضاعفة النشاط المبذول من اجل التنمية ، ويشكل هذا القرار نداءً لتحسين وضع المرأة بتوفير الفرص والامكانات التي تجعلها قادرة على المساهمة الفعالة في بناء وتنمية المجتمع .

وقد حرصت المنظمة الدولية منذ انشائها على مبدأ التزام المساواة بين الرجل والمرأة ، وهو المبدأ الذي اقره ميثاق الامم المتحدة في عام 1945 ف ، وتضمنه الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 ف ، غير ان الفجوة لا

تزال كبيرة بين القبول الرسمي لهذا المبدأ وتنفيذه من الناحية العملية ، ورغم التقدم الذي أحرز خلال السنوات الخمس والاربعين الماضية ، بيد أن التمييز ضد المرأة لايزال يمثل واقعا في العديد من البلدان ، وبالتالي يشكل عقبة أمام تحقيق التنمية الشاملة .

وما من شك أن عقد المؤتمر الدولي الاول للمرأة في عام 1975 ف ، وما اعقبته من مؤتمرات دولية اربعة عن المرأة كان آخرها المؤتمر الرابع المعني بالمرأة والذي عقد في العاصمة الصينية بكين للفترة من 4-15 ايلول عام 1995ف ، قد اتاح الفرصة لمعظم الدول للنظر إلى المرأة وقضاياها ودورها في عملية التنمية في هذه الدول والمعوقات التي تحد من مساهمتها .

وسنتناول في هذا البحث موضوع تعليم المرأة وتحديات الثورة العلمية والتكنولوجية في الوطن العربي .

وقد قسم البحث إلى النقاط التالية :-

أولاً:- الحالة الاجتماعية للمرأة العربية .

ثانياً :- المرأة العربية والتعليم .

ثالثاً :- المرأة العربية والعمل في الميادين العلمية والتكنولوجية .

رابعاً :- المعوقات التي تواجه عمل المرأة في ميادين العلوم والتكنولوجيا .

اولاً : الحالة الاجتماعية :

نستطيع القول بأن النظرة للمرأة في المجتمع العربي تتمحور في ثلاث مسارات :-

1) المسار الاول : وهو المسار التقليدي المحافظ الذي يرى في المرأة الكائن الصغير جسما وعقلا والذي يحصر وظيفة المرأة في القيام بهدف رئيسي واحد إلا وهو الزوجة بمفهومها الخضوعي والامومة بمفهومها التوالدي الرعوي ، ويعزي اصحاب هذا المسار موقفهم من المرأة بتعاليم الدين (1) . ويرون ان اختلاط المرأةوعملها خارج البيت عيب وعار وفساد في الاخلاق ، ولكن هؤلاء لايعترضون على مساهمة المرأة العاملة في الريف في النشاط الزراعي رغم قسوة عملها ، وهذا مايعطينا دليلا على ان تمسكهم بالتقاليد والرغبة في امتلاك المرأة والسيطرة عليها بوصفها عندهم أحبولة الشيطان ، وشبكة إبليس في الاغواء والاضلال ناقصة العقل والدين .

2) المسار الثاني : وهو يمثل فكر السواد الاعظم من الرجال والنساء وهو يتسم بنظرة متحررة نسبيا دون ان يكون ذلك معارضا للتقاليد المستقرة ، ومع ابقاء المرأة منسوبة للرجل ومحتاجة إلى رعايته سواء أكان أبا أم زوجا ويجيز انصار هذا المسار للمرأة حق القيام ببعض الوظائف التي تتفق وطبيعة عملها ، مثل التعليم والصحة والخياطة وماشابه ذلك ، فعمل المرأة هذا مقبول ومرغوب فيه لكونه يساعد على زيادة الدخل الاسري وتحسين مستوى معيشة الاسرة ،ولايرى فيه خلقا لكيان مستقبل يحرر المرأة تحررا كاملاً ويساويها في علاقاتها بالرجل .

3)المسار الثالث : وهو يمثل فكر نخبة المثقفين في المجتمع وفكر المنظمات الدولية والاقليمية المهتمة بقضايا تعليم وعمل المرأة ، وهذا المسار يساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وفي جميع ميادين الثقافة والاقتصاد والاجتماع والسياسة (2) ويرى انصار هذا المسار ان السبب الرئيسي لتخلف المجتمع العربي انما يرجع لانعدام حرية المرأة

وجهلها وعدم اطمئنانها على مستقبلها بوصفها عنصرا غير فعال ومنتج في المجتمع ، ويؤكد هؤلاء على ضرورة ان تكون الابواب مشرعة في وجه المرأة في ميادين التعليم والتدريب والعمل في النشاطات كافة .

تظهر هذه المسارات في العديد من الدراسات التي اجريت في العديد من الاقطار العربية ، وسوف نشير إلى ثلاث دراسات على سبيل المثال :-

أ) دراسة سليمان الخضري التي أجريت على اتجاهات الشباب القطري نحو مركز المرأة في المجتمع ، وقد توصلت الدراسة إلى ان معظم الشباب يؤيدون حق المرأة في العمل وان الغالبية تؤيد المساواة بين البنين والبنات في التعليم ، وكذلك رفض الاغلبية فكرة ان بيت الزوجية امل الفتاة ومن ثم لا داعي لتعليمها ، وكذلك رفضهم فكرة ان المرأة الجاهلة من عوامل استقرار الحياة الزوجية ، وبالرغم من موافقة الاغلبية على عمل المرأة ، غير انهم يريدون ان يقتصر عملها على مزاولة بعض الوظائف دون غيرها ، وهي تلك الوظائف التي تتناسب مع طبيعتها اما الوظائف الوزارية ووظائف القضاء وماشابهها ، فيرى معظم أراء العينة المختارة قصرها على الرجال (3) .

ب) دراسة فهد الثاقب والتي اجريت على عينة مختارة من المجتمع الكويتي والذي اجاب 70٪ من افرادها على انهم لايعترضون على عمل المرأة ، واختارت الاغلبية الساحقة 90٪ العمل لدى الحكومة وخصوصا العمل في قطاع التعليم ، وحين تم التفاضل بين عمل المرأة في المنزل والعمل خارج المنزل ، اعتبرت الاغلبية ان المنزل اهم من العمل ، فضلا عن ذلك فإن نسبة 85٪ من الذين اجابوا فضلوا ان تتوقف المرأة في تعليمها عند المستوى الثانوي واشاروا إلى ان التعليم الجامعي والفني ليس ضروريا للمرأة (4).

جـ) دراسة كامل ابو الجابر والتي اجريت على المجتمع الاردني ، حيث اكدت الدراسة إلى ان العوامل الاجتماعية والتقليدية والعائلية لاتزال من القضايا التي يعتمد عليها في تفسير المعدل المنخفض لاشراك النساء في القوى العاملة ، وقد وجد ان 9٪ من النساء العاملات البالغ عددهن (489) امرأة (افراد العينة) - يعانون من مشاكل من جراء العمل مع الرجال ، ولوحظ بأن الغالبية من النساء العازبات تخطط لترك اعمالهن بعد الزواج ، واجاب 44٪ من النساء المتزوجات بانهن سيتركن العمل بعد انجاب الاولاد و41٪ يفكرون في ترك العمل لانه لم يعد باستطاعتهن

التوفيق بين العمل المنزلي والعمل الوظيفي ، واكثر الاسباب المشتركة التي اعطيت اثبتت ان الازواج في الشرق الاوسط يرفضون المساعدة في اعمال المنزل(5).

والمرأة العربية بصفة خاصة تتركز توجهاتها نحو العمل والتعليم وغيرها من القضايا الحياتية فيما بين الاتجاهات الثلاثة . فوجود المرأة العربية داخل هذه البيئة الاجتماعية والصراع القائم بين الافكار المتحررة والثورة العلمية والتكنولوجية من ناحية والعادات والقيم والموروثة والمقيدة لحرية المرأة وعملها من ناحية اخرى ، تجعل من تحليل المشكلات التي تواجه المرأة العربية العاملة مسألة غير سهلة .

ثانياً : المرأة العربية والتعليم

برزت في السنوات الاخيرة نوعية التعليم الاساسي خاصة بالنسبة للمرأة كعامل اساسي للنمو طويل الاجل والتنمية المستديمة في الاقطار العربية ، ويعد تخلف مستوى تعليم المرأة سواء من ناحية الكم أو النوع عقبة اساسية امام التنمية ، كما ان لتعليم المرأة آثارا هامة على التنمية ، سوا بالنسبة للجيل الواحد أو بين الاجيال ، وهو يضع اساس المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات (6).

وفي الواقع فإن التعليم يزيد من قدرة المرأة على العمل ، ويرفع من مستوى توقعاتها في الحياة ويخفض معدلات الخصوبة ، ويضعف التقاليد ، ويساهم في خلق فرص العمل للمرأة ، وهذا ما تبينه المعطيات الاحصائية ، إذا توضح أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ترتفع كلما ارتفع تأهيلها العلمي وهذه مسألة طبيعية .

ومن اجل التعرف على وضع المرأة العربية التعليمي لابد من الاعتماد على بعض المؤشرات المهمة منها :

1) معرفة القراءة والكتابة (معدلات الإناث كنسبة مئوية من معدلات الذكور) شهد عقد السبعينات والثمانينات تطوراً كبيراً في هذا المؤشر في الاقطار العربية كافة ، حيث ارتفع المؤشر على صعيد الاقطار العربية مجتمعة من 33.5٪ عام 1970 إلى 73٪ عام 1992 ، وبالرغم من هذا التصاعد على الصعيد الكلي إلا اننا نجد ان نسبة معرفة القراءة والكتابة عند الاناث كنسبة مئوية من معدلات الذكور مازالت دون 50٪ في بعض الاقطار العربية كالسودان والصومال والجدول رقم (1) يوضح ذلك .

جدول (1)
معرفة القراءة والكتابة معدلات الاناث
كنسبة مئوية من معدلات الذكور

القطر	1970	1992
الاردن	45	79
الامارات	29	-
البحرين	-	84
تونس	-	-
الجزاءر	28	66
جيبوتي	-	-
السعودية	13	66
سوريا	21	28
الصومال	33	-
العراق	20	39
عمان	36	70
قطر	-	-
الكويت	-	-
لبنان	65	87
ليبيا	73	83
مصر	22	67
المغرب	40	54
موريتانيا	29	62
اليمن	-	45
	15	51
المجموع	33.5	73

Source : UNDP , Human Development Report 1995 , Washington , D . C , 1995

2) نسبة الاناث إلى المجموع الكلي لعدد الطلاب في المراحل التعليمية حققت الاقطار تطوراً كبيرا في مجال التوسع الكلي لتعليم الاناث خلال الفترة الزمنية 1970-1993ف ، ففي مرحلة التعليم الابتدائي اصبحت نسبة الاناث مساوية تقريبا لنسبة الذكور ، وارتفع هذا المؤشر من (36.6٪) عام 1970 إلى 47٪ عام 1993 على صعيد الاقطار العربية وبالرغم من هذا الارتفاع إلا اننا نجد ان هذا المؤشر مازال منخفضا في بعض الاقطار العربية مثل اليمن العربية حيث بلغ فيها المعدل عام 1993 ف (27٪) ومن ناحية اخرى حققت الاقطار العربية الخليجية وليبيا ارتفاعا في المؤشر حيث بلغ 50٪ في كل من الكويت والامارات ، و48٪ في قطر وبلغ 51٪ في الجماهيرية العربية الليبية والجدول (2) يوضح ذلك ، ويرجع ارتفاع المؤشر في الاقطار الخليجية وليبيا إلى اكتشاف النفط ومانجم عنه من عائدات مالية كبيرة سهلت الانفاق على التعليم بسخاء وتوفير خدمات تعليمية متعددة مما كان له اثر مشجع في تقبل الناس لفكرة ارسال ابنائهم وبناتهم إلى المدارس الحكومية ، منها فتح مدارس للجنسين على حدة في جميع المناطق المأهولة بالسكان وتوفير الكتب المدرسية والقرطاسية ووجبات الغذاء والزي المدرسي ووسائل المواصلات ، بل درجت وزارة التربية والتعليم على دفع رواتب شهرية للطلاب في بداية التعليم الحديث في هذه الدول بهدف خلق حوافز ايجابية نحو التعليم

اما فيم يرتبط بمعدلات التحاق الاناث في مراحل ما بعد التعليم الابتدائى فنجد ان هذه النسب تتناقص كلما ارتفع المستوى التعليمى ، حيث بلغ المتوسط العام لنسب الاناث الى العدد الكلى للطلاب 47٪ عام 1993 في المرحلة الابتدائية و45٪ في المرحلة الثانوية والجدول (3) يوضح ذلك ومنه نلاحظ ان اعلى نسب الالتحاق في التعليم الثانوى . قد حققت فى دول الخليج العربى وليبيا والاردن ، واقل نسب الالتحاق الخاصة بالاناث فى مرحلةالتعليم الثانوى كانت فى اليمن .

اما بالنسبة معدلات التحاق الاناث بالتعليم العالى والجامعى فقد حققت تزايد كبيرا خلال الفترة 1970 - 1993 والجدول (4) يوضح ذلك ومنه نجد بان معدل التحاق النساء بالجامعات والمعاهد العليا يفوق عدد الرجال فى كل من البحرين والكويت وعمان وقطر والامارات .

جدول (2)
نسبة التحاق الاناث الى المجموع الكلى للطلاب في التعليم
الابتدائى في الاقطار العربية في الفترة ما بين 1970-1993ف

القطر	1970	1980	1990	1993
الجزائر	38	43	46	47
البحرين	42	46	48	48
مصر	38	40	43	44
العراق	29	46	44	44
الاردن	44	48	49	50
الكويت	42	48	48	50
لبنان	45	47	-	-
ليبيا	47	48	49	51
موريتانيا	28	35	40	43
المغرب	34	37	44	46
عمان	14	34	46	48
قطر	45	48	47	48
السعودية	31	39	45	47
الصومال	25	36	-	-
السودان	38	40	-	42
سوريا	36	43	46	47
تونس	39	42	47	48
الامارات العربية	38	48	49	50
اليمن	15	20	25	29
المجموع	36.6	40.4	45.7	47

1)UNESCO . Stat iscal Year, Book 1995 , Paris , 1995 .
1)UNESCO . Stat iscal Year, Book 1995 , Paris , 1995 .

جدول (3)
نسبة التحاق الاناث الى المجموع الكلى للطلاب في التعليم الثانوي في الاقطار العربية في الفترة ما بين 1970-1993ف

القطر	1970	1980	1990	1993
الجزائر	28	19		
البحرين	44	47	48	50
مصر	32	36	40	44
العراق	29	32	38	37
الاردن	34	46	47	50
الكويت	42	46	48	50
لبنان	40	51	-	-
ليبيا	18	34	50	52
موريتانيا	11	21	32	36
المغرب	28	38	44	49
عمان	18	27	50	51
قطر	33	50	52	55
السعودية	20	38	41	41
الصومال	21	27	-	-
السودان	28	38	-	-
سوريا	27	37	43	45
تونس	28	39	42	43
الامارات العربية	19	45	50	53
اليمن	15	25	16	18
المجموع	26.5	31.8	42.7	45

المصدر : احتسبت النسب من قبل الباحث بالاعتماد على :

1)UNESCO . Stat iscal Year, Book 1995 , Paris , 1995 .

1)UNESCO . Stat iscal Year, Book 1995 , Paris , 1995 .

جدول (4)

نسبة التحاق الاناث الى المجموع الكلى للطلاب في المراحل التعليمية ما بعد الثانوي في الاقطار العربية في الفترة ما بين 1970-1993ف

القطر	1970	1980	1990	1993
الجزائر	21	27	34	39
البحرين	52	41	50	58
مصر	26	32	34	35
العراق	22	32	33	34
الاردن	30	41	49	42
الكويت	48	58	65	64
لبنان	-	37	-	-
ليبيا	-	-	42	47
موريتانيا		-	-	-
المغرب	17	25	-	-
عمان	-	-	44	52
قطر	-	62	70	71
السعودية	8	28	44	47
الصومال	13	-	-	-
السودان	12	26	-	-
سوريا	20	30	36	38
تونس	21	30	37	40
الامارات العربية	-	48	69	77
اليمن	24	27	17	18
المجموع	22	36	44	46

المصدر : احتسبت النسب من قبل الباحث بالاعتماد على :

1)UNESCO . Stat iscal Year, Book 1995 , Paris , 1995 .

1)UNESCO . Stat iscal Year, Book 1995 , Paris , 1995 .

ولكن نستطيع القول بأنه حتى ان الاقطار التي تتاح فيها للبنات امكانية متزايدة للحصول على التعليم ، كثيرا ما يوجهن إلى ميادين الدراسات الانثوية تقليديا التي تعزز ادوارهن التقليدية في المجتمع (7) .

المرأة العربية والدراسات العلمية :-

لقد ورثت المجتمعات العربية تصورات واحكاما واتجاهات خاطئة عن المرأة من حيث طبيعتها ومكانتها ووظيفتها في الحياة ، منها ان المرأة دون الرجل من الناحيتين العقلية والجسدية ، وإنها اقل قدرة واستساغة للعلوم ، والرياضيات ، مقابل كونها تميل إلى الفنون والاداب ، وان مكانها الصحيح هو المنزل خلقت لتكون فيه اولا واخيرا ، واذا جاز لها ان تعمل خارج المنزل ، فليست كل الاعمال صالحة لها وانه يكفيها من هذه الاعمال التدريس والتمريض ، واما ان تكون المرأة مديرة اعمال أو صانعة ماهرة أو مهندسة ميكانيكية أو كهربائية فهذا مالا قبل لها به .

وهذه التصورات والاتجاهات نفس الظواهر المرتبطة بنوعية تعليم الاناث في الاقطار العربية من بينها اقبال الاناث على الدراسات الاكاديمية والدراسات الادبية اكثر من التجريبية ، وكذلك في مرحلة الدراسات العليا يكون التوجه للدراسات الانسانية والاجتماعية اكثر من التوجه نحو العلوم الطبيعية والهندسية المرتبطة بالصناعة وقطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى.

ويعاني التعليم الفني وخاصة على المستوى الثانوي من عزوف عام فبالرغم من السياسات التي تنتهجها العديد من الاقطار العربية ، ونظم الحوافز التي تتبناها لزيادة نسبة الملتحقين من النساء في التعليم الفني والتقني ، فإن النتائج لازالت دون المستوى المطلوب ، حيث تتراوح نسبة الاناث المقيدات بالتعليم التقني إلى اجمالي عدد الطلبة مابين 40 - 20٪ في معظم الاقطار العربية ، وان اكثر من نصف عددالتخصصات هي هندسية والتي تستقطب التحاق معظم الطلبة الذكور أما الاناث فتتركز التحاقهن في التخصصات الادارية والمالية والصحية ، اما التعليم الزراعي فنسبة الالتحاق لاتتجاوز 5٪ من اجمالي المقيدين التعليم التقني وتنخفض إلى اقل من 1٪ في عدد منها ، وهذا التوزيع لايتفق مع متطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية بالاضافة إلى انه يبين ان الانواع المتاحة للاناث من بالتعليم الفني والمهني هي الانواع التقليدية والتي تدعم وتعمق من النظرة التقليدية للمرأة ، أما بالنسبة للمرحلة الثانوية العامة ، فقد بلغ المتوسط

العام لنسبة الاناث في الشُعب العلمية في الوطن العربي 27٪ مقابل 45٪ إلى الشُعب الادبية (8) .

ويوضح الجدول (5) نسبة الاناث إلى المجموع الكلي للطلبة على حسب التخصصات في مستوى الدراسات الجامعية في بعض الاقطار العربية للعام الدراسي 1992 - 1993 ف ، ومنه نلاحظ بأن نسبة كبيرة من الاناث ملتحقات بالدراسات الانسانية والاجتماعية ، حيث بلغت نسبة الاناث المسجلات في الآداب حوالي 63٪ في الاردن ، 85٪ في الكويت ، 79٪ في قطر ، 70٪ في الامارات ، وتشكل الدراسات الطبية احد المجالات التي تجذب اعداداً كبيرة من الاناث حيث تصل النسبة في هذا التخصص إلى 69٪ في الامارات و 50٪ في الكويت و 4٪ في عُمان و 37٪ في السعودية .

ومن الناحية الاخرى نجد ان هناك نسبة كبيرة من الاناث يدرسن العلوم البحته حيث تتراوح نسبتهن بين 75٪ في الامارات إلى 66٪ في الكويت و 20٪ في اليمن ، ومعظم هؤلاء النساء العربيات سيلتحقن في قطاع التدريس بعد التخرج ، حيث ان عدد النساء اللاتي يشتغلن في مراكز الابحاث العلمية قليل جدا ، اما فيما يتعلق بنسبة الاناث المسجلات في الاختصاصات الهندسية والتقنية والتي يقع على عاتقها الاستفادة من معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية ، وتحقيق التحول التكنولوجي المنشود ، فمازالت النسبة منخفضة جدا بالرغم من ارتفاعها في بعض الاقطار الخليجية حيث بلغت حوالي 43٪ في الامارات ، 37٪ في الكويت ، والمؤشر الخطير في هذا المجال هو تحريم دخول المرأة لتعلم الهندسة في كل من قطر والسعودية ، حيث ان جميع الملتحقين في كليات الهندسة في هذين القطرين هم من الذكور .

وصفوة القول ان استمرار الوضع الحالي لسياسة القبول في الجامعات العربية سوف تكون له انعكاسات خطيرة على مستقبل التنمية في الوطن العربي ، خاصة وان الوطن العربي بدأ يعاني بطالة الخريجين ولاسيما في التخصصات الانسانية والتي لازالت تستحوذ على النصيب الاكبر من حصة القبول في الجامعات ، وهذا لايتوافق مع منطق الثورة العلمية والتكنولوجية والتي تؤكد على ضرورة فتح تخصصات جديدة على مستوى البكالوريوس ولاسيما الهندسة الوراثية ، والمعلوماتية ، السبير نطيقا وغيرها من العلوم الحديثة الضرورية لعملية النهوض التنموي الشامل .

جدول (5)

نسبة الاناث الى المجموع الكلى للطلبة على حسب التخصصات في مستوى الدراسات الجامعية في الاقطار العربية في الفترة ما بين 1970-1993ف

التخصص / القطر	العلوم	التربية	الاداب	التجارة والاقتصاد	الحقوق	الطب	الهندسة	الزراعة	دراسات اسلامية	الطب البيطرى
البحرين				66			23			
مصر	33		45	34	28	38	16	27	29	27
الاردن	42	49	63	30	26	32	28	43	52	
الكويت	66		85	54	56	50	37			
عمان	64		68	35		49	7	10		
قطر	62	80	79				جميعهم ذكور		87	
السعودية	49	78	51	26		37	جميعهم ذكور	49	23	جميعهم ذكور
سوريا	42	58	60	31	25	26	25	28	35	4
الامارات	75	90	70	57	31	69	43	52	9	
اليمن	20	16	26	7		34	8	3	2	

المصدر : احتسب النسبة من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر التالى :

Source : Escwa , Statistical Abstract of the Escwa Region 1984-1993 . FiFteenth New York . 1995 .PP 115 - 128 .

ثالثاً : المرأة العربية والعمل في الميادين العلمية والتكنولوجية

لاتزال مشاركة المرأة العربية في سوق العمل بصفة عامة ضئيلة ، فحسب البيانات الاحصائية المتاحة عن الفترة 1990 - 1992ف تصل نسبة النساء من اجمالي القوى العاملة إلى 19٪ وهي نسبة بالرغم من ارتفاعها المطرد فهي اقل بكثير من نسبة النساء العاملات في الدول الصناعية والدول النامية اللتان تصلان إلى حوالي 43٪ ، 35٪ على التوالي ، وتشير التقديرات إلى ان معدلات نمو القوى العاملة من النساء سترتفع بمعدلات تتجاوز 4٪ سنويا خلال عقد التسعينات ، متفوقة بذلك على معدلات نمو القوى العاملة للذكور التي يتوقع ان تصل إلى 3.4٪ خلال الفترة ذاتها (9).

وتتفاوت الاقطار العربية في نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل ، وكما تشير المعلومات في الجدول (6) ، اذ تصل إلى اعلى مستوى لها وهو 39٪ في الصومال يليها السودان ومصر بنسبة 29٪ ، ولبنان بنسبة 27 ، وتتراوح نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل في بقية الاقطار العربية بين 26٪ في المغرب ، 21٪ في تونس ، 7٪ في قطر والسعودية ، 4٪ في الجزائر.

اما بالنسبة لتوزيع النساء العربيات حسب قطاعات الانشطة الاقتصادية نلاحظ تركز المرأة العربية في اعمال الخدمات ، حيث تشكل - كنسبة من اجمالي قوة العمل 67٪ في مصر ، و 50٪ في العراق ، 45٪ في سوريا ، وتزيد هذه النسبة في دول الخليج والاردن ، حيث تصل إلى 92٪ في البحرين ، 89٪ في الاردن ، 99٪ في الكويت ، 98٪ في قطر ، 94٪ في الامارات العربية المتحدة ، وفي ظل هذا القطاع فإن نسبة عمل الاناث هي الاعلى في الخدمات الاجتماعية والجماعية والشخصية (10).

ويوضح الجدول (7) التوزيع القطاعي للمرأة في الاقطار العربية ، حيث يلاحظ منه ان الانفصال المهني بالغ التطرف ، حيث لاتمثل الاناث إلا اقلية ضئيلة في معظم المهن ، ويكاد نصف النساء ينحصرن في الوظائف المكتبية الدنيا ، مثل الاعمال المكتبية والعمل على الآلة الكاتبة ، وتقل

جدول (6)
مشاركة المرأة العربية فى سوق العمل

القطر	القوى العاملة كنسبة مئوية فى مجموع السكان	النساء ضمن القوى العاملة (كنسبة مئوية من القوى العاملة)
	1970	1993
الكويت	39	24
قطر	42	7
البحرين	45	28
الامارات	50	6
السعودية	29	7
سوريا	26	15
ليبيا	24	9
تونس	30	21
عمان	28	8
الاردن	23	10
العراق	24	6
لبنان	30	27
الجزائر	24	4
مصر	31	29
المغرب	33	26
اليمن	25	13
مورتيانيا	35	29
الصومال	33	22
	29	39

المصدر : صندوق النقد العربى واخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 1994 ابوظبى 1994، ص 235 .

جدول (7)

التوزيع القطاعى للمرأة فى الاقطار العربية

التخصص	الجزائر	البحرين	مصر	العراق	الاردن	الكويت	السودان	سوريا	تونس
القطر	1987	1991	1986	1987	1989	1988	1983	1989	1989
القطاع الاول									
الاجمال	13.6	0.8	35.7	13.5	-	1.3	63.5	22.0	21.6
ذكور	13.4	0.8	34.9	10.7	-	1.2	41.6	16.1	17.9
اناث	0.2	-	0.8	1.8	-	0.1	2.9	5.9	3.7
القطاع الثانى									
الاجمال	24.5	54.5	18.8	17.3	22.6	25.1	7.3	27.8	28.2
ذكور	23.4	53.9	17.8	16.0	20.6	24.7	6.1	25.8	21.0
اناث	1.1	1.6	1.0	1.3	2.0	0.3	1.1	2.0	7.3
القطاع الثالث									
الاجمال	40.6	44.7	34.7	65.4		72.1 (77.7)	19.9	46.4	34.0
ذكور	33.8	38.4	28.5	57.9	56.0	48.8	17.1	40.0	28.6
اناث	6.8	6.3	6.2	7.5	21.7	23.3	2.8	6.4	5.4
القطاع الرابع									
الاجمال	100	100	100	100	100	100	100	100	100
ذكور	90.8	93.1	89.1	88.4	76.6	75.7	70.9	84.6	79.1
اناث	9.2	7.9	10.9	11.6	33.4	24.3	29.1	15.4	20.9

Source : I . L . O , Year book of Labour statistics 1993 ,Geneva , 1993 .

نسبتهم كثيرا في الوظائف المهنية والادارية .
ومايقال عن الصناعة يقال ايضاً عن الزراعة ، حيث ترتفع نسبة مشاركة المرأة العربية في القطاع غير الرسمي للزراعة ، حيث يلاحظ ان عدد العاملات بدون اجر مرتفع للغاية ، حيث يمثلن حوالي 84٪ من اجمالي العاملات في الريف في المغرب ، 74٪ في تونس ، وفي المملكة العربية السعودية ، نلاحظ ان العمل الزراعي للمرأة على المستوى الاسري ، لايزال عنصرا من العناصر الهامة في حصاد بعض المحاصيل .
وصفوة القول فإن الفئات المهنية التي تمتص غالبية الاناث العاملات في الوطن العربي هي تلك الموجودة في الخدمات الاجتماعية والشخصية ، والذي يجمع بين كل هذه انها لاتعرض المرأة العاملة إلى كثير من الاحتكاك مع العاملين الذكور ، ولا يمكن تطبيق هذا التعميم على كل الاقطار العربية بسبب الاختلافات الموجودة في سياسات الاستخدام وسوق العمل لهذه الاقطار (12) .
ويمكن تقسيم العوامل التي تقلل من مساهمة المرأة في العمل إلى مجموعتين (13) .
1) العوامل الفنية والثقافية وتتمثل بما يلي :
أ) نقص التدريب العقلي .
ب) نقص التوجيه المهني والاستشارات عند اختيار المهن والدراسة .
ج) ارتفاع الامية .
د) التمييز في التعليم .
2) العوامل الاقتصادية وتتمثل بمايلي:
أ) تقسيم العمل حسب الجنس كالسكرتارية للنساء والهندسة للرجال :
ب) المشروعات التنموية التي تزيد من اللامساواة .
ج) قلة فرص العمل امام النساء .
د) العمل غير المدفوع او غير المقيم ، وكذلك العمل المنزلي الذي يقلل من انتاجيتها في المصانع والمكاتب .
وصفوة القول فإن مساهمة المرأة العربية في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي لازالت هامشية ، حيث تتدنى نسب التحاق الاناث بالدراسات الهندسية والتقنية عن نسب الالتحاق بالدراسات الانسانية والاجتماعية ، كما تقل اعداد النساء العربيات المشتغلات في البحث العلمي والتطوير والتكنولوجي كما هو موضح في الجدول (8) .

جدول (8)

المشتغلون فى البحث ،التطوير (R & D) حسب المجال العلمى لعام 1985

	العلميون والمهندسون						الفنيون				
	غير متفرغين			متفرغون			غير متفرغين			متفرغون	
	مج	اناث	%	مج	اناث	%	مج	اناث	%	مج	اناث
الاردن	1167	141	12	71	11	15	58	8	1.3	16	1
الامارات	123	14	11	-	-	-	52	11	21	-	-
الكويت	242	00	00	14.5	28	28	00	00	00	162	6
ليبيا ×	00	00	00	24.392	4296	17	00	00	00	00	00

- لا يوجد

00 معلومات غير متوفرة

× 1980

المصدر : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – الحولية العربية للعلوم اضواء على التطور العلمى فى الوطن العربى 1983 - 1984 دراسة تحليلية ،تونس ، ص 162 - 180.

يلاحظ من الجدول اعلاه تدني نسب مساهمة النساء العاملات في البحث والتطوير في بعض الاقطار العربية من العلميات والمهندسات أو من الفنيات ، كما يلاحظ من الجدول ضألة اعداد النساء مقارنة باعداد الرجال العاملين في البحث والتطوير ، ويلاحظ ايضاً ان بعض الاشخاص العاملين في مجال البحث العلمي والتطوير في الاقطار العربية اشخاص غير متفرغين ومعظمهم اعضاء هيئة تدريس في الجامعات والمعاهد العليا .

وصفوة القول فإن العلاقة بين المرأة العربية والميادين العلمية والتكنولوجية لازالت ضعيفة جدا ، بالرغم من التزايد الكبير في اعداد الاناث الملتحقات بالتعليم العالي ، بيد ان الاختصاصات الانسانية والاجتماعية لازالت تستوعب غالبية الاناث الملتحقات بالجامعات والمعاهد العليا ، وحتى عندما تتخصص الطالبة في مجال العلوم والتقنية ، فإن نهاية المطاف تكون العمل في قطاع التدريس أو في وظائف لا تمت بصلة إلى عالم الثورة العلمية والتكنولوجية .

رابعاً : المعوقات التي تواجه عمل المرأة في ميادين العلوم والتكنولوجيا

يمكن القول ان هناك مجموعة من العوامل التي لها علاقة مباشرة بتدني مساهمة المرأة العربية في ميادين الثورة العلمية والتكنولوجية . يمكن انجاز اهمها بمايلي :

1) من العوامل المهمة التي تحد من مساهمة المرأة في الدول العربية هو التخلف التكنولوجي فالاقطار العربية بالرغم من محاولاتها اللحاق بركب الثورة العلمية والتكنولوجية التي يعيش العالم في ظلها ، فانها مازالت اقطاراً مستهلكة للتكنولوجيا ، وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال انشاء المؤسسات والهيئات المسؤولة عن العلم والتكنولوجيا إلا اننا نجد ان البيئة العلمية طاردة للكفاءات العلمية التي تهاجر باطراد ويشكل ضعف الانفاق على البحث والتطوير احد العوامل المسببة لتعميق ظاهرة التخلف التكنولوجي ، فبالرغم من ارتفاع نسبة ما انفقته الاقطار العربية على البحث والتطوير من 0.3٪ 1980 G . N . Pإلى 0.76٪ عام 1990 ف ، إلا اننا نجد ان هذه النسبة هي اقل بكثير عن المعدل العالمي العام البالغ 2.55٪ ومن معدل امريكا الشمالية 3.16٪ ومن معدل الدول الصناعية 2.92٪ ومن بقية دول اسيا 2.08٪ (14) .

2) من اهم المعوقات التي تقف ضد الاستفادة من الثورة العلمية والتكنولوجية في الوطن العربي ، يتمثل بالطريقة التي ينظر بها إلى الوصول إلى هذه المرحلة حيث تشير احدى الدراسات إلى انه في معظم انحاء الوطن العربي يعالج التخلف من زاويتين منفصلتين (15) .

الاولى : شراء المعدات وتجميعها دون ان تكون منظومة متماسكة .

الثانية : التوسع في التعليم المدرسي والجامعي وعلى نفس الاسس التقليدية .

ونجد الكثير من الجامعات والمعاهد العلمية لاتضع خططها وفق متطلبات التنمية القومية وانما تحاكي في خططها مثيلاتها في الدول المتقدمة صناعيا ، وبالتالي تغفل ربط الاعداد العلمي بالواقع ، وتقلب توازن الاولويات في العلوم خاصة ، حين يستغل رقي المؤسسة الاجنبية كدليل وبرهان على صحة الاولويات المحاكاة ، ويقينا أن الافادة من تجارب

الاخرين ضرورية بهدف تجاوز فجوة التخلف ، بيد أن هذه الافادة ينبغي ان كون واعية .

وما من شك أن مساهمة المرأة العربية في الحياة العلمية والتكنولوجية سيتأثر بالوضع التكنولوجي العربي .

3) من العوامل التي تحد من زيادة مساهمة المرأة في الثورة العلمية والتكنولوجية ، هو قيام بعض الاقطار العربية بتخطيط التعليم التقني للاناث على أسس ومعايير تختلف عن تلك الخاصة بالذكور .

وهذا النوع من التمييز لايتفق مع مبدأ المساواة في التعليم الذي اقر من قبل الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها وكذلك من قبل الاقطار نفسها ، ولكن اقرار الاعتراف بالمساواة على النطاق الرسمي ليس كافيا لتحقيق المساواة الفعلية على مستوى الواقع العلمي سواء في مجال التعليم و في مجال العمل .

وتشير Alen Bven في تقريرها عن التعليم المهني للمرأة في الدول الاعضاء في الامم المتحدة انه بينما تقوم اقلية من المخططين والمعلمين بالتمييز المتعمد عند تخطيط وادارة وتنظيم واعداد المناهج لمدارس البنات ، نلاحظ ان الاخرين يقومون بهذا التمييز غير المتعمد ، وذلك لايمانهم واعتقادهم بأن التعليم المهني للبنات ينبغي ان يكون مختلفا عنه للاولاد (16).

4) تشكل العادات والتقاليد البالية في المجتمع العربي من اهم العوامل المؤثرة وبصورة جوهرية على دور ووظيفة المرأة في المجتمع ، وينعكس ذلك بشكل سلبي على فرص المرأة في الحصول على التعليم التقني أو العمل في المؤسسات التي تهتم بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، ففي بعض الاوقات يمنع الاناث من دراسة بعض التخصصات لعدم تقبل المجتمع لفكرة عمل المرأة في هذه الميادين ، ويمكن الاشارة في هذا المجال إلى قيام السعودية وقطر تمنع دخول المرأة إلى كليات الهندسة والطب البيطري ، وقد لاتكون الصورة بهذا التطرف في بقية الاقطار العربية ، ولكن الحالة الاجتماعية للمرأة العربية تلعب دوراً في مدى مساهمة المرأة في الاعمال والدراسات العلمية والتكنولوجية للمرأة العربية ، وان اختلفت درجة التأثير في المجتمع من قطر لآخر ، نتيجة للاختلاف في التطور الحضاري لهذه المجتمعات ، ومدى حداثة تعليم المرأة وعملها في هذه الدول ، وامام هذه الصورة فإن قضية وضع المرأة الاجتماعي في الوطن

العربي ، لابد ان تأخذ ابعاداً ثلاثة هي (17) .

أ) البعد الحضاري لتتأكد اصالتها وتترسخ شخصيتها القومية لتواصل دورها الحضاري .

ب) البعد النضالي لتكتمل به الحرية ، حرية الانسان والتراب في الوطن العربي ، وحرية المجتمع من اثار الاوضاع والتقاليد الذهنية العفنة التي تحيط حركة الانسان بالقيود والعوائق ، والمرأة اكثر من الرجل معاناة من هذه الذهنية المتخلفة .

ج) البعد الانمائي وهو الذي يحقق التقدم المستمر الذي ينعم به ابناء الامة كلهم بقدر اسهامهم فيه ، ويضمن لمجتمعهم بكل فئاته الامن والاستقرار والتماسك .

5) تعد قضية التعليم وتدريب الكوادر العلمية في الوطن العربي من القضايا التي لايمكن للاقطار العربية بدونها تحقيق التنمية العلمية والتكنولوجية المنشودة ، وهذا يستدعي اصلاح النظام التعليمي كي يصبح اكثر ملاءمة لمتطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية ، ولاتخول أي دراسة عن نظم التعليم في الوطن العربي من الاشارة إلى ان برامج التعليم بمستوياته المختلفة ، لم تعد صالحة لكي تكون الاساس التعليمي والتربوي الذي يمكن ان ترتكز عليه الكوادر العلمية والتكنولوجية الوسطى والعليا وحتى العمالة الماهرة ، ولازال النمط السائد في التعليم العام هو النمط النظري الذي لايخرج سوى مكتبيين عاطلين من كل مهارة مصقولة تتطلبها الحرف الفنية في كل مستوياتها ، فعلى سبيل المثال لم تتجاوز نسبة الجامعيين الذين تخرجوا من شُعب العلوم البحته والتطبيقية 37٪ مقابل 63٪ من الذين تخرجوا من شُعب العلوم الانسانية والاجتماعية والقانونية ، وان مما يزيد الامر سوءاً ان اعداد المهندسين لا تجد كفايته من الفنيين المساعدين ، فنسبة التعليم الثانوي الاكاديمي بلغت عام 1990 69٪ مقابل 31٪ من التعليم التقني والفني ، وحتى هذه الكوادر التي تلتحق بالتعليم التقني والفني على المستوى الثانوي وماقبل الجامعة ، فإن طريقة الالتحاق بهذه المؤسسات منذ البداية تجعل مسألة التقدم المهني والتكنولوجي موضع تساؤل وذلك نتيجة للنظرة الاجتماعية المتخلفة للعمل اليدوي و الفني في المجتمع العربي والتي تتمثل في عدم احترام العمل اليدوي واحتقاره في صورة العلاقات والمكانة الاجتماعية التي يوضع بها خريج المدرسة المهنية .

الخاتمة

اولا / الاستنتاجات

1) بالرغم من التقدم الذي حصل في مجال تخفيض معدلات الامية ولاسيما بين الاناث خلال العقدين الماضيين ، إلا اننا نجد أن نسبة الامية لازالت مرتفعة بالمقارنة مع الدول المتقدمة ، وهذا بالتأكيد يقلل من فرص الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في الانشطة الاقتصادية المختلفة .

2) استمرار التفرقة وعدم المساواة في الواقع العلمي ضد المرأة بالرغم من ان دساتير معظم الاقطار العربية تنص على المساواة ، اي ان هناك اختلاف بين المساواة في القانون والمساواة في الواقع .

3) بالرغم من التقدم الهائل الذي حصل في معدلات التحاق الاناث بمراحل التعليم كافة إلا اننا نجد أن معدلات التحاق الاناث بالتعليم التقني ولاسيما التعليم الصناعي والزراعي مازال منخفضا ولا يتفق مع متطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية التي تستدعي زيادة اعداد المنخرطين في هذا النمط من التعليم .

4) اما بالنسبة لتوزيع النساء العربيات على حسب القطاعات الاقتصادية نلاحظ تركز المرأة العربية في قطاع الخدمات حيث تجاوزت النسبة 50٪ في اقطار الخليج الست والعراق ومصر والاردن ، ويتركز عمل الاناث في هذا القطاع في الخدمات الاجتماعية والجماعية والشخصية ، ولا يتركز في مجال المعلوماتية والتي تشكل احد الابعاد الثلاث للثورة العلمية والتكنولوجية .

اما بالنسبة لمشاركة المرأة العربية في القطاع الصناعي والزراعي الرسمي فلازالت منخفضة ، في حين ترتفع نسبة مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي للصناعة والزراعة العربية . وان استمرار تدني مشاركة المرأة في العمل الزراعي والصناعي يعني عدم الاستفادة من مخرجات الثورة العلمية والتكنولوجية في هذه الميادين .

5) ان مساهمة المرأة العربية في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي

لازالت هامشية حيث تتدنى نسب الالتحاق للاناث بالدراسات الهندسية والتقنية والعلمية عن نسب الالتحاق بالدراسات الانسانية والاجتماعية ، كما تقل اعداد النساء العربيات العاملات في البحث العلمي والتطوير في العديد من الاقطار العربية .

ثانياً : التوصيات

1- ضرورة الاسراع في القضاء على الامية الابجدية بين الاناث وذلك لانه لايمكن الاستفادة من المنجزات العلمية والتكنولوجية في الزراعة والصناعة والخدمات بدون تنفيذ ذلك .

2- تبني سياسات واستراتيجيات للتعليم ترتبط عضوياً بالتخطيط الاقتصادي واحتياجات سوق العمل من المهن والمهارات بمستوياتها المختلفة ، وهذا يستدعي فتح الابواب امام انخراط النساء في التعليم التقني وتقديم الحوافز للمنخرطات في هذا النمط من التعليم.

3- الاهتمام بتوعية المرأة في الريف والحواضر ومدها بالمعلومات اللازمة عن طبيعة اية تكنولوجيا جديدة يراد ادخالها في المجتمع والفائدة التي تعود على اسرتها وعليها هي شخصيا .

4- اعادة النظر في سياسة القبول في الجامعات العربية ولاسيما الخليجية التي تحرم على المرأة دخول كليات الهندسة والطب البيطري .

5- تطوير التعليم ونوعيته بما يتلائم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين مع زيادة التركيز على المهارات الادراكية ومعرفة استخدام الحواسب الالكترونية .

6- اعداد دراسات تفصيلية عن مشاركة المرأة العربية في القطاع الزراعي والصناعي غير الرسمي لكي يتسنى لنا معرفة حجم المساهمة الفعالة للمرأة في التنمية العربية .

د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي

المصادر والمراجع

1- حسين العودات ، المرأة العربية في الدين والمجتمع - عرض تأريخي ، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 1996 ف. ص 169-176.

2- امير موسى ، حقوق الانسان - مدخل إلى وعي حقوقي ، سلسلة الثقافة القومية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت . 1994ف.

3- سليمان الخضري ، اتجاهات الشباب القطري نحو مركز المرأة في المجتمع ، في دراسات نفسية في الشخصية العربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1978 ف، ص 156 .

4- فهد الثاقب ، دراسات حول اوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي ، مطبعة فهد مرزوق ، الكويت ، 1975 ف.

5- Kaml Abu Jaber , S , Abdel Ati , & F . Ghorabeh , Condition of Some WorKing Women in Jordan , In cwa Seminar on Population and Development in the Ecaw Region , Aman Jordan 30-18 November , 1978 .

6- اسماعيل سراج الدين ، تعليم النساء والخصوبة المطلوبة والحاجات غير مشبعة . مسائل هامة ودقيقة في قضية السكان والتنمية في المنطقة العربية ، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية ، المجلد الثاني ، العدد (2) ، يوليو - اغسطس 1995 ف ، ض24 .

7- صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، حالة سكان العالم 1995 ف ، نيويورك ، 1995 ف ، ص21 .

8- أحمد بشير النائب ، التعليم التقني والمهني ومتطلبات القرن الحادي والعشرين ، واقع وآفاق ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني الاول للتعليم في الجماهيري العظمى ، طرابلس 2-1996/12/4 ف .

9- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1994 ف ، ابوظبي ، 1994 ف ، ص26 .

10- Escwa , Survey of Economic and Social Development in the Escwa Region 1993 , New York 1994 . P . 161 .

11- فالنتين م . مقدم ، تشغيل المرأة في الصناعة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا الندوة ، المجلد الثاني ، العد (2) ، يوليو - اغسطس ، 1995ف ، ص28 .

12- سليمان القدسي ، اشتراك المرأة العربية في العمل - صورة عامة ، الندوة ، المجلد الثاني ، العدد (2) ، يوليو - اغسطس ، 1995ف ، ص26 .

13- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مشكلات المرأة العربية في التعليم والعمل ، وحدة البحوث ، تونس ، 1982 ف ، ص4 .

14- سان بدران ، البحث والتطوير في المنطقة العربية - عناصره الرئيسية

وطرائق تمويله ، المجلة العربيــة للعلوم ، العـدد (21) ، السنة (11) يونيـو ، 1993ف ، ص42 .

15- عدنان بدران ، التكنولوجيا والتـدريب في الوطن العـربي ، السـجل العلمي لندوة مشكلة التنميـة التكنولوجية في الوطن العربي والتبعية التكنولوجيـة جامعة قطر ، مركز البحوث العلمية والتطبيقية ، الدوحة ، 1984ف ، ص83 .

16- شيخة عبدالله المسند ، تعليم المرأة في العالم العربي وتحديات التقدم العلمي والتكنولوجي ، السجل العلمي لندوة ، تقيـيم نمو العلاقات بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع في الدول العربية ، جامعة قطر ، مركز البحوث العلمية والتطبيقية الدوحة ، 1988ف ، ص 450 - 451 .

17 - سعاد برنوطي ، تنمية مساهمة المرأة العربيـة في النشاط المجتمعي ، اتحاد مجالس البحث العلمي العربي ، بغداد ، 1984 ، ص154 .

المعايير الدولية للمراجعة أهميتها ... وكيفية التعامل معها عربياً

د ـ حازم هاشم الالوسي

استاذ المراجعة في جامعة الفاتح / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، واكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية

المعايير الدولية للمراجعة أهميتها ... وكيفية التعامل معها عربياً

د ـ حازم هاشم الالوسي

اولاً : معايير واجراءات المراجعة ..

معايير المراجعة

تحتوي معايير المراجعة على المباديء والاجراءات الاساسية اضافة لاحتوائها على الارشادات ذات العلاقة ، والتي يتم تطبيقها عند مراجعة البيانات المالية ، او تطبيقها بعد تكييفها حسب الضرورة لمراجعة المعلومات الاخرى والخدمات ذات العلاقة (1) . وتمثّل المباديء العامة التي تحكم عملية المراجعة ، والتي تُعرف بمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها ، الاطار العام الذي من خلاله يقوم المراجع باستخدام اجر ءات المراجعة التي يراها مناسبة وضرورية في الظروف المحيطة بعملية المراجعة .

وقد اهتمت الجمعيات والمنظمات المهنية بمعايير المراجعة واصدرت شروحا ومواصفات لها ، كما اشارت الى صلاحياتها وظروف تطبيقها ؛ وتزايد الاهتمام بهذه المعايير في فترة السبعينات ، حيث باشرت اللجان المختصة في الاتحاد الدولي للمحاسبين ، بعد تأسيسه في عام 1977 ف

بالعمل على اصدار المعايير الدولية للمراجعة . والتي بلغ عددها في نهاية عام 1997ف (33) معياراً[2] كذلك قامت المنظمات القطرية في بعض الاقطار العربية والاجنبية باصدار معايير ، ومنها المجّمع الامريكي للمحاسبين القانونيين الذي اوصى بثلاثة معايير رئيسية تتفرع منها عشرة معايير فرعية ، وهي المعايير العامة ومعايير العمل الميداني ومعايير ابداء الرأي [3] .

انواع المعايير

1ـ المعايير العامة ـ وتتضمن (3) معايير فرعية :ـ

أ) يجب ان يقوم بعملية الفحص شخص او اشخاص على درجة كافية من التأهيل المهني والكفاءة العلمية كمراجع .

ب) يجب على المراجع ان يكون مستقلا في شخصيته وتفكيره في كل ما يتعلق باجراءات عملية المراجعة .

ج) يجب على المراجع ان يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وكذلك عند اعداد التقدير .

2ـ معايير العمل الميداني ـ وتتضمن (3) معايير فرعية :ـ

أ) يجب ان يخطط العمل الميداني تخطيطا مناسبا مع الاشراف الدقيق على عمل المساعدين ان وجدوا .

ب) يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصّل وواف حتى يمكن تقرير الاعتماد عليه وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق اجراءات المراجعة .

ج) يجب الحصول على ادلة وبراهين كافية ومقنعة ، عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات المصادقات بغرض تكوين اساس مناسب لابداء الراي حول القوائم المالية .

3ـ معايير ابداء الرأي وتتضمن (4) معايير فرعية :ـ

أ) يجب ان ينص التقرير عما اذا كانت القوائم المالية قد تم اعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها .

ب) يجب ان ينص التقرير عما اذا كانت مبادىء المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها والتي تم استخدامها في اعداد القوائم المالية تتماثل مع نفس المبادئ التي استخدمت في السنة السابقة .

ج) يفترض ان تحتوي القوائم المالية وملحقاتها على كافة البيانات والايضاحات التي يجب اعلام القارئ بها ، مالم يرد في التقرير خلاف ذلك .

د) يجب ان يحتوي التقرير على راي المراجع في القوائم المالية كوحدة واحدة ، وفي الاحوال التي لايمكن ابداء الراي على القوائم المالية كوحدة واحدة يجب الاشارة الي الاسباب التي ادت الى ذلك . وفي جميع الاحوال على المراجع ان يوضح مدى فحصه للقوائم المالية والمسؤولية التي يتحملها . (4) .

علاقة التراث العربي الاسلامي بالمعايير

من الضروري التنويه في هذا المجال الى احتواء تراثنا العربي الاسلامي على شواهد كثيرة تشير الى ان اصول عدد كبير من المعايير السائدة حاليا في مهنة المحاسبة والمراجعة كانت موجودة ومطبقة ، منذ مئات السنين ، بمعانيها العميقة السائدة الان ،.

ففي التأهيل المهني والكفاءة العلمية اشارت الآية الكريمة في سورة يوسف ﴿قال اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم)(5) إلاّ ان هذه الصفات كانت من الشروط اللازمة لتولي المهام المالية وفي الاستقلالية يقول عز وجل ﴿واذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى﴾(6) اما في العناية المهنية فيقول الرسول عليه السلام ﴿ان الله يحب اذا عمل احدكم عملا ان

يتقنه﴾ .(7).

وفي التخطيط كان تفسير سيدنا يوسف لحلم ملك مصر بقوله ﴿قال تزرعون سبع سنين دابأ فما حصدتم فذروه في سنبله الا قليلا مما تاكلون ، ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد ياكلن ما قدمتم لهن الا قليلا مما تحصنون ، ثم ياتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون﴾ (8) دليلا على وجود افكار واضحة على التخطيط المنظم بعيد المدى . اما المعيار المتعلق بادلة الاثبات وضرورة ان يتبين المراجع صحة الموقف المالي عن طريق الشك المهني فتمثلة الآية الكريمة ﴿يأأيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على مافعلتم نادمين﴾ والتي نزلت في الوليد بن عقبة عندما بعثه الرسول ﴿ﷺ﴾ الى بني المصطلق لجمع الزكاة (9) .

وفي الغش والنهي عنه نزلت سورة المطففين ، وقول الرسول ﴿ﷺ﴾ ﴿من غشنا ليس منا}. اما التوثيق والذي صدر عنه معيار دولي مستقل فان الاسلام قد اقره قبل اكثر من (14) قرناً ، وعالجته اطول آية في القرآن العظيم (10) .

لذا فان الشواهد المشار اليها اعلاه تؤكد بشكل واضح مدى اهتمام الاسلام بالمراجعة والرقابة واجراءاتهما . علما بان الرقابة في الاسلام تتم على ثلاثة مراحل :ـ

1ـ الرقابة الذاتية :ـ

وقد اهتم الاسلام بهذا الموضوع غاية الاهتمام ، باعتبارها اهم انواع الرقابة لانها تنبع من ضمير الانسان والمراقبة هنا تكون في جانبين ، فيكون الانسان مراقبا للحق سبحانه وتعالى ومراقبا منه في كل لحظة ولفظة يقول عمر رضي الله عنه ﴿حاسبوا انفسكم قبل ان تحاسبوا ، وزنوا اعمالكم قبل ان توزن عليكم ﴾، وهذه الرقابة تعتمد على خشية الله

الذي لايخفي عليه شيء ، وتستند على ان يبدأ الانسان بالعمل الصحيح السوي قبل ان ينصح غيره .

كذلك تتضمن هذه الرقابة محاسبة الانسان عن اعماله الماضيةوالمقبلة فهي رقابة سابقة ولاحقة ، يدل عليها قول الله عز وجل ﴿ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد﴾ (11) .

2ـ الرقابة الخارجية :ـ

وهي رقابة اعضاء خارجيين عن نطاق العمل ، والدليل قوله تعالى ﴿ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون ﴾(12) . ولقد سنّت الدولة الاسلامية نظاما متكاملا للمحافظة على سلامة وتنظيم احوال واوضاع كافة افراد المجتمع الاسلامي ، وذلك باستخدام نظام الحسبةورقابة الولاة والقضاة وغيرهم ، بغية اقامة العدل بين الناس . كذلك فرض على المراقب ان يقدم تقريره او شهادته ، سواء كانت هذه الشهادة كتابية او شفوية وسواء تمت مقابل أجر او بدون اجر . كما كان على المراقب مراعاة ان يتصف تقريره بالواقعية والعدالة ، وان تكون الشهادة وافية غير ناقصة او زائدة . ويعتبر كتمان الشهادة او شهادة الزور من الاثام العظيمة في الاسلام لقوله تعالى ﴿ولاتكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه﴾.

3ـ رقابة الله عز وجل .

وهي تلك الرقابة الالهية التي تسجل لنا اعمالنا بعد ان انار لنا طريق الصواب وحثنا على السير فيه ﴿وان عليكم لحافظين ، كراماً كاتبين ، يعلمون ما تفعلون﴾(14) .

اجراءات المراجعة

في الوقت الذي تمثل المعايير الاطار العام لعملية المراجعة فان اجراءات المراجعة تعتبر الوسيلة التي يقوم من خلالها المراجع بتنفيذ عملية

المراجعة فعليا . والاجراءات تترك عادة لتقدير المراجع واجتهاده الشخصي المستند الى خبرته ونظرته الى الامور ، والتي تتلائم مع طبيعة وحجم المنشأة التي يقوم بمراجعتها . ويجب ان يصل المراجع ، في اجتهاداته الى مستوى من الجودة يوافق عليها جمهرة المراجعين اذا حلوّا محله في نفس الموقف .

ويلاحظ بخصوص الاجراءات ان المراجع لايقوم بذكر تفاصيلها في تقديره ، بل يكتفي بالاشارة اليها بتعابير عامة . وبهذه التعابير فان المراجع يوضح استقلاليته في ان الاجراءات التي قام بها كانت مستندة الى اجتهاده الشخصي ، ولم تتأثر باية اعتبارات خاصة بالعميل او بغيره . علما بان مراجع الحسابات يتحمل كامل المسؤولية المهنية عن مستوى الاجراءات التي اتبعها (15) .

ثانيا : الإتحاد الدولي للمحاسبين .

تشكل الاتحاد الدولي للمحاسبين نتيجة مبادرات جرت عام 1973ف. وفي 7 التمور (اكتوبر) 1977ف تمت الموافقة النظامية على تشكيل الاتحاد في الاجتماع العالمي للمحاسبين المنعقد في مدينة ميونخ بالمانيا ، وذلك بموجب اتفاقية وقعتها (63) منظمة محاسبية في (49) دولة (16) . وكان الغرض من تشكيل الاتحاد الدولي للمحاسبين (الاتحاد) هو تطوير واثراء مهنة المحاسبة والمراجعة (المهنة) وتمكينها من توفير خدمات مستمرة وبمستوى رفيع لصالح الجمهور ، وذلك من خلال التعاون مع المنظمات الاعضاء والمنظمات الاقليمية للمحاسبين والمراجعين والمنظمات الدولية الاخرى . وقد بادر (الاتحاد) بتنسيق الجهود المبذولة لاصدار بيانات دولية تخص المسائل العلمية والمهنية والسلوكية والتعليمية ذات العلاقة بالمهنة .

العضوية

يضم الاتحاد في عضويته كافة الجمعيات والمنظمات المهنية للمحسبين والمراجعين الراغبين بالانتماء ، والمعترف بهم في دولهم كمنظمات تضم الاعضاء الممارسين للمهنة . كما يكتسب اعضاء الاتحاد ، ضمنيا ، عضوية اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية .

وتضم المنظمات المهنية الاعضاء في الاتحاد اكثر من (2) مليوني محاسب يعملون في مهنة المحاسبة والمراجعة او في مجال التعليم او كموظفين في القطاع العام والخاص .

الجمعية العمومية

تتألف الجمعية العمومية للاتحاد على ممثل واحد عن كل منظمة مهنية . وتقوم الجمعية العمومية بانتخاب اعضاء مجلس الاتحاد ، ووضع اسس الاشتراكات المالية بين اعضائها ، اضافة لاقرار أية تعديلات على النظام الاساسي للاتحاد .

مجلس الاتحاد

يتألف مجلس الاتحاد من ممثلي (18) قطراً ينتخبون لعضوية المجلس لفترة امدها سنتان ونصف . ويقوم المجلس بالاشراف على البرنامج العام لعمل الاتحاد واعداد الموازنة التقديرية . كما يقوم المجلس بمشاريع خارجية محددة ،من خلال لجان وحسبما تقتضي الحالة . وللمجلس صلاحية تعيين لجنة تنفيذية من بين اعضائه ، والتي تُخّول بتنفيذ سيسات وقرارات المجلس .

ويتم تنفيذ برنامج عمل المجلس بشكل اساسي من قبل مجاميع عمل او بواسطة احدى اللجان الفنية الدائمة التالية :

- لجنة التعليم .
- لجنة السلوك المهني .

- لجنة المحاسبة المالية والادارية .
- لجنة المعلومات التقنية .
- اللجنة الدولية لمهنة المراجعة .
- لجنة العضوية .
- لجنة القطاع العام .

اضافة لذلك ، يتم تعيين مجاميع عمل صغيرة او لجان مؤقتة من حين لآخر ، وذلك للعمل على مشاريع خاصة ويقوم مجلس الاتحاد بتحديد مسؤوليات وصلاحيات تلك اللجان وحسبما تقتضيه الظروف (17) .

ثالثا : المعايير الدولية للمراجعة والخدمات التابعة *

مهمة الاتحاد *

ان مهمة (الاتحاد) ، كما نص عليه نظامه الاساسي ، هو « تطوير وتحسين مهنة المحاسبة بالشكل الذي يجعلها قادرة على توفير خدمات مستمرة وبنوعية رفيعة لصالح الجمهور ». ولسعيه لتحقيق هذه المهمة فان مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين (المجلس) قد قام بتشكيل اللجنة الدولية لمهنة المراجعة (اللجنة) لتطوير واصدار المعايير والبيانات حول المراجعة والخدمات التابعة نيابة عن (المجلس) وتعتقد (اللجنة) بان اصدار مثل هذه المعايير والبيانات سوف يحسّن درجة التماثل في مهنة المراجعة والخدمات التابعة في ارجاء العالم (18).

ووفقا للنظام الاساسي (للاتحاد) فان على الهيئات الاعضاء الاشتراك في المهمة المشار اليها اعلاه .. ولغرض مساعدة الهيئات الاعضاء في تطبيق المعايير الدولية للمراجعة ، فان (اللجنة) وبدعم من (المجلس) سوف تسعى الى ترويج قبولها الاختياري .

وقد قام الاتحاد باصدار الوثيقة رقم (100) الموسومة « مقدمة تمهيدية عن المعايير الدولية للمراجعة والخدمات التابعة » تضمنت شرحاً عن طبيعة

تشكيل (اللجنة) وصلاحية المعايير الدولية للمراجعة وصلاحية البيانات الدولية لمهنة المراجعة ، واجراءات العمل المتعلقة باصدار المعايير والبيانات الدولية (19) .

كما قام الاتحاد باصدار الوثيقة رقم (110) والتي تضمنت معاني مايزيد عن (130) مصطلحا من المصطلحات المستخدمة حالياً في مهنة المحاسبة والمراجعة(20) .

اللجنة الدولية لمهنة المراجعة *

تعتبر هذه (اللجنة) من اللجان الدائمة المهمة التابعة الى (المجلس) حيث تم تخويلها اصدار المعايير الدولية للمراجعة . ويتم ترشيح اعضاء (اللجنة) من الهيئات الاعضاء للدول التي تم اختيارها من قبل (المجلس) لعضوية (اللجنة) ويجب ان يكون الممثلين الذين تم تسميتهم من قبل الهيئة او الهيئات الاعضاء لعضوية (اللجنة) اعضاءً في واحدة من تلك الهيئات .

ولغرض الحصول على عدد واسع من الاراء ، فان من الممكن للجان الفرعية التابعة الى (اللجنة) ان تضم افراداً من اقطار ليست ممثلة في (اللجنة) ، كما ان من الممكن طلب معلومات من منظمات اخرى (21) .

المعايير الدولية للمراجعة والخدمات التابعة *

تتحكم التعليمات القطرية ، بدرجة كبيرة او قليلة ، بالممارسات التي تتّبع عند مراجعة المعلومات المالية او المعلومات الاخرى في ذلك القطر . مثل هذه التعليمات قد تكون ذات طبيعة تشريعية ، او على شكل بيانات صادرة عن الهيئات النظامية او المهنية في الدول المعنّية.

كما تختلف المعايير الوطنية للمراجعة والخدمات التابعة المنشورة في عدد من الدول ، في الشكل والمضمون ؛ لذا فان (اللجنة) تقوم عادة بالاطلاع على هذه الوثائق والاختلافات ، وعلى ضوء هذه المعرفة يتم اصدار

المعايير الدولية للمراجعة بقصد قبولها دوليا (22) .

صلاحية المعايير الدولية للمراجعة *

يتم تطبيق المعايير الدولية للمراجعة عند مراجعة (تدقيق) البيانات المالية ، كذلك تطبّق بعد تكييفها حسب الضرورة ، لمراجعة المعلومات الاخرى والخدمات التابعة ، وتحتوي المعايير الدولية للمراجعة على المبادئ الجوهوية والاجراءات الاساسية ، اضافة لاحتوائها على الارشادات ذات العلاقة على شكل شروح وايضاحات ومعلومات اخرى . ان المبادئ الجوهرية والاجراءات الاساسية يجب ان تفسّر وتؤوّل حسب سياق الكلام الوارد في الشرح والتفسير ، والتي توفر ارشادات لغرض تطبيقها . لذا ولغرض فهم وتطبيق المباديء الجوهرية والاجراءات الاساسية والارشادات المتعلقة بها ، فان من الضروري الاخذ بنظر الاعتبار النص الكامل للمعيار الدولي للمراجعة مع كافة الشروحات والمعلومات الاخرى والتي يتضمنها ذلك المعيار ، وليس الاعتماد على المبادئ والاجراءات الرئيسية فقط .

وفي الظروف الاستثنائية قد يرتأي مراجع الحسابات بان من الضرو ري ان يحيد عن المعيار الدولي للمراجعة لكي يتمكن من تحقيق الهدف من المراجعة بشكل اكثر فعالية في مثل هذه الحالات ، فان على المراجع ان يكون مستعداً لتبرير هذا الانحراف ، وفي الوقت الذي يكون من المفضّل تطبيق المعايير الدولية للمراجعة في الامور الهامة والاساسية فقط ، فان (الاتحاد) قد اشار بوضوح الى التحديديات التي قد تعترض تطبيق المعيار ، وذلك في مقدمة كل معيار دولي .

اما بالنسبة لتعليمات القطاع العام ، والتي تصدرها لجنة القطاع العام في الاتحاد الدولي للمحاسبين ، فقد تم ادراجها في نهاية المعيار الدولي للمراجعة . وفي حالة عدم وجود منظور للقطاع العام ، فان المعيار الدولي للمراجعة قابل للتطبيق ، من كافة النواحي الاساسية ، في القطاع

العام .

وقد اشار (الاتحاد) الى ان المعايير الدولية للمراجعة لاتلغي التعليمات القطرية التي تتحكم بمراجعة المعلومات المالية في بلد معين وفي حا لة مطابقة المعايير الدولية للمراجعة مع التعليمات القطرية في موضوع معين ، فان مراجعة المعلومات المالية او المعلومات الاخرى في ذلك القطر وفقا للتعليمات القطرية سوف يتطابق تلقائيا مع المعايير الدولية للمراجعة بما يتعلق بذلك الموضوع . اما في حالة اختلاف التعليمات القطرية ، او تعارضها مع المعايير الدولية للمراجعة في موضوع معيّن ، فقد اشار (الاتحاد) على الهيئات الاعضاء الالتزام بمسؤوليات العضوية المبينة فى النظام الاساسي للاتحاد الدولي للمحاسبين والمتعلق بتلك المعايير الدولية للمراجعة (23) .

صلاحية البيانات الدولية لمهنة المراجعة *

اضافة للمعايير الدولية للمراجعة فقد قام (الاتحاد) بأصدار البيانات الدولية لمهنة المراجعة لتوفير مساعدة عملية للمراجعين عند تطبيق المعايير او لترويج الممارسات الجيدة . علما بانه لم تعطٍ لهذه البيانات نفس صلاحية وقوة المعايير (24) .

اجراءات العمل .

تتضمن اجراءات عمل اللجنة الدولية لمهنة المراجعة (اللجنة) اختيار مواضيع لدراستها بشكل مفصّل من قبل لجنة فرعية تشكل لهذا الغرض . وتقوم (اللجنة) بتمويل اللجنة الفرعية المسؤولية الابتدائية لتهيئة واعداد مسودة معايير وبيانات المراجعة . بعدها تقوم اللجنة الفرعية بدراسة موسعة لخلفية المعلومات ، وذلك من البيانات او التوصيات او الدراسات او المعايير الصادرة عن الهيئات الاعضاء او المنظمات الاقليمية او الهيئات الأخرى . ونتيجة لهذه الدراسة يتم اعداد مسودة

اولية لدراستها من قبل (اللجنة) .

وفي حالة قبول المسودة الاولية ، يتم توزيعها للتعقيب عليها من قبل الهيئات الاعضاء في (الاتحاد) ومن قبل المنظمات الدولية ذات العلاقة والتي لها مصلحة بمعايير المراجعة . حيث يتم اعطاء وقت مناسب لكل مسودة اولية لدراستها من قبل الاشخاص او المنظمات التي تم ارسالها اليهم للتعقيب .

بعدئذ تدرس التعقيبات والمقترحات المستلمة نتيجة لهذه المسودة من قبل (اللجنة) ، ويتم تنقيح المسودة الاولية بالشكل المناسب وفي حالة المصادقة على المسودة المنّقحة (25) ، يتم اصدارها بشكل نهائي كمعايير دولية للمراجعة او كبيانات دولية لمهنة المراجعة ، وتصبح نافذة المفعول في التاريخ المحدد لها(26) .

اللغة .

ان النص المعتمد للمسودة الاولية او المعيار او البيان ، هو النص المنشور من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الانجليزية . وتُشجّعْ الهيئات الاعضاء في (الاتحاد) لاعداد ترجمة لهذه الوثائق ، على حسابهم الخاص ، تصدر بلغة اقطارهم . ويجب الاشارة في هذه التراجم الى اسم الهيئة المحاسبية التي قامت باعداد هذه الوثائق ، والتي تؤيد بان الوثائق هي ترجمة للنص المعتمد (27) .

رابعاً : أطار المعايير الدولية للمراجعة *

قامت اللجنة الدولية لمهنة المراجعة (اللجنة) بتعميم الوثيقة رقم (120) الموسومة «اطار المعايير الدولية للمراجعة» وذلك لغرض وصف الاطار الذي تصدر ضمنه المعايير الدولية للمراجعة وعلاقتها بالخدمات التي قد ينجزها المراجعون . وقد اعتبرت (اللجنة) ان مصطلح المراجع ، المستعمل خلال المعايير الدولية للمراجعة عند وصف عمليتي المراجعة والخدمات

التابعة التي قد يتم القيام بها ، وليس القصد منه التلميح بان الشخص الذي يقوم بانجاز الخدمات التابعة من الضروري ان يكون هو نفسه مراجع البيانات المالية للمنشأة (28) .

أطار التقارير المالية *

يتم في العادة اعداد وعرض البيانات المالية سنويا ، والتي توّجه لتلبية الحاجات المشتركة لشريحة واسعة من المستفيدين من هذه المعلومات . ويعتمد عدد كبير من هؤلاء المستفيدين على البيانات المالية باعتبارها المصدر الرئيسي لمعلوماتهم ، وذلك نظراً لعدم وجود مصدر آخر لديهم للحصول على معلومات اضافية لتطمين احتياجاتهم الخاصة من المعلومات . لذا فان البيانات المالية تحتاج الى ان تُعّد وفقاً لاحد او مجموعة من :ـ

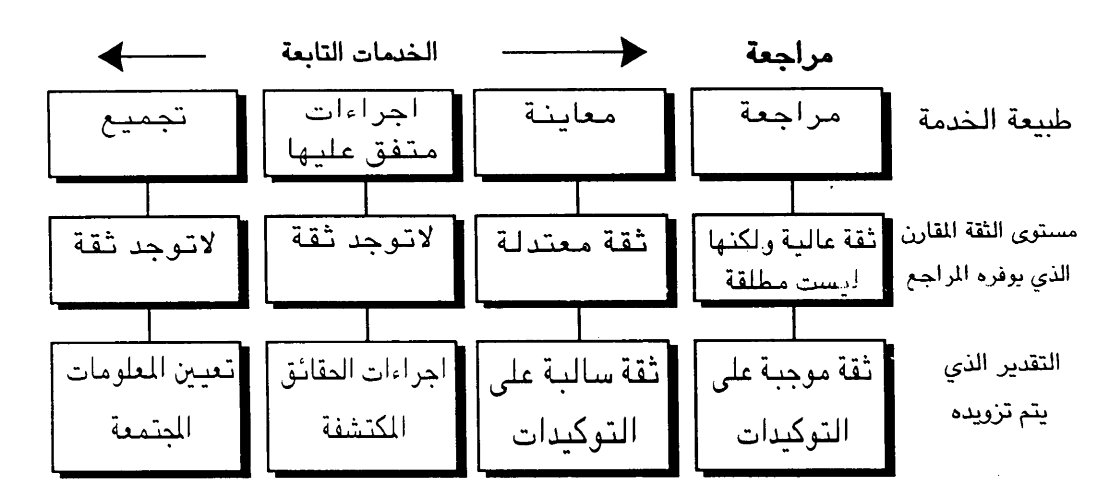
1ـ معايير المحاسبة الدولية .

2ـ معايير المحاسبة القطرية .

3ـ اي اطار آخر للتقارير المالية موثوق وشامل ، والمصمم لاستعماله في التقارير المالية وتم الاشارة اليه في البيانات المالية (29) .

اطار للمراجعة والخدمات التابعة *

ان هذا الاطار يُميّز المراجعة عن الخدمات التابعة . حيث تتضمن الخدمات التابعة المعاينة ، والاجراءات المتفق عليها ، والتجميع . وكما موضح في الشكل المذكور لاحقا (30) ، فان المراجعة والمعاينة مصممان بشكل يستطيع المراجع بواسطتها ان يوفر مستويات من الثقة العالية او المعتدلة على التوالي . اما التكليف باجراءات متفق عليها والتجميع ، فان المقصود منهما هو ليس تمكين المراجع من ابداء ثقة حولهما .



لذا فأن نشاط المراجعين موزع حاليا في ثلاث اتجاهات :-

1- المراجعة - ويتم تطبيق كافة المعايير الدولية عليها .

2- الخدمات التابعة - ويتم تطبيق المعايير الدولية للمراجعة عليها في حالة وجود نص صريح بذلك في نفس المعيار .

3- الخدمات الاخرى - والتي يقدمها المراجعون كالاستشارات الضريبية والاستشارات والخبرة المالية المحاسبية ، وهذه لاتنطبق عليها المعايير الدولية للمراجعة (31) .

مستويات الثقة

إن الثقة في سياق هذا الاطار ، تشير إلى رضا المراجع لموثوقية التوكيد الصادر من احد الاطراف لاستعمال الطرف الآخر ؛ ولتوفير مثل هذه الثقة ، فإن المراجع يقوم بتقييم الادلة التي تم تجميعها نتيجة الاجراءات المتخذة وبيان استنتاجاته ؛ إن درجة الرضا المتحققة ومن ثم مستوى الثقة التي قد يتم توفيره يعتمد على تنفيذ الاجراءات ونتائجها .

ويوفّر المراجع ، في مهمة المراجعة ، مستوى عال ، وليس مطلقاً ، من الثقة بأن المعلومات الخاضعة للمراجعة تخلو من معلومات خاطئة اساسية ، ويتم ابداء ذلك بشكل ايجابي في تقرير المراجع كثقة معقولة .

أما في مهمة المعاينة ، فإن المراجع يوفر مستوى من الثقة المعتدلة بأن المعلومات الخاضعة للمعاينة تخلو من معلومات خاطئة إساسية ، ويتم ابداء ذلك على شكل ثقة سالبة .

وبما ان المراجع ، في الاجراءات المتفق عليها ، يوفر ببساطة تقريراً حول الحقائق المكتشفة ، فإنه لايتم ابداء اي ثقة ؛ وبدلاً من ذلك فإن مستخدمي التقارير يقومون بتقييم الاجراءات والنتائج المقدمة من قبل المراجع بانفسهم ، وتكوين استنتاجاتهم الخاصة لعمل المراجع .

أما بالنسبة إلى مهام تجميع المعلومات ، فإنه بالرغم من ان مستخدمي هذه المعلومات يحصلون على بعض الفائدة من تدخّل المحاسب (32) إلا أنه لايتم ابداء أي ثقة في التقرير .

وندرج ادناه تفسيراً لبعض المصطلحات المتعلقة بالموضوع كما وردت في الوثيقة رقم (110) الصادرة عن (الاتحاد) :-

الثقة :-

الثقة تشير إلى اقتناع المراجع بموثوقية التوكيد الصادر من احد الاطراف لاستعمال الطرف الاخر ؛ ولتوفير مثل هذه الثقة فإن المراجع يقوم بتقييم الادلة التي تم تجميعها نتيجة الاجراءات المتخذة وبيان استنتاجاته .

ان درجة الرضا المتحققة ، ومن ثم مستوى الثقة التي قد يتم توفيره يعتمد على تنفيذ الاجراءات ونتائجها .

الثقة المعقولة :-

في مهمة المراجعة ، يوفر المراجع مستوى عالٍ ، ولكن ليس مطلقاً ، من الثقة التي يقوم بإبدائها بشكل ايجابي في تقريره كثقة معقولة بأن المعلومات الخاضعة للمراجعة خالية من أية معلومات خاطئة اساسية .

التوكيدات :-

التوكيدات هي اقرارات من الادارة ، صريحة أو ضمنية ، والمضمنّة في البيانات المالية .

* توكيدات البيانات المالية :-

في التوكيدات الصادرة عن الادارة ، صريحة أو بشكل آخر ، والمضمنة في البيانات المالية ، والتي يمكن تصنيفها كما يلي :-

أ/ الوجود – إن الاصول أو الخصوم موجودة في تاريخ معيّن .

ب/ الحقوق والالتزامات – ان الاصول أو الخصوم تخص المنشأة في تاريخ معين .

ج/ الحدوث – إن المعاملة أو الحدث الذي جرى يخص المنشأة خلال الفترة.

د / الاكتمال ـ ليس هناك اية اصول او خصوم او معاملات أو احداث لم تسجّل ، وليس هناك اية بنود لم يفصح عنها .

هـ / التقييم / ان الاصول أو الخصوم قد سجّلت بقيمتها المناسبة . ،

و- القياس - ان المعاملة او الحدث قد سجّل بمبلغ مناسب ، وان الايرادات والمصروفات قد حملت على الفترة المناسبة .

ز/ العرض والافصاح – إن البند قد تم الافصاح عنه ، وبوّب وشرح بموجب الاطار الملائم للتقارير المالية .

المعلومات الخاطئة :-

هي الاخطاء الموجودة في المعلومات المالية والناتجة عن اخطاء غير عمدية أو الغش كما ندرج ادناه شرحاً لمعاني مصطلحات المراجعة والمعاينة والاجراءات المتفق عليها والتجميع :-

المراجعة

إن الهدف من مراجعة البيانات المالية هو تمكين المراجع من ابداء رايه فيما إذا كانت البيانات المالية قد نُظمّت ، من كافة النواحي الاساسية ، وفقاً لاطار تقارير مالية محددة ، وان العبارات المستعملة لبيان رأي المراجع مثل «تعبر بصورة حقيقية وعادلة» أو «تبين بشكل عادل من كافة النواحي الاساسية» لها نفس المعاني . وينطبق نفس الغرض على مراجعة المعلومات المالية أو المعلومات الاخرى المعدة وفقاً لمقاييس ملائمة .

ولغرض تكوين رايه التدقيقي ، يقوم المراجع بالحصول على ادلة اثبات كافية وملائمة لتميكنه في استخلاص الاستنتاجات التي يبني رأيه عليها.

لذا فإن المراجع سيقوم بابداء رأي نظيف في حالة حصوله على ادلة اثبات كافية وملائمة ، وبالعكس فأنه سوف يقيّد تقريره في حالة عدم حصوله على هذه الادلة ، ويقوم بابداء راي متحفظ أو سلبي أو لايقوم بابداء الرأي .

أن رأي المراجع هذا يعزّز من مصداقية البيانات المالية لما يوفره من مستوى عالٍ ، وليس مطلقاً ، من الثقة ، حيث ان الثقة المطلقة في المراجعة لايمكن تحقيقها نتيجة لعدة عوامل كالحاجة إلى الاجتهاد واستخدام الاختبار ، والمحددات الملازمة لاي نظام محاسبي أو نظام للرقابة الداخلية ، وحقيقة كون معظم الادلة المتوفرة للمراجع هي ادلة مقنعة وليست حاسمة بطبيعتها .

الخدمات التابعة

المعاينة:

ان هدف معاينة البيانات المالية هو تمكين المراجع (33) لبيان فيما إذا كان قد نما لعلمه اي شيء قد يسبب للمراجع الاعتقاد بأن البيانات المالية لم يتم اعدادها ، من كافة النواحي الاساسية ، وفقاً لاطار محدد للتقارير المالية ، وذلك استناداً لاجراءات لاتوفر كافة الادلة التي تتطلبها عملية المراجعة ، وينطبق نفس الغرض على معاينة المعلومات المالية والمعلومات الاخرى المعدة وفقاً لمقاييس ملائمة .

وتتضمن عملية المعاينة الاستفسارات والاجراءات التحليلية المصممة لمعاينة موثوقية التوكيد ، الذي هو من مسؤولية احد الاطراف لاستخدامه من قبل الطرف الاخر ؛ وبينما تتضمن المعاينة تطبيق مهارات وتقنيات تدقيقية وتجميع ادلة وبراهين ، فإنها لاتتضمن عادة تقييم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية واختبار السجلات ومدى الاستجابة للاستفسارات ، من خلال الحصول على ادلة معززة بواسطة الفحص والملاحظة والمصادقة والاحتساب ، والتي هي اجراءات تنجز عادة خلال عملية المراجعة .

وبالرغم من محاولة المراجع بأن يكون عارفاً بكافة الامور المهمة ، إلاّ أن اجراءات المعاينة تجعل تحقيق هذا الهدف اقل احتمالاً من تحقيقها في مهمة المراجعة ، لذا فإن مستوى الثقة الذي يتوفر في تقرير المعاينة اقل من مثيله الذي يقدمه تقرير المراجعة .

الاجراءات المتفق عليها

عند التكليف بانجاز اجراءات متفق عليها ، يتم تكليف المراجع بعمل اجراءات ذات طبيعة تدقيقية والتي تم الاتفاق عليها بين المراجع والمنشأة

واية اطراف ثالثة ذات علاقة ، ومن ثم رفع تقرير بالحقائق المكتشفة وعلى مستلمي التقرير تكوين استنتاجاتهم الخاصة من تقارير المراجع.

وعلماً بان التقرير مقصور على تلك الاطراف التي وافقت على انجاز هذه الاجراءات ، حيث ان الاخرين من غير المدركين لأسباب الاجراءات قد يسيئون تفسير النتائج .

التجميع:

في مهمة التجميع ، فإن المحاسب يُكلف باستخدام خبرته المحاسبية ، بدلاً من خبرته التدقيقية ، لجمع وتصنيف وتلخيص المعلومات المالية ؛ وهذا يستلزم ، عادة ، اختصار المعلومات التفصيلية إلى شكل يسهل تطويعه وفهمه ، وبدون متطلبات لاختيار التوكيدات المتعلقة بتلك المعلومات ؛ كما ان الاجراءات المستخدمة غير مصممة بالشكل الذي يمكّن المحاسب من ابداء اي توكيد حول المعلومات المالية .

ومع ذلك فإن مستخدمي المعلومات المالية المجموعة سوف يحصلون على بعض المنافع نتيجة مشاركة المحاسب ، وذلك بسبب كون الخدمة المقدمة قد تم انجازها بكفاءة وعناية مهنية .

ارتباط المراجع بالمعلومات المالية

يرتبط اسم المراجع ، أو المحاسب المكلف بانجاز مهمة التجميع ، بالمعلومات المالية وذلك عند قيامه بارفاق تقرير بتلك المعلومات ، او عند موافقته على استعمال اسمه في مجال مهني . وفي حالة عدم وجود ارتباط للمراجع او المحاسب بمثل هذه الطريقة ، فانه يمكن للصرف الثالث ان يفترض عدم وجود مسؤولية لهما . وفي حالة علم المراجع ، او المحاسب ، بان منشأة ما تستعمل اسمه بشكل غير مناسب وذلك بربطه

بمعلومات مالية ، فان على المراجع او المحاسب ان يطلب من الادارة التوقف عن ذلك ، ودراسة ماهية الخطوات الاخرى ان وجدت اوالتي هناك حاجة لاتخاذها . كاعلام اي طرف ثالث معروف يستخدم هذه المعلومات بحقيقة كون ارتباط اسم المراجع او المحاسب مع تلك المعلومات كان غير مناسب . وقد يعتقد المراجع او المحاسب ايضا بوجود ضرورة لاتخاذ اجراء آخر، كطلب مشورة قانونية (34) .

منظور القطاع العام

تقوم لجنة القطاع العام ، التابعة الى مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين ، باصدار قرارات القصد منها التطوير والتوفيق بين التقارير المالية للقطاع العام والممارسات المحاسبية والتدقيقية . وان مصطلح « القطاع العام » يشير الى الحكومات الوطنية ، والحكومات الاقليمية (ولاية ، مقاطعة ، اقليم) والحكومات المحلية (مدينة ، بلدة) والمنشآت الحكومية ذات العلاقة (وكالات ، مجالس ، مفوضيات ، مؤسسسات) وتقوم لجنة القطاع العام بدراسة القرارات الصادرة عن اللجنة الدولية لمهنة المراجعة وامكانية استخدامها الى المدى الممكن تطبيقه في القطاع العام .

ان قيام الحكومات والمؤسسات الحكومية التجارية ومنشآت القطاع العام الاخرى غير التجارية ، باعداد البيانات المالية لاظهار مركزها المالي ونتائج نشاطها وتدفقاتها النقدية .، هو لغرض استخدامها من قبل المشرّعين والاقسام الحكومية

والمستثمرين الخارجيين والموظفين والمقرضين والجمهور والمستفيدين الاخرين ، مما يحتم مراجعة وتدقيق مثل هذه البيانات المالية من قبل سلطات الرقابة العليا او الهيئات الاخرى المعينة بموجب التشريع او من قبل مكاتب المراجعة الخاصة .

وفي كافة الاحوال التي يتم فيها ابداء الراي حول البيانات المالية ، فانه يتم تطبيق نفس مباديء المراجعة ، وذلك بغض النظر عن طبيعة المنشاة . وسبب ذلك ان من حق مستخدمي البيانات المالية المدققة الاطلاع على نوعية موحدة للاداء التدقيقي . وبما ان المعايير الدولية للمراجعة وضعت المباديء الاساسية للمراجعة والممارسات والاجراءات التابعة لها فانها تطبق ايضا عند مراجعة البيانات المالية الحكومية او التي تعود لمنشأت القطاع العام الاخرى . مع ذلك فان تطبيق بعض المعايير الدولية للمراجعة قد يحتاج الي توضيح او اضافة ليلائم ظروف القطاع العام ومنظور التشريعات المنفردة ، خاصة تلك المتعلقة بمراجعة البيانات المالية للحكومات ولمنشات القطاع العام الاخرى غير التجارية . ان طبيعة الامور المحتمل توضيحها او اضافتها قد تكون موجودة في نهاية كل معيار دولي للمراجعة يصدر عن اللجنة الدولية لمهنة المراجعة ، ضمن فقرة « منظور القطاع العام » .

ومن الجدير الاشارة الى ان البيانات المالية للحكومات والمؤسسات الحكومية التجارية ومنشآت القطاع العام الاخرى غير التجارية ، قد تتضمن معلومات تختلف عن ، او تضاف الى ، البيانات المالية لمنشآت القطاع الخاص (مثلا مقارنات النفقات خلال الفترة والمحددة بموجب تشريعات) . في مثل هذه الظروف ، فان تعديلات مناسبة قد تكون مطلوبة لطبيعة وتوقيت ومدى اجراءات المراجعة ، وكذلك لتقرير المراجع .

علاوة على ذلك ، فانه يتطلب من الحكومات ومنشآت القطاع العام غير التجارية ، وكذلك من بعض المؤسسات الحكومية التجارية ، تحقيق اهدافها في تقديم الخدمات اضافة الى تحقيق اهدافها المالية ؛ في مثل هذه المنشآت فان من المستبعد ان تكون البيانات المالية لوحدها ملائمة لبيان كافة جوانب نشاط المنشاة . وبناء عليه فانه قد يكون من المطلوب قيام

منشآت القطاع العام هذه ، يتضمين مؤشرات اداء اخرى في تقاريرهم السنوية تتعلق بامور مثل مستويات الانتاجية ، ونوعية وحجم الخدمات ، ومدى تحقيق اهداف تقديم الخدمات الخاصة بها . ان منظور القطاع العام الذي تتضمنه المعايير الدولية للمراجعة ، ليس المقصود منه ان يطبق على مراجعة مثل هذه المعلومات .

كذلك فان منظور القطاع العام لاينطبق على التقارير التي يطلب من مراجعي منشآت القطاع العام تقديمها حول :ـ

1ـ الالتزام بمتطلبات التشريعات والانظمة والسلطات ذات العلاقة .

2ـ ملائمة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية .

3ـ اقتصادية وكفاءة وفعالية البرامج والمشاريع والانشطة.

وفي حالة عدم ا ضافة منظور القطاع العام في نهاية المعيار الدولي للمراجعة ، فان هذا يعني ان المعيار قابل للتطبيق من كافة الاوجه الاساسية ، لمراجعة البيانات المالية في القطاع العام (35) .

خامساً : عناوين المعايير الدولية للمراجعة

بعد تأسيس الاتحاد الدولي للمحاسبين عام 1977ف بشكل نظامي قامت اللجنة الدولية لمهنة المراجعة باصدار ادلة دولية تتعلق بالمبادئ والاجراءات الاساسية التي تطبق عند مراجعة وتدقيق البيانات المالية ، والتي تطبق ايضا بعد تكييفها حسب الضرورة عند مراجعة المعلومات الاخرى والخدمات التابعة كالمعاينة والاجراءات المتفق عليها والتجميع .

وقد تم اصدار دليل المراجعة الأول الموسوم «هدف ونطاق مراجعة البيانات المالية» في أي النار (كانون ثاني) عام 1980ف . ثم تتابعت الادلة الدولية بالصدور حسب تواريخ انجازها ، حتى بلغت في عام 1991ف (29) دليلا دوليا .

وخلال اجتماع اللجنة الدولية لمهنة المراجعة في مدينة برلين بالمانيا خلال الفترة 21/19 الربيع (اذار) 1991ف ، قامت اللجنة بمناقشة اموراً ذات علاقة بالمعايير الدولية للمراجعة اهمها :-

1- تغيير تسمية كافة (ادلة) المراجعة والخدمات التابعة الى (معايير) . كما وافقت على اعادة تسمية كل وثيقة بـ(المعيار الدولي للمراجعة) ، على ان ينفذ ذلك اعتباراً من 10/ ناصر (تموز) 1991ف .

2- مناقشة مشروع تجميع المعايير ،والبيانات الدولية حسب مواضيعها . وقد نجم عن المشروع المشار اليه في الفقرة (2) اعلاه اعادة تجميع المعايير الدولية حسب مواضيعها ؛ وتتضمن المعايير الدولية للمراجعة النافذة حاليا (طبعة عام 1997) ف (8) مجاميع تحتوي على (33) معيار . وادناه عناوين المجاميع ، وعناوين المعايير الدولية للمراجعة حسب هذه المجاميع ، وعدد صفحات كل معيار دولي (36) .

رقم المعيار	عنوان المجموعة	عنوان المعيار الدولي للمراجعة	عدد صفحات المعيار
(200 - 299)	المسؤوليات	الهدف والمباديء التي تحكم مراجعة البيانات المالية	4
200		شروط التكليف بالمراجعة	7
210		رقابة الجودة لاعمال المراجعة	18
220		التوثيق	4
230		الغش والخطا	8
240		مراعاة القونين والانظمة عند مراجعة البيانات المالية	9
250			4
(399-300)	التخطيط		
300		التخطيط	7
310		معرفة طبيعة العمل	

رقم المعيار	عنوان المجموعة	عنوان المعيار الدولي للمراجعة	عدد صفحات المعيار
320		الاهمية النسبية في المراجعة	4
(499-400)	الرقابة الداخلية		14
400		تقدير المخاطر والرقابة الداخلية	5
401		المراجعة في بيئة انظمة معلومات تستعمل الحاسب	
402			5
410		اعتبارات المراجعة المتصلة بالمنشات	6
420		التي تستعمل منظمات خدمية	8
(599-500)	ادلة الاثبات		
500		ادلة الاثبات	4
501		ادلة الاثبات ـ اعتبارات اضافية لبنود خاصة	6
510		التكليف بمراجعة جديدة ـ الارصدة الافتتاحية	9
520		الاجراءات التحليلية	
530		المعاينة في المراجعة	6
540		مراجعة التقديرات المحاسبية	6
550		الاطراف التابعة	5
560		الاحداث اللاحقة	
570		الاستمرارية	6
580		اقرارات الادارة	6
(699-600)	الاستفادة من عمل آخرين		5
600		الاستفادة من عمل مراجع آخر	5
610		مراعاة عمل المراجعة الداخلية	
620		الاستفادة من عمل خبير	5
(799-700)	نتائج وتقارير المراجعة		
700		تقرير المراجع حول البيانات المالية	12
		المقارنات	
710		المعلومات الاخرى في وثائق تحتوي على	13

رقم المعيار	عنوان المجموعة	عنوان المعيار الدولي للمراجعة	عدد صفحات المعيار
720		**بيانات مالية مدققة**	5
(899.800)	مناطق متخصصة		
800		تقرير المراجع عن مهمات تدقيقية لاغراض خاصة	15
810		اختبار المعلومات المالية المستقبلية	10
(999.900)	الخدمات التابعة		
910		لتكليف بمعاينة البيانات المالية	20
920		التكليف بانجاز اجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية	10
930		التكليف بتجميع المعلومات المالية	10

وكما اسلفنا فإن المعايير الدولية للمراجعة المشار اليها اعلاه لاتلغي التعليمات القطرية . علماً بان (الاتحاد) قد اشار الى اعضائه بالعمل على تطبيق القرارات الصادرة عن الاتحاد للمدى الممكن بموجب الظروف القطرية .

سادساً : عناوين البيانات الدولية لمهنة المراجعة .

اضافة للمعايير الدولية للمراجعة ، فقد قامت اللجنة الدولية لمهنة المراجعة باصدار البيانات الدولية لمهنة المراجعة ، وذلك لغرض توفير مساعدة عملية للمراجعين عند تطبيق المعايير ولتطوير ممارسات وعمل المراجعين بشكل افضل . علماً بان (الاتحاد) لايمنح هذه البيانات نفس مستوى الصلاحية الممنوحة للمعايير الدولية .

وقد بلغ عدد البيانات الدولية لمهنة المراجعة النافذة حالياً (طبعة عام 1997ف) (10) بيانات هي (37) .

بنشر المقالات والبحوث حولها (38) ، كما تم ترجمة كامل المعايير الدولية للمراجعة الى اللغة العربية في الثمانينات (39) .

ونظراً لاهمية هذه المعايير في تطوير العمل المهني ، فقد جرت مناقشتها في المؤتمرات العلمية التي عقدتها النقابات والمنظمات المهنية القطرية العربية (40) .

كما افرد لها الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب مؤتمراً خاصاً عقد بعمان / المملكة الاردنية الهاشمية في صيف عام 1992ف (41) .

وقد نتج عن هذا الاطلاع انعكاسات ايجابية ، منها تشكيل مجالس وهيئات مختصة في بعض الاقطار العربية اخذت على عاتقها دراسة واصدار معايير محاسبية وتدقيقية ملائمة لظروف وتشريعات القطر العربي المعني (42) . كذلك قامت بعض الجامعات والمعاهد العليا بادراج المعايير الدولية للمراجعة في مفردات مناهجها الدراسية (43).

وبالرغم من هذا الانتشار والتوسع في الاطلاع على المعايير الدولية للمراجعة في اقطار الوطن العربي ، الا انه لازال هناك اختلاف في اوساط المراجعين العرب حول مدى الالتزام بهذه المعايير ،وكيفية تطبيقها . ففي الوقت الذي احتوت تقارير بعض مراجعي الحسابات ، المرفقة مع البيانات المالية السنوية للشركات والمؤسسات العربية المتدققة من قبلهم ، على اشارات واضحة بالتزامهم بالمعايير الدولية للمراجعة ، يلاحظ غياب هذه الاشارات الواضحة في تقارير مراجعي الحسابات في اقطار عربية اخرى .

وتكمن اسباب هذا التباين في الاختلاف الواضح بين اجواء مهنة المراجعة في الدول الغربية والولايات المتحدة من جهة واجوائها في اقطار العالم العربي من جهة اخرى . حيث ان تاثير مكاتب المراجعة الضخمة الستة في العالم الغربي يقابله اعتماد مهنة المراجعة في الاقطار العربية على اجهزة الرقابة العليا بشكل اساسي (كالجهاز الشعبي للرقابة والمتابعة في الجماهيرية العظمى ودائرة المراجع العام في جمهورية السودان

وديوان الرقابة المالية في جمهورية العراق) وذلك لضخامة المؤسسات والشركات التابعة للقطاع العام ، وعلى المكاتب الفردية المملوكة من قبل مراجع حسابات واحد لمراجعة شركات القطاع الخاص . اضافة الى البون الشاسع بين حجم وتعقيد هيكلية الشركات والمؤسسات الخاضعة للمراجعة وتأثير بيئة انظمة المعلومات التي تستخدم الحاسب على عملية المراجعة في العالمين الغربي والعربي ، والذي ادى الى جعل الاتعاب المهنية لمكاتب المراجعة في الغرب تفوق كثيراً مثيلاتها في العالم العربي (44) .

واستناداً لما سبق ، فقد برزت ثلاثة اتجاهات مهنية لدى المراجعين العرب :

الاتجاه الاول لايكترث بشكل جدّي وحرفي بالمعايير الدولية للمراجعة .

والاتجاه الثاني يطبق هذه المعايير الدولية بالنص الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين ويلتزم به .

اما الاتجاه الثالث فهو يدعو للاطلاع والاستفاد ة من المعايير الدولية الصادرة ، على ان يتم تطبيقها بعد اجراء التعديلات التي تلائم طبيعة المهنة والتشريعات السائدة في القطر العربي المعني . وفي اعتقادنا فان الاتجاه الثالث هو الاتجاه العملي المتوازن والمفيد والذي من شأنه اغناء وتطوير مهنة المراجعة ، عربيا ، بشكل مستمر .

في ضوء ما تقدم ، فاننا نرى بان هذا البحث ، اضافة لما نشر في بحوث سابقة حول الموضوع ، هو مساهمة اولية في هذا المجال الذي يحتاج الى اهتمام خاص من كافة الباحثين ، اساتذة ومختصين وطلبة دراسات عليا . وكمساهمة اولية فأننا نقدم المقترحات العمومية التالية للكيفية المفضّلة للتعامل مع المعايير الدولية للمراجعة عربياً ، آملين ان يتم التعمق في بحوث قادمة لخصوصيات وتفاصيل كيفية التعامل العربي مع المعايير الدولية وعلى ضوء التجارب الفعلية في بعض الاقطار العربية :

1- استمرار المراجعين العرب بالاطلاع على معايير المراجعة ، والتعديلات والاضافات الجارية عليها سنوياً ، الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين او الصادرة عن المنظمات المهنية العربية والاجنبية .
2- تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والمنظمات المختصة الاخرى ، بعد اعادة دراستها وتعديلها بما يلائم طبيعة وحجم المنشآت ووفقا للتشريعات والانظمة السائدة في القطر العربي المعني.
3- العمل على تشكيل مجلس اعلى للمعايير في كل قطر عربي ، يأخذ على عاتقه مسؤولية اصدار معايير عربية قطرية بعد الاطلاع على معايير المراجعة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والمنظمات الاعضاء فيه او المنظمات الاقليمية للمحاسبين والمراجعين او المنظمات الدولية الاخرى .

ونقترح ان يرأس المجلس الاعلى للمعايير ، عند تشكيله ، جهاز الرقابة العليا في القطر العربي المعني . ويشارك في عضويته ممثلون عن جمعية او نقابة المحاسبين والمراجعين ، والجهات التخطيطية والمالية والضريبية في ذلك القطر ، اضافة الى عدد من اساتذة الجامعات المختصين وممثلين عن غرف الصناعة والتجارة .

4- تعميم المعايير العربية القطرية للمراجعة ، بعد صدور ها ، على الجهات ذات العلاقة في القطر العربي المعني . مع التوجيه بتطبيق المعيار اما :-

أ- بشكل الزامي .

ب - بشكل استرشادي (اي بتفضيل تطبيقه مالم يكن لدى المراجع تبريرات مسببّة لعدم تطبيق المعيار) .

ج ـ بشكل اختياري (اي حسب اجتهاد المراجع) .

5ـ العمل على اصدار معايير عربية موحدة تطبق على عموم العالم العربي نظراً للتشابه النسبي في اجواء مهنة المراجعة في الاقطار العربية . وذلك من خلال المجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية او المنظمات العربية الاخرى ذات العلاقة كالاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب .

د ـ حازم هاشم الالوسي

الهوامش :-

1 INTERNATIONAL FEDERATION OF ACCOUNTANTS, IFAC HANDBOOK 1997 TECHNCAL PRONOUNCEMENTS, NEW YORK , 1997 , PP . 31-32

2- Ibid -PP . 27-29.

3 ـ ادريس عبدالسلام اشتيوي ، المراجعة معايير ، واجراءات ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، مصراته ، الطبعة الثانية 1990 ف، ص 29 ـ 30.

4 American Institute of Certified Public Accountants, Statement on Auditing Standards No 1 , AICPA , New York , 1973 , p 5 .

5ـ الاية 55 من سورة يوسف .

6ـ الاية 152 من سورة الانعام ـ بالتفصيل انظر نظم محاسبية في الاسلام ، د ـ محمد كمال عطية ، منشأة المعارف بالاسكندرية 1982ف . ص 96 .

7ـ نفس المصدر ص 114 .

8ـ الايات 47 ـ 49 من سورة يوسف .

9ـ الاية 6 سورة الحجرات ، بالتفصيل انظر عيسى ايوب الباروني ، الرقابة المالية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين ، جمعية الدعوة الاسلامية العالمية ، طرابلس 1986 ص 206 .

10ـ الاية 282 سورة البقرة .

11ـ الاية 18 سورة الحشر .

12ـ الاية 104 سورة آل عمران .

13ـ الاية 283 سورة البقرة .

14ـ الايات 10 ـ 12 سورة الانفطار ـ بالتفصيل د . محمد كمال عطية ، مصدر سابق .
15ـ متولي محمد الجمل و محمد محمد الجزار ، اصول المراجعة ، الجزء الاول ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1989ف . ص 18 .
16ـ د . عصام مرعي ، ادلة التدقيق الدولية ، تقديم مجموعة سابا وشركائهم ، مطابع رغدان ، الرياض ، -1989 ص 15 .
17ـ لمزيد من التفاصيل ، وللاطلاع على صلاحيات اللجان الفنية الدائمة السبعة انظر
.IFAC Hand book 1997 , op , cit . pp . 1 _ 5

Ibid . p . 31 . -18
Ibid . pp . 30 - 33 . - 19
Ibid . pp . 36 - 46 . - 20
Ibid . p . 31 . - 21
Ibid . p . 31 . - 22

23ـ ينص النظام الاساسي للاتحاد الدولي للمحاسبين بأنه يجب على الهيئات الاعضاء دعم عمل (الاتحاد) عن طريق اشعار اعضاءهم بكافة القرارات الصادر ة عن (الاتحاد) والسعي بكل طاقاتهم :ـ
اولاً : العمل على تطبيق هذه القرارات للمدى الممكن بموجب الظروف القطرية .
ثانيا : وعلى وجه التخصيص ، تضمين معايير المراجعة الوطنية الاسس التي اعتمدت عليها المعايير الدولية للمراجعة التي تم تطورها من قبل (الاتحاد) .
IFAC Hand book 1997 , Op . Cit,p 32 . - 24
25 ـ يتم حصول النصاب بحضور (10) اعضاء وتتطلب المصادقة على المسودات الاولية والمعايير والبيانات ، حصول موافقة ثلاثة ارباع الاعضاء الحاضرين في الاجتماع وبما لايقل عن (10) موافقات . علما بان لكل عضو من اعضاء (اللجنة) صوتا واحداً Ibid - 33

Ibid . p. 33 . - 26
Ibid . P. 33 . - 27
Ibid . p. 48 . - 28
Ibid . p. 48 . - 24
Ibid . P . 49 . - 30
Ibid . P.49 . - 31

32ـ لغرض تمييز مهام التجميع عن مهام المراجعة والخدمات التابعة الاخرى ، فان مصطلح «المحاسب» (بدلا من مصطلح المراجع) قد تم استخدامه للاشارة الى المحاسبين المهتمين بمزاولة المهنة.
33ـ كما تم الاشارة اليه سابقا فان مصطلح المراجع يستخدم عند وصف كل من عمليتي المراجعة والخدمات التابعة . وان القصد من هذه الاشارة ليس التلميح بان الشخص الذي يقوم بانجاز الخدمات التابعة من الضروري ان يكون هو نفسه مراجع البيانات المالية للمنشأة .

34- IFAC Handbook . 1997 . op . cit . p 51 .

35- Ibid . pp . 52 - 53 .

36- Ibid . pp . 27 - 29 .

37- Ibid . p . 29 .

38- من المجلات المختصة بمهنة المحاسبة والمراجعة مجلة الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب الموسومة المحاسب » والتي تصدر بالتعاون مع نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين ، ومجلة الرقابة المالية التي تصدرها المجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية ، ومجلة المدقق التي تصدرها جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين ، ومجلة المحاسب القانوني العربي التي تصدر عن جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين .

39- هناك ترجمتان للمعايير الدولية للمراجعة الى العربية : الاولى صادرة عن مجموعة سابا وشركائهم - ترجمة د . عصام مرعي عام 1989ف ، والثانية من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين عام 1989ف اشرف على ترجمتها توفيق ابراهيم ايوب و د . صالح جاد الله .

40- من جملة البحوث التي ناقشت هذا الموضوع بحث للدكتور سالم محمد بن غربية بعنوان « توحيد وتنسيق مبادىء المحاسبة ومعايير المراجعة في البلدان المختلفة : المقومات والمشاكل » المنشور في مجلة البحوث الاقتصادية الصادرة عن مركز بحوث العلوم الاقتصادية في بنغازي ، العدد الاول من المجلد الثاني الصادر ربيع 1990ف ص 27 .

41- لمزيد من التفاصيل ، انظر محاضر اجتماعات وتو صيات المؤتمرات العلمية للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب وخصوصاً :-

- المؤتمر العلمي السابع المنعقد ببغداد عام 1986ف .
- المؤتمر العلمي الثامن المنعقد بطرابلس عام 1989ف .
- المؤتمر العلمي التاسع المنعقد بعمان عام 1992ف والذي كرس لمناقشة المعايير الدولية .

42- ومنها التجارب المصرية والسعودية ، ،وكذلك التجربة العراقية بتشكيل (مجلس المعايير والقواعد المحاسبية في جمهورية العراق) .

43- ومنها على سبيل المثال مفردات مادة المراجعة الملقاة على طلبة اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية بطرابلس .

44- حيث بلغت اتعاب مراجعة حسابات شركة (BAT Industries) ، مثلا للسنة المنتهية في 31 / الكانون 1996ف مبلغ (7) ملايين باون استرليني - لمزيد من التفاصل عن اتعابه مكاتب المراجعة من الشركات المائة الكبيرة المسجلة لعامي 1996 ، 1997ف ، انظر الكشف الخاص المنشور في مجلة المحاسبة Ftse Auditors Fees Rise Dramatically , Accountancy , October 1997 . PP . 12-13 .

دراسات في تاريخ ليبيا الحديث

تأليف / د . عقيل محمد البربار
الامين السابق للجنة الشعبية بكلية الاداب (طرابلس) ،
واستاذ بقسم التاريخ - جامعة الفاتح .
عرض وتقديم / د . الهادي عبدالعال حنيش
أمين قسم اللغة الفرنسية
واستاذ بنفس القسم - جامعة الفاتح .

دراسات في تاريخ ليبيا الحديث

تأليف د . عقيل محمد البربار

عرض وتقديم د . الهادي عبدالعال حنيش

صدر عن دار "Elga" بمالطا 1996ف كتاب يحمل عنوان دراسات في تاريخ ليبيا الحديث لمؤلفه د . عقيل البربار يقع الكتاب في 182 صفحة .

احتوي الكتاب على اربع دراسات أساسية :

1 ـ العمال ونظام تقسيم العمل في ليبيا في قطاعي الزراعات والصناعات الحرفية خلال فترة الحكم العثماني ، وتقع في 47 صفحة .

2ـ الاعفاءات الضريبية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي وظهور الاعيان ، تقع هذه الدراسة في 44 صفحة .

3ـ مصرف روما ودور السلطات العثمانية في الوقوف ضد التسلل الاقتصادي الايطالي في ليبيا وتقع في 13 صفحة .

4ـ المقاومة الليبية ضد الغزو الايطالي 1911 ـ 1932ف وتمثل دراسة في الاسباب والانماط ، وتقع في 55 صفحة ثم قائمة المراجع العربية والاجنبية في 12صفحة وقبل ان تصبح هذه الدراسات كتابا نُشرت في مجلات علمية متخصصة .

هناك بعض الملاحظات التي اود الاشارة اليها قبل التطرق الى هذه الدراسات بالنقد والتحليل .

أـ لستُ متخصصا في مجال التاريخ وليست لدي اهتمامات معينة او خاصة لقراءة كتب التاريخ . بل ان اهتمامي ينحصر في اطار الثقافة العامة ومحاولة معرفة مايدور او دار في حركة التاريخ الليبي وهي تكاد تكون اهتمامات قطاع كبير من عامة الناس .

ب ـ لقد حدد اسلافنا العلماء العرب ـ المسلمون ،كذلك العلماء المحدثون صفات الباحث الجيد التي منها :

الصدق والاخلاص في نقل المعلومة ، الحياد الفكري ، الصبر لان البحث مشقة ومعاناة الاستقلالية في الجهر بالراي ثم الاحاطة بمجال البحث قدر الامكان .

ان هذه الصفات متوفرة في المؤلف ، ومن هنا تكتسب هذه الدراسات الكثير من قيمتها العلمية ، فالمؤلف ليس شخصا متطفلا على التاريخ ، بل هو استاذ اكاديمي له تجربته في دراسة وتدريس هذا النوع من العلوم .

ذكر المؤلف ان هذه الدراسات كانت في الاصل مقالات نشرت في « مجلات علمية محكمة ولاقت استحساناً من بعض المتخصصين (1) ، ولقد اعتمد على مصادر اصلية منها :

ـ مايحويه ارشيف رئيس مجلس الوزراء في اسطنبول والسرايا الحمراء في طرابلس من وثائق عثمانية وعربية بالدرجة الاولى وما يحويه الارشيف الامريكي والارشيف البريطاني من معلومات بالدرجة الثانية(2).

وقضى المؤلف فترة من الوقت لاتقل عن السنة في اسطنبول حيث اطلع مباشرة على كثير من الوثائق والمعلومات .

ـ اما المنهج الذي اعتمده في تحليل وسرد ومعالجة الوقائع والاحداث التاريخية فهو المنهج التحليلي وهذا يعني انه ابتعد عن الوصف المقيت والسرد القصصي والممل لتمجيد هذا البطل او ذاك او هذه القبيلة او المعركة او تلك ، ولنرى معا كيف تناول الكاتب الوقائع التاريخية :

1) المعالجة العلمية .

في الدراسة الاولى يعالج الكاتب قضية العمال وتقسيم العمل في ليبيا خلال فترة الحكم العثماني وكان المجتمع مقسما انذاك الى فئات وهي :

الفئة الاولى وتسمى (رجال السيف) وهم اهل السلطة واتخاذ القرار السياسي. اما الفئة الثانية : فتمثل (اهل القلم) وهم العلماء ورجال الدين وهي فئة معفية من الضرائب ، والفئة الثالثة : هي فئة التجار والحرفيين.

اما الرابعة : فهي فئة الفلاحين والمزارعين وهي منتجة ويرتكز عليها العمل في الدولة ، ولقد انعكس هذا التقسيم على الاقاليم الواقعة تحت سيطرة الحكم العثماني بما في ذلك ليبيا ، ثم يعرج المؤلف على دراسة المجتمع الليبي خلال العهدين العثماني الاول 1551 ـ 1711ف ، والعهد القره

مانللي 1711 ـ 1835ف . مقسما اياه الى مناطق محددة كما يلي :

ـ البناء الاجتماعي في منطقة الساحل .
ـ البناء الاجتماعي في فزان وغدامس .
ـ البناء الاجتماعي في اقاليم سرت ، اجدابيا ، الجفارة ، الجبل الغربي ، والجبل الاخضر .

ويذكر انه في الشريط الساحلي كان هناك نظام طبقي معين يقسم الناس الى ثلاث فئات : فئة سلطوية واخرى وسطى وهم العمال والفلاحون وفئة دنيا وهم العبيد والمقهورون . اما في غدامس وفزان فلا يوجد مثل هذا النظام الطبقي وكذلك الامر بالنسبة لبقية الاقاليم حيث ان الذي كان يحدد العلاقة بين الناس هو النظام العائلي والعشيري والقبلي .

ثم يدرس بعد ذلك التركيبة الاقتصادية لليبيا انذاك مشيرا الى ان هدف الادارة العثمانية كان هو جمع الضرائب من المواطنين . يقول في هذا الصدد « لقد كانت الدولة دولة جباية هدفها جباية أكبر قدر ممكن من الأموال . وقد وصل الامر الى حد ان كانت الدولة تسلب المواطن من حين الى آخر طوال الفترة من 1551 ـ 1835ف . ورغم ان حالات السلب قد نقصت في فترة العهد العثماني الثاني الا انها لم تختف كلية وظلت الدولة وتنفق كل وقتها لجباية الضرائب » (3) ، . لدرجة انه كانت هناك عبارة متداولة في اجهزة الدولة ، وهذه العبارة موجودة بالوثائق العثمانية ذاتها وهي :

ابذلوا الجهد في الجباية (4).

وعندما يصل الامر بنظام الدولة الى درجة سرقة المواطن وتحريض اجهزتها عليه وعلى امواله واخذها بشكل او بآخر ، فهذا دليل على افلاس النظام القائم :

افلاس مادي وافلاس فكري ، علاوة على تصدع في البني الاجتماعية ، بل الحالة الى حد قبول الرقيق والقمح والشعير من الاهالي لتسديد ما عليهم من الضرائب في فزان (5) .

اما في الدراسة الثانية حول الاعفاء الضريبي فيورد المؤلف محللا الفئات الاجتماعية التي شملها هذا الاعفاء مشيرا الى بعض العلل والاسباب في ذلك ، ولقد درس هذه الفئات دراسة متعمقة الى حد ما . وان شاء القاريء معرفة هذه الفئات وما كتب حولها فليرجع الى الكتاب .

اما الدراسة الثالثة فيخصصها المؤلف للحديث عن مصرف روما ، وكان محقا ومصيباً في ذلك اذ ان هذه المؤسسة الاقتصادية لعبت دوراً كبيراً في عملية التمهيد للاحتلال الايطالي لبلادنا ؛ ويصرح المؤلف منذ البداية قائلاً بانه لايتفق مع الافكار القائلة ان العثمانيين قد خانوا القضية الليبية ووقفوا منها موقفاً سلبياً عندما فتحوا الباب امام المؤسسات الاقتصادية الايطالية ،ومنها مصرف روما . فالمؤلف لم يتبنَّ آراء سابقيه ويأخذها على علاتها ، بل حاول ان يخرج لنا باطروحة جديدة مغايرة مستندا فيما اورده على وثائق ومعلومات أصيله ودقيقة يقول في هذا الصدد .

« اقول لو امعنا النظر في الموقف العثماني من خلال دراستنا لاهم الوسائل الاقتصادية التي اعتمدتها ايطاليا اداة لتدخلها الاقتصادي واعني بها مصرف روما ـ لوجدنا ان ما ذكر سابقا لايقف على اساس سليم من الصحة » (6) ثم يتحدث عن عملية انشاء المصرف في ايطاليا التي كانت سنة 1880ف حيث افتتح يوم 1880/3/9ف بمدينة « لازيو » الايطالية ، وكذلك عن نشاطاته المرموقة في سبيل تدعيم النظام السياسي للدولة الايطالية ، مشيرا الى انشاء الفرع في طرابلس الذي افتتح يوم 1907/4/14ف اي بعد 27 عاما من انشاء الاصل والى انشاء بعض الفروع الاخرى في بعض المدن الليبية مثل بنغازي ومصراته . ويحلل لنا المؤلف في بضع صفحات دور هذا المصرف المشبوه وكيف ان هذه الفروع كانت تقوم باغراء الناس بالمنح وشراء الاراضي منهم ؛ وحيث ان القانون العثماني المطبق في ليبيا كان يمنع على الجهات الاجنبية شراء اراضي من المواطنين ، فقد كان هذا المصرف يتحايل علي القانون فيشتري اراض باسماء اشخاص او عن طريق السلف وعندما يعجز الشخص عن تسديد السلفة يتنازل عن حقه في الارض لصالح المصرف ، وكان يستغل الظروف الطبيعية التي كانت تمر بها البلاد احيانا وخاصة فترات الجفاف والقحط .

كما انه كان يستغل بعض المرابين من غير الليبيين اليهود او من الليبيين ضعاف النفوس الذين ربطوا مصيرهم بالاستعمار وتلك هي جزء من العوامل التي ادت الى نجاح نشاطات المصرف في ليبيا .

ومن خلال ما يعرضه المؤلف ، فان الولاة العثمانيين لم يكونوا متفرجين على مسرح الاحداث او انهم وقفوا موقفا سلبيا من هذا المصرف وفروعه او ان

ألاعيبه ودسائسه قد غابت عنهم ، كما قد يتبادر الى البعض ، او كما قال به، بعض الدارسين السابقين للتاريخ الليبي ، بل على العكس من ذلك تماما :

فكثيرا ما دخل الولاة العثمانيون ـ وخاصة في طرابلس في صراع وخلاف مع السلطات الايطالية حول نوايا هذا المصرف وكثيرا ما كانوا يتصلون بالباب العالي (مقر الدولة التركية في اسطنبول) من خلال تقاريرهم ومراسلاتهم التي احتفظت بها الوثائق والاراشيف والتي قدم لنا المؤلف مقتطفات منها حسبما اقتضته الحاجة ،حسب حجم الكتاب ولم تغب حقيقة نوايا المصرف من شراء الاراضي من المواطنين بغية اعدادها للمهاجرين الايطاليين عن الولاة الاتراك الذين قاموا باجراءات عملية للحد من نشاطات المصرف وفروعه في نطاق مسؤولياتهم ووظائفهم وقد اشتد الخلاف حينا او احيانا بين القنصل الايطالي والوالي العثماني حول هذا الموضوع مما حدا بالوالي التركي مخاطبة مرؤوسه بالسلطة المركزية يقول المؤلف في هذا السياق :-

« لقد حول الوالي العثماني الامر كله الى اسطنبول بعد اشتداد الخلاف بينه وبين القنصل الايطالي ففي رسالة مطولة مؤرخة بتاريخ 2 فبراير (النوار) 1908ف كتب الوالي ملخصا الوضع برمته وواضعا اعمال وتصرفات مصرف روما على انها نوع من الاعداد للاستيلاء علي البلاد في المستقبل »(7).

واشار المؤلف ايضا الى ان الوالي العثماني.رجب باشا اتهم المصرف « بانه كان يعطي قروضاً بقصد السيطرة على طالبيها »(8) .

وكعادة اي مستعمر دخيل لجأ المصرف الى عملية الإنكار « وقد انكر المصرف تهم الوالي رجب باشا انذاك ، ولكن البحث التاريخي الحديث ـ بما في ذلك الايطالي ـ أثبت صحة هذه التهم » (9) .

هكذا اذن ، وعندما جاء الوالي ابراهيم باشا قام بالتحقيق حول المصرف المذكور واعماله ونواياه ولقد ثبتت صحة التهم ومن خلال ما اورده المؤلف من آراء وافكار حول هذا الموضوع مستندة على وثائق متعددة المصادر ولكنها اصلية يتضح ان الدولة العثمانية متمثلة في ولاتها في ليبيا حاولت الوقوف بشكل او بآخر في وجه نشاطات وأعمال هذا المصرف وهذا واضح من خلال المراسلات والتقارير التي كان يقدمها الولاة العثمانيون المتعاقبون علي ولاية طرابلس .

اما الدراسة الرابعة فهي تمثل جزءاً مهما من الكتاب حيث انها تتعلق

بمقاومة الليبين للغزو الايطالي من 1911 ـ 1932ف . لاتبرز هذه الاهمية من حيث كونها تغطي جزءاً من تاريخنا المعاصر فحسب ، بل لأن مقاومة الليبيين لاشرس مستعمر استخدم كافة الاسلحة المعروفة انذاك ، وبسالة المجاهدين رغم قلة العدد ، وصعوبة البيئة ، وقلة الخبرة القتالية ، وانتصارهم الواضح على عدوهم الذي اصبح في موقف صعب امام اقرانه المستعمرين الآخرين ، كل هذه الامور وغيرها تعطي للمقاومة الوطنية الليبية ابعاداً محلية وقومية وعالمية . لقد اشار المؤلف في ثنايا كتابه الى ان المجاهدين والحركة الجهادية الليبية عموما استطاعت ان تتبوأ مكانة مرموقة وان تفوق صيتاً وشهرة وتنظيما الحركات الاخرى في بعض الاقطار الاخرى التي عانت نفس الظروف .

ويقسم الكاتب مرحلة الجهاد الى فترتين فترة امتدت من اكتوبر (التمور) 1911ف الى اكتوبر (التمور) 1912ف اي سنة واحدة وقادة هذه الحركة كانوا من العثمانيين . اما المرحلة الثانية فقد كانت من 1912ف الى 1932 اي عشرين سنة وخلال هذه المرحلة الطويلة برزت قيادات وطنية استطاعت ان تنضم صفوف المجاهدين وتقودهم كاحسن ماتكون القيادة ، رغم بعض المشاكل المحلية او الجهوية ولعل من ابرز سمات هذه المرحلة وقادتها .

ـ سليمان الباروني ، السويحلي ، خليفة بن عسكر ، وسوف المحمودي ، صفي الدين السنوسي ثم الجمهورية الطرابلسية واخيراً انطواء المقاومة تحت قيادة عمر المختار .

ويشير الكاتب محللا بعض اضرار الحرب التي منها .

ـ طرد ونفي كثير من المواطنين حيث ادت الحرب الى موت ونفي واسر اكثر من نصف السكان .

ـ تحطيم وتفتيت وتشتيت عائلات وعشائر وقبائل .

ـ هروب كثير من القبائل ونزوحها عن مواقع سكناها .

ومن الجانب الاخر ، تاثر المستعمر هو الاخر من هذه الحرب .

فقد فشلت حساباتهم في تقدير المدة الزمنية لاخضاع البلاد تحت سيطرتهم وهذا الخطأ في التقدير جرهم الى بذل المزيد من الجنود والمصاريف والانفاق ، علاوة على ذلك تأثرت سمعة ايطاليا الدولة الفاشية العظمى امام حليفاتها وخاصة فرنسا وبريطانيا ، خاصة وانها تواجه شعبا بدويا اعزل من السلاح . فالهزائم العسكرية التي لحقت بايطاليا في عدة

معارك اساسية وخاصة في معارك سيدي مريم قرباع في مايو (الماء) 1913ف ، ومعركة مزدة مرسيط ، ومعركة القرضابية وكلتاهما في ابريل (الطير) 1915ف ويورد الكاتب هذه المعارك الثلاث في كتابه عدة مرات كدليل على ضراوة وبسالة الحرب الجهادية الليبية .

وبعد ذلك يحلل المؤلف التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي الذي كان يتكون من : الخاصة ، العيان ، والعامة اي الجماهير وذلك عند بداية الغزو الايطالي اي سنة 1911ف .

فالخاصة يمثلون الفئة التي كانت بيدها مقادير الامور في البلاد وهي ليست منتجة بل تعيش على ما ينتجه الاخرون .

اما الاعيان وهم الشريحة الثانية فينقسمون الى ثلاث فئات :

عسكريون ، وعلماء وتجار وهؤلاء كلهم معفون من الضرائب اما الفئة الثالثة وتمثل العامة او الجماهير فتشمل صغار التجار والعمال واصحاب الحرف وهي تعيش حياة سيئة حيث كانت الطبقات الاخرى تستغلها وتهضمها حقها .

ولقد ركز المؤلف على دور الاعيان التآمري ضد حركة الجهاد واستغلال ايطاليا لهم ، مشيرا الى ان كثيرا من الاعيان كانوا يتعاونون ايضا مع السلطات العثمانية ضد ابناء وطنهم .

« خلال الفترة قبل سنة 1911ف ، كان الاعيان يتنافسون مع بعضهم البعض لتوضيح ولائهم للحاكم العثماني »(10) .

وعندما ظهرت القوات الايطالية بحث الاعيان عن طرق اما للخنوع والتسليم او المصالحة او الهروب او ظلوا ينتظرون تطور الاحداث بدل محاولة الدخول في المقاومة ومجابهة الخطر(11) .

هذا الموقف التخاذلي والسلبي راجع الى كون اغلب هؤلاء الاعيان قد عاش وتتلمذ في ظل سياسة التغلغل الاستعماري قرابة 27 سنة ؛ علاوة على نظرتهم الفوقية والمتعالية على الجماهير حيث كانوا ينظرون اليهم نظرة احتقار ودونية ؛ وفي المقابل كانت الجماهير لاتثق في هؤلاء الاعيان وتعتبرهم بحكم اتصالهم وتعاونهم مع المستعمر متطلنين اي يعيشون وفق النمط والاسلوب الايطالي ويتبنون سياستهم . ولقد استغلت ايطاليا هؤلاء الاعيان في بعض المناطق وجندتهم لضرب المقاومة الوطنية واصبحوا اعين تجسس على المواطنين والمجاهدين .

«وفي الفترة (1918 ـ 1920ف) شارك بعض هؤلاء الاعيان مثل يوسف خريبيش وعاكف بك الغرياني وعبدالقادر المنتصر بالفعل في الحملات العسكرية الايطالية ضد المجاهدين» (12).

ولعل السبب الذي جعل هؤلاء الاعيان وغيرهم يلتجئون الى ايطاليا هو للمحافظة على مصالحهم الشخصية ومكانتهم ثم لاعتقادهم بعدم قدرة تركيا على المقاومة وبالتالي ضياع مصالحهم في مهب الريح وفي كل الاحوال يمكن ايجاز موقف الاعيان فيما لخصه المؤلف ،

«فريق ناصر الايطاليين ، فريق هاجر منذ الايام الاولى للغزو ثم فريق اخر انتظر الاحداث ثم هاجر هو الاخر» (13).

علاوة على ماتقدم فان الاعيان لم تكن لديهم قاعدة اجتماعية على حد قول المؤلف يعيشون تحت سقفها بل كانت مصلحتهم هي الاساس .

قضيتان اساسيتان يلمسهما المؤلف اثناء حديثه عن الاوضاع الاجتماعية وهي : ولاء العامة (الجماهير) للوطن . والثانية وحدة الصف اي التحالف القبلي .

لقد رأينا كيف كان الاعيان يدينون بولائهم للمستعمرين الدخلاء بسبب مصالحهم ولغياب الولاء الاجتماعي والحس الوطني لديهم . اما الجماهير فقد ربطت ولائها للوطن الذي يرون ان الدفاع عنه حق مقدس وواجب ديني.

اما قضية التحالف او وحدة الصف فيشير المؤلف الى انه نظام موجود لدى القبائل الليبية عبر التاريخ وقد يضعف هذا النظام او يقوي حسب الحاجة اليه وحسب الظروف المؤدية إلى ظهوره ووجوده ويعطي مثلا لذلك القبائل التي كانت تقطن منطقة وادي كعام وتلك التي تقطن منطقة ترهونة ،

فقد كانت تلك القبائل وكثير غيرها ـ في تحالف مستمر فيما بينها ضد اي تدخل اجنبي قد يهدد امنها واستقرارها .

ويحلل المؤلف في نهاية الدراسة التيارات الدينية والسياسية كعوامل اخرى ساهمت في توحيد حركة المقاومة بالاضافة الى العوامل السابقة (العامل الاقتصادي ووحدة الصف) .

وقد لعب الدين في حركة الجهاد الليبي دوراً حاسما واساسيا واعتقد من جانبي ان العامل الديني كان اقوى العوامل في تحريك المجاهدين وتنظيم

صفوفهم ، ولقد اشار الكاتب الى بعض الافكار التي برزت اثناء حركة الجهاد مثل فكرة الجامعة الاسلامية التي تبناها سليمان الباروني ، ثم الاتجاه القومي الذي نادي به عبدالرحمن عزام الذي حاول ان يؤثر في المجاهدين واقناعهم باطروحاته القومية .

وقد لاحظنا من خلال قراءتنا للكتاب انه كانت في المنطقة الغربية (طرابلس وماحولها) عدة تيارات فكرية اتفقت حينا واختلفت احيانا اخرى بل وصلت الامور الى درجة الصراع المسلح . ولعل اهم التيارات التي برزت انذاك تيار الجامعة الاسلامية والذي تبناه الباروني ، واحمد الشريف وتيار الفكرة القومية الذي حاول عزام طرحه ثم بروز فكرة الجمهورية الطرابلسية . وبرزت تبعا لذلك عدة قيادات متباينة . سليمان الباروني . السويحلي ، خليفة بن عسكر ، المريض ، عبدالنبي بلخير ، وصفي الدين السنوسي .

اما في المنطقة الشرقية (منطقة برقة) فلم تكن هناك تيارات متصارعة او زعامات منقسمة ، بل ان احمد الشريف تمكن من توحيد القبائل هناك تحت راية واحدة وكوّن جبهة قومية متماسكة لدرجة انها قامت بحمة على الانجليز في مصر بمساعدة ودعم العثمانيين وذلك تحت غطاء الجامعة الاسلامية الا ان هذه الحملة قد فشلت.

وقد جعل فشل هذه الحملة المجاهدين يعيدون النظر في استراتيجيتهم وخططهم القتالية ومن هنا برز تياران .

تيار كان يرى ضرورة ان يشارك المجاهدون الليبيون في كل حروب المسلمين ويؤيد هذا الاتجاه احمد الشريف وسليمان الباروني وفريق اخر كان يرى الاقتصار على الساحة الداخلية والمحلية . الا ان استسلام تركيا تلاشت معه احلام المنادين بالجامعة الاسلامية ، ثم حاولت القوى والزعامات الوطنية الاتحاد تحت لواء الجمهورية الطرابلسية وفي المنطقة الشرقية ايضا توحدت القوى من جديد تحت راية جديدة فيما بعد ـ وهي راية عمر المختار الذي قاد حركة الجهاد الليبي من سنة 1923ف الى حين القبض عليه ومحاكمته سنة 1932ف .

وعبر ثمان صفحات يتحدث المؤلف عن القيادة الوطنية الموحدة تحت لواء عمر المختار الذي اصبح رمزا للمقاومة الوطنية .

ولكن هناك سؤالاً مهما مهم كان يفترض ان يطرحه المؤلف ويجيب عليه

وهو.

لماذا نجح القادة (احمد الشريف ثم عمر المختار) في توحيد قبائل الجبهة الشرقية تحت زعامة واحدة وخلال فترتين ، في حين انه لم يتمكن اي من القادة في المنطقة الغربية من توحيد حركة المجاهدين تحت راية واحدة؟

هل الاسباب ترجع الى الاختلاف في الايديولوجية ؟ ام لعدم وجود قيادات متعددة ببرقة ؟ ام لان البنية الاجتماعية تختلف هنا عن هناك ؟ ام لاسباب اخرى ؟ .

ب) المعالجة اللغوية والاسلوبية.

لقد جاء الكتاب مطبوعاً طباعة جيدة وواضحة وانيقة وكاد يخلو من الاخطاء المطبعية الا فيما نذر ، كما ان ورق الطباعة كان جيداً .

وقد جاءت الدراسات في مجملها جيدة الاسلوب واللغة ومع ذلك ظهرت بعض الهفوات التي نرى من الضروري الاشارة اليها .

وردت بعض الاخطاء الاعرابية .

ص 12 سطر 9 فالعمال الزراعيين اما انهم كانوا ....

والصواب فالعمال الزراعيون يرفع كلمة زراعيون لان الجملة استئنافية والفاء للاستئناف . واللفظة صفة لما قبلها الذي هو مبتدأ (العمال) . ولقد استخدم المؤلف وفي نفس الصفحة تعبيراً مشابها وصاغه صياغة صحيحة :

فالعبيد الاوروبيون ... سطر 16.

ص 7 الاسطر الثلاث الاخيرة " يقول المؤلف .

فقد وجد هذا التقسيم عند الفلاسفة اليونان (افلاطون وارسطو) والفلاسفة العرب (الفارابي والغزالي) وبعدها المفكرون العثمانيون فعلام يعود الضمير في كلمة (وبعدها) فاذا كان يعود على كلمة (فكرة) المذكورة في السطر الثامن وفي عبارة اعتراضية فكان حرى بالمؤلف اعادة الكلمة لاتعويضها بالضمير ،والا فالخطأ مطبعي (وقد تكون وبعدهم) ثم ما السر في رفع كلمة (المفكرون والعثمانيون) فكان الاجود على ما نظن الجر على أساس العطف اي عند الفلاسفة الاغريق وعند الفلاسفة العرب وبعدهم عند المفكرين العثمانيين .

اما الاخطاء المطبعية فهي قليلة ايضا .

ص 137 سطر 5 هؤلاء كانوا هو المجاهدين والصواب هم المجاهدين .

ص 29 سطر 12 «كان عبارة » والصواب كانت عبارة .

ـ الصياغة الاسلوبية .

قلنا ان اسلوب الدراسات كان جيدا في مجمله ،محبوكا لغويا ومع ذلك .

لقد صيغت الصفحات من 119 الى 151 تقريبا (وفي الغالب) باسلوب يختلف عن باقي الدراسات . اذ ان القاريء يجد نفسه في كثير من هذه الصفحات امام أسلوب يعتمد في صياغته على الجملة الاسمية . وانا هنا لا اريد ـ وليس من حقي فرض اسلوب معين على المؤلف ، فالاختيار الاسلوبي هو ملك الكاتب ، ولكن من حقي كقارئ ان انبه لما اراه قد يخل بالاسلوب ، خاصة لوجود بدائل افضل . علاوة على ذلك ، فان لجوء المؤلف الى الاعتماد على الجمل الاسمية وفي صفحات معينة وبدرجة تكاد تكون مفرطة امر يثير انتباه القارئ ثم ان العبارات جاءت في بعض الحالات ضعيفة ولعل هذا الاختيار الاسلوبي راجع في نظري الى احد امرين او إلى كليهما .

اما ان المؤلف تأثر كثيرا بالمصادر الاجنبية التي درسها قبل كتابة دراساته ومن المعلوم ان اللغات الهند اوروبية تتبنى نظام تسبيق الفاعل على الفعل ، وبالتالي وجد نفسه وبصورة عفوية يسلك هذا السبيل ، واما انه لم يراجع هذه الصفحات المراجعة الكافية من الناحية اللغوية .

لنرى شيئا من هذا .

ص 119 ـ ايطاليا ـ الدولة الغازية ـ تأثرت هي الاخرى من جر ء هذا الصراع والافضل لو قيل تأثرت ايطاليا ـ الدولة الغازية .

ص 120 ـ المحللون والقادة العسكريون الايطاليون قدروا ان ... والافضل قدر المحللون والقادة والعسكريون الايطاليون ان ...

ص 137 عدة عوامل أسهمت في ربط هؤلاء وتوحيدهم والافضل لقد ساهمت عدة عوامل في ربط هؤلاء وتوحيدهم .

ص 139 ـ الاعيان رفضوا هذه الامور ... ص .

والافضل رفض الاعيان هذه الامور .

138ـ اعيان المدن لم يشعروا براحة بال ..

والافضل لم يشعر اعيان المدن براحة بال وهكذا ...

ـ هناك ايضا بعض الثغرات الاسلوبية .

ـ هذا بالفعل ماتم ص 135 سطر 17 .

والافضل لوقيل .. وهذا ماتم بالفعل .

كل هذه كانت اشارات واضحة للعامة ص 141 سطر 19 فهناك اسم

محذوف بعد اداة الاشارة فالافضل لو قيل : كل هذه الامور او الاشياء كانت اشارات واضحة .

واخيراً فإن هذا الكتاب يمثل مرجعا اساسياً لدراسة مرحلة مهمة من تاريخنا الحديث ، اعتمد فيه صاحبه على المنهج التحليلي ، مبتعداً عن السرد القصصي والاسلوب الانشائي ، مستقياً معلوماته وأرائه من وثائق وابحاث اصلية ذات قيمة كبيرة ؛ كما انه يصحح بعض الفرضيات التي كانت قائمة ومعتبرة كأنها مسلمات . ويدرس حركة الجهاد في الرقعة الليبية وكأنها بل هي كذلك ـ كل متكامل : لها هدف واحد واستراتيجية واحدة وولاء واحد وهو الولاء للوطن حتى وان اختلفت الايديولوجيات في بعض المناطق ، واختلفت القبائل والعشائر فهي في النهاية قبائل وعشائر ليبية تقاتل عدواً استعماريا شرساً .

فللمؤلف التحية على ما بذله من جهد ومزيداً من العطاء .

د . الهادي عبدالعالم حنيش

المراجع :-

(1) دراسات في تاريخ ليبيا الحديث ص 7.
(2) المصدر السابق ص 7 .
(3) المصدر السابق ص 29.
(4) المصدر السابق ص 29 .
(5) المصدر السابق ص 29 .
(6) المصدر السابق ص 101.
(7) المصدر السابق ص 108.
(8) المصدر السابق ص108.
(9) المصدر السابق ص109.
(10) المصدر السابق ص 127.
(11) المصدر السابق ص 129.
(12) المصدر السابق ص131.
(13) المصدر السابق ص134.

مطابــع اديتــار

احدى مؤسسات الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجــية
كاليرى ـ ايطاليا ـ هاتف : 2003 / 070 ـ مبــرق : 791055

مطابع إديتار ـ الدار العربية الايطالية للطباعة والنشر / كالياري ـ إيطاليا / هاتف:070/2003